

# حلول عالمية، شراكات دولية

تقرير التنمية الصادر عن البنك الأوروبي  
للاستثمار لعام 2021





# حلول عالمية، شراكات دولية

تقرير التنمية الصادر عن البنك الأوروبي  
للاستثمار لعام 2021



**حلول عالمية، شراكات دولية  
تقرير التنمية الصادر عن البنك الأوروبي للاستثمار لعام 2021**

© البنك الأوروبي للاستثمار، 2021.

98-100, boulevard Konrad Adenauer

L-2950 Luxembourg

+352 4379-1

info@eib.org

www.eib.org

twitter.com/eib

facebook.com/europeaninvestmentbank

youtube.com/eibtheubank

جميع الحقوق محفوظة.  
يجب إرسال جميع الأسئلة المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى العنوان التالي: publications@eib.org

للمزيد من المعلومات حول أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: [www.eib.org](http://www.eib.org)  
يمكنك أيضًا مراسلتنا على العنوان التالي: [info@eib.org](mailto:info@eib.org). احصل على نشرتنا الإخبارية الإلكترونية: [www.eib.org/sign-up](http://www.eib.org/sign-up)

من منشورات البنك الأوروبي للاستثمار.

مطبوع على ورق من نوع Munken Polar 1.13، bouffant، FSC® Mix blanc.  
يستخدم البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) ورقًا معتمدًا من قبل مجلس رعاية الغابات (FSC) لأنه من صنع أشخاص يهتمون بالأشجار.  
يعزز مجلس رعاية الغابات (FSC) الإدارة السليمة بيئيًا والمفيدة اجتماعيًا والمجدية اقتصاديًا للغابات في العالم.  
نعلم جميعًا أن القراءة مفيدة لك ولكوكب الأرض أيضًا، ما دمت تقرأ الورق المناسب.

من طباعة  
Imprimerie Centrale



print: QH-02-21-232-AR-C ISBN 978-92-861-5009-8 doi: 10.2867/3896  
html: QH-02-21-232-AR-Q ISBN 978-92-861-5011-1 doi: 10.2867/130956  
pdf: QH-02-21-232-AR-N ISBN 978-92-861-5010-4 doi: 10.2867/597119

# المحتويات

الكلمة الافتتاحية للرئيس	4
بيانات المشاريع من حول العالم	6
الحلول والشراكات	10
الجائحة وتمويل التنمية: ماذا تعني جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بالنسبة إلى التنمية	10
كوفاكس: التضامن بشأن اللقاحات	14
جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومستشفيات المغرب: الإغاثة السريعة	16
التعليم والتنمية: مكافحة آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في المغرب وتونس	19
تغيّر المناخ وتمويل التنمية: كيفية احتساب المخاطر المناخية في دولة نامية	20
تغيّر المناخ والنوع الاجتماعي: كيفية مكافحة تغيّر المناخ من خلال المساواة	24
منصة لكسمبرغ للتمويل المناخي: إزالة مخاطر الاستثمار المناخي	27
الكاكاو والغابات المستدامة في ساحل العاج: إعادة تأهيل الغابات لإنتاج الشوكولاتة	28
هندسة المياه في شرق أفريقيا: التدفق الإبداعي	30
المياه ونقل المعرفة: شارك	34
التلوث البلاستيكي والمحيطات: حماية المجاري المائية	36
حلول المياه في النيجر: المياه العذبة تُخمد العنف	37
النقل المستدام والنوع الاجتماعي: الجميع على متن الرحلة	38
الاستثمار في النوع الاجتماعي: الائتمان المستحق	40
الدول الهشة والمتضررة من الصراعات: كيفية مراعاة الظروف	42
إشراك أصحاب المصلحة من السكان الأصليين في هندوراس: كيفية الإصغاء	44
التخطيط الحضري في أفريقيا: ازدهار المدينة	46
الرقمنة: كلما زاد الخطر، زادت المكافأة	48
رأس المال الاستثماري: أموال مخصصة لنماذج الشركات المبتكرة	50
التمويل البالغ الصغر في أفريقيا: فرق كبير لصغار المزارعين	51
الشركات الصغيرة في جورجيا: ضمانة للفراولة	52
الزراعة في مولدوفا: زرع بذور النجاح	53
الأثر بالتفصيل	54
نهجنا في دراسة النتائج والأثر	55
النتائج المتوقعة للمشاريع الجديدة	57
مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في المشاريع الجديدة	60
تمرين البصمة الكربونية	62
نماذج أثر الاقتصاد الكلي	63
نتائج المشاريع المنجزة	64
دراسات الأثر المتعمقة	67
حجم الإقراض	69
الكلمة الختامية لنائبي الرئيس في شؤون التنمية	70

# الكلمة الافتتاحية للرئيس

تذكرنا أزمة المناخ والنزوح الجماعي للأشخاص والبُعد الدولي الذي تكتسبه جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بأنه لا يمكننا مواجهة تحدياتنا بمفردنا، إذ لا بد من أن تكون حلولنا ذات طابع عالمي. يقع البنك الأوروبي للاستثمار في قلب جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تحويل مبادرات السياسات الأوروبية إلى حلول تنموية حقيقية على الأرض. يقدم هذا التقرير رؤى حول مشاريعنا ومبادراتنا الحيوية في جميع المناطق حول العالم التي تحظى بالأولوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وبيانات ورؤى حول آثارها، وطروحات لمساهمتنا في هيكليّة أوروبية معززة من أجل التنمية من خلال سلسلة من مقالات الخبراء.

بصفتنا الزراع التمويلية للاتحاد الأوروبي، وباعتبارنا بنك التنمية الوحيد الذي تملكه بشكل كامل وحصري الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإننا نمُنح الاتحاد الأوروبي الاستقلالية الاستراتيجية للعمل بسرعة وعلى نطاق واسع.

يمكنكم أن تلمسوا ذلك في التزامنا الكبير والفوري باستجابة الاتحاد الأوروبي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، بقيادة المفوضية الأوروبية من خلال مبادرة "فريق أوروبا". وبما أن اللقاحات الآمنة والفعالة ضد فيروس كورونا أصبحت متوفرة اليوم — قد دعمت استثماراتنا اللقاح الأول الذي تمت الموافقة عليه — فمن الضروري عدم إهمال الاقتصادات ذات الدخل المنخفض. ويُعد دعمنا الذي تبلغ قيمته 600 مليون يورو لمشروع كوفاكس بالشراكة مع المفوضية الأوروبية أكبر دعم نقدمه على الإطلاق للصحة العامة.

على الرغم من تركيزنا على التعافي الأخضر من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإننا لم نغفل قط عن التحدي الطويل الأمد المتمثل في تغيير المناخ سواء في استثماراتنا أو في تطويرنا لأدوات جديدة. وعندما ابتكرنا السندات الخضراء منذ أكثر من عقد، كنا على يقين أن هذا الابتكار الاستثنائي لم يكن سوى نقطة الانطلاق. فما زلنا نعمل على ضمان الشفافية والمساءلة للاستثمارات الخضراء على المستوى العالمي، في حين تطور سوقًا جديدة تمامًا لسندات التوعية بالاستدامة.

نحفل بتاريخ طويل يؤهلنا لنكون ركنًا أساسيًا لهيكليّة تمويل التنمية في أوروبا، من خلال عملياتنا في أكثر من 140 دولة. وفي أفريقيا، حققنا مستويات إقراض قياسية في عام 2020، بحيث وقعنا اتفاقات تمويل بقيمة 5 مليارات يورو، نصفها مع القطاع الخاص. وكان أكثر من 70% من استثماراتنا في أفريقيا جنوب الصحراء في الدول الأقل نموًا والدول الهشة.

تذكّرنا مقالات الخبراء الواردة في هذا التقرير بأن علينا تعديل نهجنا باستمرار من أجل التكيف والاستجابة للأولويات السياسية المتغيرة للاتحاد الأوروبي وتعزيز ما نحققه من أثر وكفاءة وفعالية. ومن هذا المنطلق، نضفي طابعًا متخصصًا على الأعمال التي نقدّمها خارج الاتحاد الأوروبي. فنحن نسعى إلى وضع المزيد من المصرفيين والمهندسين لدينا تحت تصرف بعثات الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز حضوره وقيّمته المضافة على الأرض، وفي نهاية المطاف، إحداث أثر تنموي قوي. وتهدف إعادة التنظيم هذه إلى زيادة أثر الاتحاد الأوروبي



بصفتنا الذراع التمويلية للاتحاد الأوروبي، وباعتبارنا بنك التنمية الوحيد الذي تملكه بشكل كامل وحصري الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإننا نمنح الاتحاد الأوروبي الاستقلالية الاستراتيجية للعمل بسرعة وعلى نطاق واسع.

وحضوره إلى أقصى حد من خلال شريك للاتحاد الأوروبي يتخصص في تمويل التنمية ويتمتع بالخبرة الفنية ويلتزم بأولويات الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة ويعمل على تحقيقها، لا سيما في مجال المناخ والصحة والهجرة والنوع الاجتماعي والرقمنة.

يشكل البنك الأوروبي للاستثمار جسرًا استثماريًا يربط بين سياسات الاتحاد الأوروبي ومشاريعه على الأرض. فمن خلال العمل في كل دولة أفريقية تقريبًا، وفي دول غرب البلقان التي شارفت على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي الجوار الجنوبي والشرقي للاتحاد الأوروبي وفي مختلف أنحاء العالم، نستخدم خبراتنا الفريدة في القطاعات المختلفة للمساعدة على تطوير استثمارات من شأنها الحد من الفقر والأمراض والتدهور البيئي.

تستجيب خططنا للطلب المتزايد على تعزيز الشراكة بين أوروبا والعالم. ونحن ملتزمون بتحسين الحياة معًا.

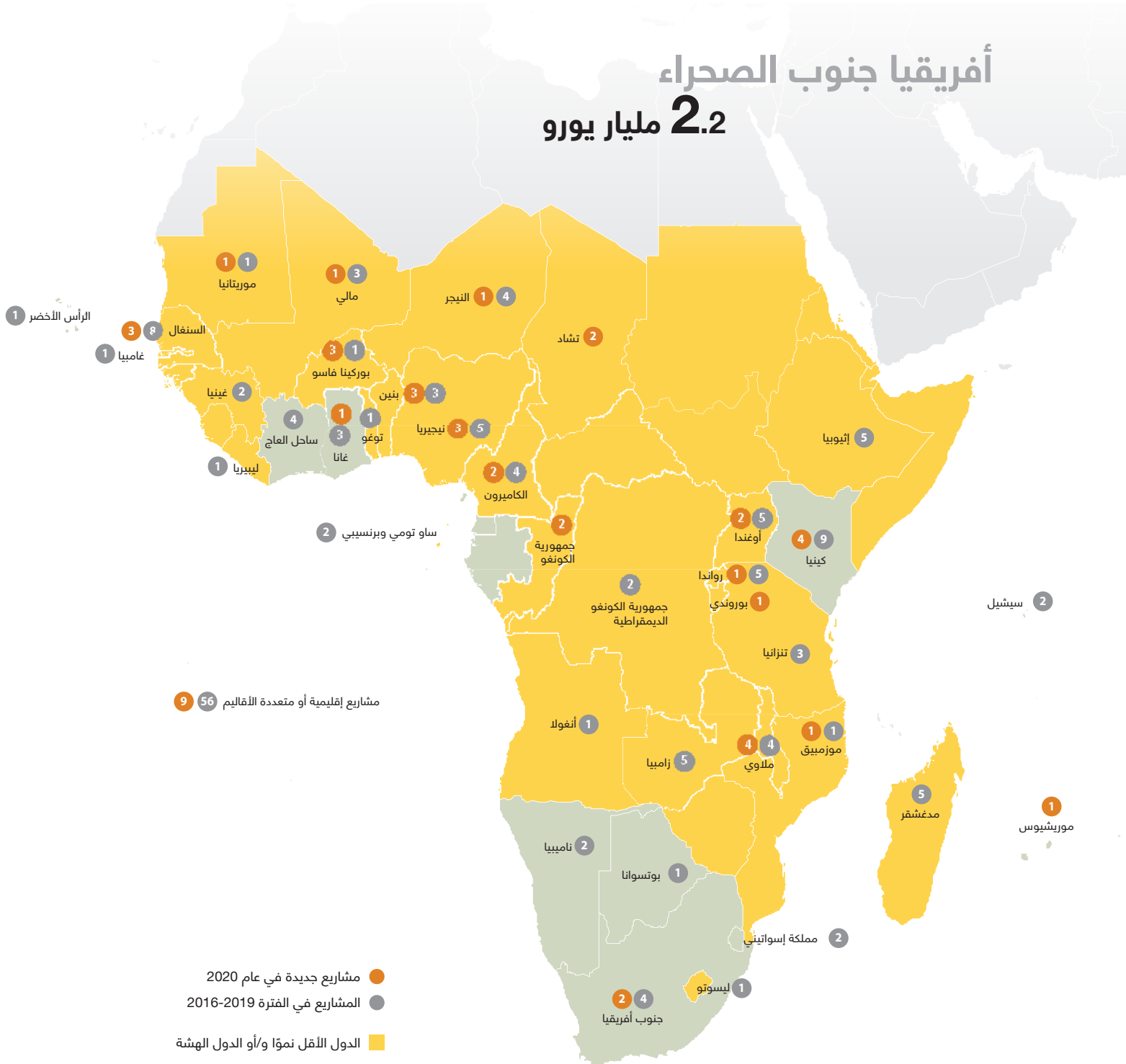
**ويرنر هوير (Werner Hoyer)**

# بيانات المشاريع من حول العالم

## الإقراض الإجمالي خارج الاتحاد الأوروبي 9.3 مليارات يورو

### أفريقيا جنوب الصحراء

## 2.2 مليار يورو



إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يؤيد أو يقبل أو يحكم على الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو تسميات أو معلومات مبينة على أي خريطة في هذا القسم. تتضمن عملية واحدة ثلاثة وسطاء في الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو وتحتسب مرة واحدة في كل دولة.



## على حدود أوروبا 5.5 مليارات يورو



كوسوفو\*: لا تخل هذه التسمية بالمواقف التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن وضع كوسوفو وتتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 1999/1244 وراي محكمة العدل الدولية الصادر في 22 تموز/يوليو 2010 بشأن إعلان استقلال كوسوفو.

فلسطين\*\*: لا يجوز تفسير هذه التسمية على أنه اعتراف بدولة فلسطين ولا تخل هذه التسمية بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يؤيد أو يقبل أو يحكم على الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو تسميات أو معلومات مبينة على هذه الخريطة.

## آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

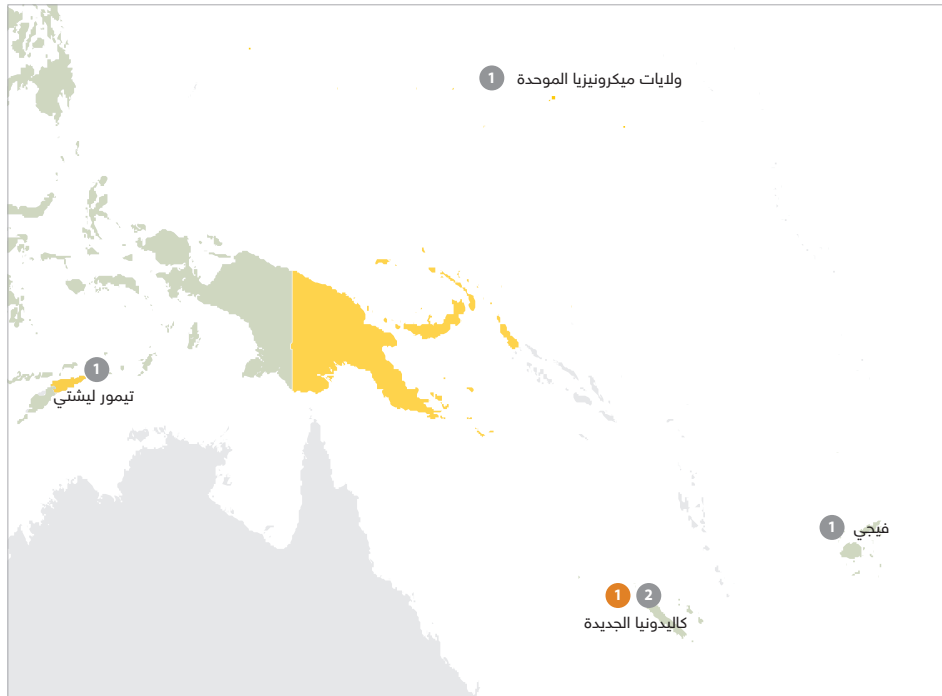
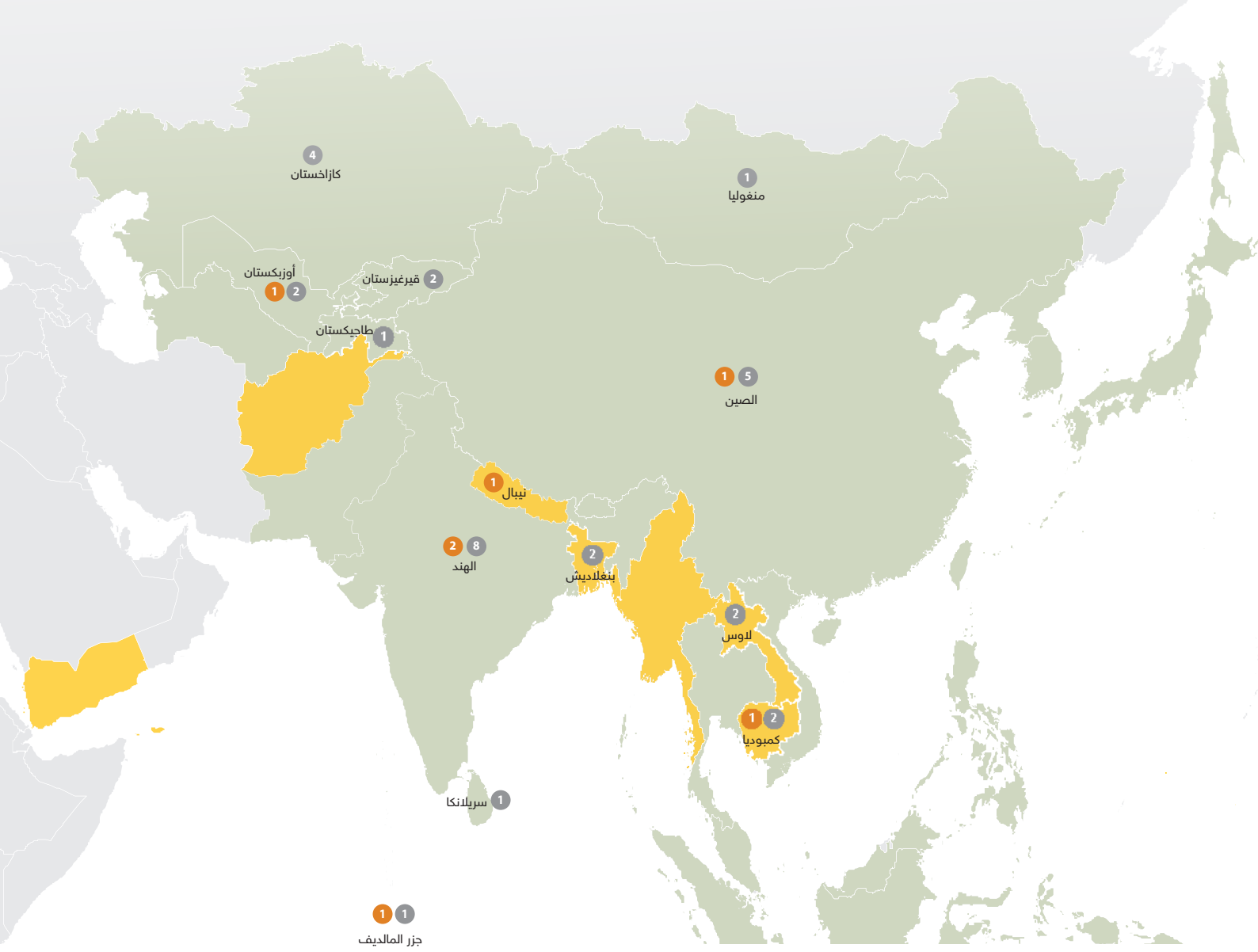


1.5 مليار يورو

20 مشاريع إقليمية أو متعددة الأقاليم

- مشاريع جديدة في عام 2020
- المشاريع 2016 و2019
- الدول الأقل نموًا و/أو الدول الهشة

إن البنك الأوروبي للاستثمار لا يُؤيد أو يقبل أو يحكم على الوضع القانوني لأي إقليم أو حدود أو ألوان أو تسميات أو معلومات مبينة على أي خريطة في هذا القسم.



# الحلول والشراكات

## ماذا تعني جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بالنسبة إلى التنمية

من توقف التعليم إلى الأثر اللاحق بالشركات والوظائف وتدفق التمويل من أجل التنمية، سيستغرق التعافي من آثار الوباء الاقتصادية وقتًا. وفي ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أصبح تمويل التنمية المقدم من الاتحاد الأوروبي أهم من أي وقت مضى.

بقلم تيسا بيندينغ (Tessa Bending) وكولن برمنغهام (Colin Bermingham) وإيميلي سينوت (Emily Sinnott)

لم يبذل العالم ما يكفي من الجهود لتحقيق التنمية المستدامة، حتى قبل الجائحة. فإن الفجوة الحالية في التمويل المخصص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تُقدَّر بحوالي 2.5 تريليون دولار<sup>1</sup> ولكن نمو الاقتصادات النامية والناشئة أدى إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع بشكل مطرد. أما الركود الناجم عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد أثر سلبيًا في تقدم هذه العملية، وأدى إلى عودة حوالي 120 مليون شخص إلى الفقر المدقع<sup>2</sup>.

يبدو من عدد نتائج فحوص فيروس كورونا الإيجابية، أن الكثير من الدول النامية، لا سيما في أفريقيا، قد نجحت في التصدي للجائحة. ولكن لا يجدر بنا التهاون في الإجراءات. فعند مقارنة معدلات الوفيات منذ بداية عام 2020 والمعدلات في السنوات السابقة، نجدها تشير إلى ارتفاع، إذ سجلت جنوب أفريقيا وحدها 130,000 حالة وفاة إضافية. وسجلت مصر، الدولة التي بدت فيها معدلات الإصابة منخفضة نسبيًا، حالات وفاة فاقت المعتاد بـ 75,000 حالة<sup>3</sup>. فالعمل على المستوى العالمي لوضع حد لانتشار هذا المرض في كل مكان يشكل واجبًا أخلاقيًا.

حتى في الحالات التي تنخفض فيها معدلات الإصابة، يجب أن نتذكر أن الدول لا تملك جميعها القدرة ذاتها على الاستجابة من أجل التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية. لقد كشفت الجائحة عن الحاجة إلى الاستثمار في نظم الصحة العامة والبنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى نقاط الضعف الناتجة عن نقص الحيز المالي وقلة التنوع الاقتصادي. وتكون الفئات الضعيفة، مثل الأشخاص الذين يعملون في وظائف غير مستقرة أو غير نظامية والمهاجرين لأسباب اقتصادية والنساء، أكثر عرضة للتداعيات الاقتصادية، ما يقام عدم المساواة.

أما "الندوب"، كما يسميها الاقتصاديون، فقد تكون أسوأ من العواقب الاقتصادية المباشرة للجائحة، وتشير إلى الضرر الذي يمكن أن يضعف آفاق التنمية لسنوات أو عقود قادمة.

“أما ”الندوب“، كما يسميها الاقتصاديون، فقد تكون أسوأ من العواقب الاقتصادية المباشرة للجائحة، وتشير إلى الضرر الذي يمكن أن يضعف آفاق التنمية لسنوات أو عقود قادمة.“

### 1.5 مليار طفل خارج المدرسة

وصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على تعليم الأطفال بأنه "كارثة للأجيال".<sup>4</sup> عندما بلغت الجائحة ذروتها الأولى في عام 2020، حُرم حوالي 1.5 مليار طفل من التعليم بسبب إغلاق المدارس.<sup>5</sup> وخسر الطفل العادي حوالي نصف وقت اتصاله السنوي المعتاد بالمعلمين. وتقدر منظمة اليونسكو أن عدد الأطفال الذين لا يبلغون مستوى إتقان القراءة المناسب لسنهم قد يرتفع بنحو 100 مليون ليصل إلى 581 مليون طفل.<sup>6</sup>

سيتمد أثر خسارة التعليم هذه لعقود. ولن يقتصر الأمر على حاجة الأطفال إلى بضع سنوات للحاق بما فاتهم، بل قد تخلف خسارة التعليم تداعيات طويلة الأمد على إمكانات جني الأرباح والتنمية الاقتصادية أيضًا. وتشمل العوامل التي ستؤدي على الأرجح إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الإمكانية المحدودة التي يملكها الأطفال الأكثر فقرًا للوصول إلى الإنترنت وبالتالي للاستفادة من الدروس عبر الإنترنت، في حال توفرت. وتتضمن العوامل الأخرى تسبب ارتفاع معدلات الفقر الناجم عن الجائحة في تسرب المزيد من أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض جدًا من المدرسة. وغالبًا ما تكون الفتيات أكثر عرضة للحرمان من التعليم في المدرسة، وبالتالي، قد يكون الأثر السلبي على تعليم الفتيات أكبر من الأثر على تعليم الفتيان. لذلك، لا بد من وضع حد لهذا الخلل في التعليم بأقرب وقت ممكن.

### الشركات في ورطة

تتنمي الغالبية العظمى من الوظائف في الدول النامية إلى القطاع الخاص، بدءًا من أكشاك السوق غير الرسمية والمزارع الصغيرة إلى الشركات الكبيرة. ولا بد من توفير فرص عمل إضافية — ووظائف أفضل — في القطاع الخاص بشكل أساسي من أجل المساعدة في القضاء على الفقر. ويجب على الشركات الاستثمار للتوسع وزيادة الإنتاجية، إلا أن الجائحة تجعل ذلك أكثر صعوبة. وقد تستغرق عملية تعافي القطاع الخاص سنوات.

تتضاءل الآمال في حدوث انتعاش سريع في النشاط التجاري نظرًا إلى ما تفعله الجائحة بالوضع المالي في شركات متعددة، وخصوصًا الشركات الأصغر حجمًا ذات إمكانية الوصول الضعيفة إلى التمويل. ومن خلال العمل مع البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، أجرى البنك الأوروبي للاستثمار في عام 2020 دراسات استقصائية للمؤسسات شملت شركات في دول واقعة في الجوار الجنوبي والشرقي للاتحاد الأوروبي ودول غرب البلقان. وكشفت النتائج عن بعض الضغوط التي تثقل كاهل الشركات.

أولاً، تجدر الإشارة إلى أن وضع الكثير من الشركات كان صعبًا في الأساس. ففي بعض الدول، كان يجري بالفعل حُمس الشركات فقط الاستثمارات في كل عام. ويعود ذلك جزئيًا إلى القيود الائتمانية. فقد كان يواجه أكثر من نصف الشركات في الجوار الشرقي والجنوبي، و38% من الشركات في دول غرب البلقان، قيودًا ائتمانية، ولم تجد أغلب هذه الشركات أي تشجيع لطلب القروض التي تحتاج إليها.

تشير وحدة استقصائية خاصة معنية بأثر الجائحة إلى أن معظم الشركات في هذه المناطق اضطرت إلى الإغلاق مؤقتًا وأن حوالي ثلاثة أرباعها تعاني من نقص في السيولة أو في توفر التدفق النقدي. وأفادت 19% من

1 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020)، الآفاق العالمية لتمويل التنمية المستدامة لعام 2021 Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2021.

2 لاكلر وآخرون (Lakner et al.) (2020)، "الآفاق العالمية للفقير: نظرة على الفقر في ظل جائحة كورونا"، [https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-looking-back-2020-](https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-looking-back-2020) (Lakner et al.) and-outlook-2021.

3 <https://github.com/dkobak/excess-mortality#excess-mortality-during-the-covid-19-pandemic> 3.

4 <https://www.un.org/en/coronavirus/future-education-here> 4.

5 <https://en.unesco.org/covid19/educationresponse> 5.

6 [http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/covid-19\\_interruptions\\_to\\_learning\\_-\\_final.pdf](http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/covid-19_interruptions_to_learning_-_final.pdf) 6.

هذه الشركات بتأخرها في سداد القروض. ويبدو أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تدفع ثمن الاستخدام المحدود للتقنيات الرقمية. فمقارنةً بالشركات الكبيرة، تمكن نصف هذا الشركات من العمل عن بُعد، وتمكنت نسبة أقل من الشركات من نقل بعض أعمالها إلى الإنترنت. لن تصمد بعض الشركات أمام الجائحة، وسيستعين على الكثير من الشركات الصامدة إعادة بناء مواردها المالية قبل أن تتمكن من العودة إلى الاستثمار الطويل الأمد الضروري لتوفير فرص العمل اللائقة.

في مناطق أخرى، قد يكون الوضع أسوأ. فقد وجدت الوحدة الاستقصائية المعنية بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في سبع دول أفريقية أن حوالي 90% من الشركات شهدت انخفاضاً في المبيعات وفي توفر التدفق النقدي، وأن 24% من الشركات متخلفة عن سداد قروضها. وفي منطقة أفادت فيها 38% من الشركات بأن الوصول إلى التمويل يمثل عقبة رئيسية، استخدمت 17% فقط من الشركات القروض المصرفية لمعالجة نقص التدفقات النقدية.

مرة أخرى، أدى الانتشار المحدود للتقنيات الرقمية إلى زيادة حالة الضعف، بحيث لم تتمكن سوى 18% من الشركات من زيادة أنشطتها عبر الإنترنت و17% من التحول إلى العمل عن بُعد. ولم يتلقَ أو يتوقع سوى 7% فقط من الشركات مساعدة حكومية، ما يساعد على تفسير تقدّم 9% من الشركات بطلبات إعسار أو إفلاس.

### التدفقات المالية في خطر

يمكن للشركات التي تعاني من مشكلات مالية أن تتعثر في سداد الائتمان المستحق للمصارف. وعلى الرغم من أن المصارف أثبتت حتى الآن قدرتها على الصمود، فإنها غالباً ما تواجه صعوبات في أعقاب الأزمات الاقتصادية، بما أن الديون المعدومة تتراكم في دفاترها، حتى مع بدء القطاعات الاقتصادية الأخرى في الانتعاش. وتوجد مخاطرة كبيرة تتمثل في احتمالية تزايد تقييد قدرة المصارف على إقراض الشركات السليمة بسبب تزايد القروض المتعثرة. وتكشف النتائج الأولية لدراسة استقصائية شملت المصارف في أفريقيا وأجراها قسم الاقتصاد في البنك الأوروبي للاستثمار في أوائل عام 2021، عما تعتبره هذه المصارف الطرق الرئيسية التي تؤثر من خلالها الجائحة فيها حتى الآن. وتتمثل هذه الآثار في تراجع جودة الأصول (المزيد من القروض المعدومة مثلاً) وكذلك تراجع الطلب على القروض، ما يعكس ما نراه في الدراسات الاستقصائية المعنية بالشركات.

في نهاية المطاف، ستعتمد شدة الأثر الاقتصادي للجائحة إلى حد كبير على إذا ما كانت الحكومات قادرة على تنفيذ سياسات الدعم التي تخفف الصدمات وتعزز التعافي، ما يحافظ على صمود الشركات واحتفاظ موظفيها بوظائفهم. وبالإضافة إلى مساعدة الشركات، يُعد الإنفاق المستمر على الخدمات العامة ونظم الرفاهية والبنى التحتية أساسياً لدعم التعافي ومنع تفاقم العواقب السلبية للجائحة، وهذا يتطلب تمويلاً. علاوةً على الفجوة السنوية البالغة 2.5 تريليون دولار المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقدّر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الفجوة في الإنفاق على التعافي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المتعلقة بالدول النامية بحوالي تريليون دولار سنوياً.

ولكن معظم الدول الناشئة والنامية لا تملك سوى قدرة محدودة على تنفيذ نوع التدابير الاقتصادية الطارئة الذي تطبقه الاقتصادات المتقدمة. وليس هذا فقط، بل تتزايد المخاوف بشأن استمرارية القدرة على تحمل الديون السيادية، خصوصاً بالنسبة إلى الدول التي كانت تواجه في الأصل مستويات عالية من الديون قبل الجائحة. وتعد حالياً 36 دولة منخفضة الدخل من أصل 70 تم تقييمها معرضة بشدة لضائقة الديون أو تواجه أصلاً صعوبات في خدمة الدين.<sup>7</sup> ومن الممكن بشدة أن يؤدي احتمال ازدياد التضخم وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى تقويض الرغبة في المخاطرة، الأمر الذي يفرض المزيد من الضغوط على إمكانية وصول الاقتصادات الناشئة والنامية إلى التمويل الخارجي. وقد انهارت بالفعل قيمة التمويل الخارجي المخصص للدول النامية بنحو 700 مليار دولار في عام 2020، حيث انخفضت التحويلات المالية بنحو 20%، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 35%، وانخفض صافي تدفقات الاستثمارات الواردة إلى محفظة الأوراق المالية (الأموال المستثمرة في الأصول المالية مثل السندات الحكومية) بنسبة 80%.<sup>8</sup>

### وقف الانتشار

تتمثل الأولوية الأولى بالطبع في وقف انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وإنهاء حالة الطوارئ الطبية العالمية، ويتطلب ذلك التعاون والتضامن العالميين. فقد اجتمع البنك الأوروبي للاستثمار بالمفوضية الأوروبية

<sup>7</sup> <https://www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf>

<sup>8</sup> منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020)، الآفاق العالمية لتمويل التنمية المستدامة لعام 2021 Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2021.

## وقف انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) يعني أيضًا تكثيف دعمنا للشركات البالغة الصغر والصغيرة لمساعدتها على مواجهة آثار الجائحة، ما يحد من قدرة الأزمة الصحية على التسبب في أزمة اقتصادية أيضًا. //

تمويل التزام السوق المسبق لمبادرة كوفاكس من أجل التأمين والتعجيل بطرح مليار جرة من اللقاقات في 92 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل. وتشمل العناصر الأخرى في استجابة البنك الأوروبي للاستثمار للجائحة دعم إمدادات المعدات الطبية العاجلة ومرافق علاج المصابين بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وزيادة القدرة التصنيعية الأفريقية المحلية للمكونات الصيدلانية.

وقف انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) يعني أيضًا تكثيف دعمنا للشركات البالغة الصغر والصغيرة لمساعدتها على مواجهة آثار الجائحة، ما يحد من قدرة الأزمة الصحية على التسبب في أزمة اقتصادية أيضًا. وفي عام 2020، قمنا بزيادة إقراضنا لدعم الشركات البالغة الصغر والمتوسطة الحجم خارج الاتحاد الأوروبي بنسبة 83% إلى 4.2 مليارات يورو. في الوقت عينه، من المهم ألا يؤدي الضغط على الموارد المالية للحكومة بفعل الجائحة إلى تراجع الاستثمار في البنى التحتية. إن دعمنا المستمر للاستثمار في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية يساعد على الحماية من هذا الأثر غير المباشر للجائحة.

### خضراء وشاملة ومرنة

عند انتهاء هذه الجائحة، هل يمكننا العودة إلى العمل كالمعتاد؟ في الواقع، أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تراجع وتيرة التقدم التي كانت بطيئة بالفعل نحو القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وهذه أهداف كان من المرجح أصلاً أن نفيشل في تحقيقها. وعند مراعاة التحديات التي سيواجهها العالم في العقود القليلة القادمة، يتضح أن تمويل التنمية الذي يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

يجب أن تعود للاقتصادات الناشئة والنامية إلى النمو لتسريع وتيرة القضاء على الفقر ورفع مستويات المعيشة. ولكن لمصلحتنا جميعًا، يجب أن يكون هذا النمو صديقًا للبيئة. لا بد من أن نضمن حصول هذه الدول على التمويل والمساعدة الفنية التي تحتاج إليها لجعل التقنيات الخضراء الجديدة قابلة للتطبيق وجذابة باعتبارها أساسًا لنموذج جديد للتنمية المستدامة.

لا بد من أن يكون هذا النمو الأخضر شاملاً أيضًا، فيوسع نطاق الوصول إلى السلع الأساسية، مثل الطاقة النظيفة والمياه ووسائل النقل، فضلًا عن التعليم والرعاية الصحية، لضمان تكافؤ الفرص. ومن الضروري ضمان حصول الشركات وأصحاب المشاريع البالغة الصغر على التمويل الذي يحتاجون إليه بهدف تلبية الحاجة الضخمة إلى الوظائف اللائقة. ويجب أن تعزز المساعدة التنموية المعايير العالية بشأن قضايا على غرار المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وحقوق العمل، فضلًا عن الشفافية اللازمة لمكافحة للفساد.

يجب أن يكون النمو الأخضر مرئيًا أيضًا. وهذا درس يمكن أن نستخلصه من الجائحة. ستشهد العقود القادمة مخاطر متزايدة ناتجة عن تغير المناخ والظواهر المناخية الشديدة، بالإضافة إلى المخاطر المستمرة الناتجة عن النزاعات وإمكانية انتشار جائحات عالمية في المستقبل. ويتطلب تحقيق المرونة في نظم الطاقة والغذاء والتعليم والصحة والأعمال استثمارات عاجلة، وفي ذلك ضمان لمرونة البنى التحتية على الأقل. فلا بد من الاستثمار لتوسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الرقمية العالية الجودة. ويتطلب ذلك التنوع الاقتصادي والتخفيف من مواطن الضعف الناجمة عن ارتفاع الديون وهشاشة النظم المالية.

تيسا بيندينغ (Tessa Bending) وكولن برمنغهام (Colin Bermingham) وإيميلي سينوت (Emily Sinnott) هم خبراء اقتصاديون لدى البنك الأوروبي للاستثمار.

# التضامن بشأن اللقاحات

## تسعى المبادرة العالمية الرائدة للجائحة إلى حصول الدول الفقيرة على لقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) في أفريقيا من أجل التخفيف من الأثر الصحي والاقتصادي

لأحد آمن ما لم يكن الآخرون آمنين، لأن الأمراض المعدية لا تعرف حدودًا. ولحماية الجميع، يجب أن تحصل جميع الدول، بغض النظر عن دخلها، على لقاح فيروس كورونا.

هذه هي مهمة مبادرة كوفاكس العالمية الرائدة التي يقودها بشكل مشترك التحالف العالمي للقاحات والتحصين (المعروفة بـ "غافي")، ومنظمة الصحة العالمية، والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة. تحظى مبادرة كوفاكس بدعم من البنك الأوروبي للاستثمار والمفوضية الأوروبية، وتهدف إلى ضمان الوصول العادل إلى لقاح فيروس كورونا (كوفيد-19) الآمن والفعال في جميع الاقتصادات.

ومن جانبه يصرح رافاييل كورديير، مسؤول الاستثمار المعني بالمشروع لدى البنك الأوروبي للاستثمار، قائلاً: "يُعد التوزيع العادل والمنصف للقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) الناجحة أمرًا أساسيًا لمكافحة الجائحة والتخفيف من الوضع المزري في الدول النامية. وتسلب الجهود المشتركة للبنك الأوروبي للاستثمار والمفوضية الأوروبية، تحت راية "فريق أوروبا"، الضوء على أهمية النهج المتعدد الأطراف لمعالجة قضايا الصحة العالمية. وقد صممت أوروبا أداة مالية مبتكرة تجسد التضامن المطلوب مع إخوتنا في الإنسانية في هذا الوقت العصيب.."

يستثمر البنك الأوروبي للاستثمار 600 مليون يورو في التزام السوق المسبق لكوفاكس، وهو أداة التمويل المبتكرة التي تدعم مشاركة 92 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل في مرفق كوفاكس. وتتيح الأداة لهذه الدول الوصول إلى 1.8 مليار جرعة من لقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) الممولة من الجهات المانحة. توفر مبادرة كوفاكس دعمًا إضافيًا لجاهزية الدول وتسليم اللقاحات بقيادة غافي وشركائه ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف، فضلاً عن أنها تضمن إمكانية حماية الفئات الأكثر ضعفاً في جميع الدول، بغض النظر عن دخلها. إنه أكبر دعم يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار على الإطلاق للصحة العامة العالمية.

إلى جانب ضمان الوصول العادل إلى اللقاحات لكل دولة، تهدف مبادرة كوفاكس إلى تسريع تطوير لقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) وتطويرها، وتدعم نشر حملات التلقيح، بما في ذلك سلسلة الإمداد المتحكم في درجة حرارتها والضرورية لتوزيع اللقاحات بشكل فعال.

يقدم حوالي 100 اقتصاد مشارك ذاتي التمويل مساهمة مالية في مبادرة كوفاكس، وتحشد الموارد لتطوير اللقاحات وشراؤها. وفي غضون ذلك، توفر الجهات المانحة دعمًا ماليًا لضمان مشاركة الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل في هذه الخطة. وتضم هذه الاقتصادات دولاً في أفريقيا جنوب الصحراء والجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، ما كانت لتستطع تحمل كلفة اللقاحات لولا ذلك. تقول أنا لينش، وهي اختصاصية في علوم الحياة لدى البنك الأوروبي للاستثمار قد عملت على صفقة كوفاكس: "إنها مهمة تضامنية بشكل خاص. فبينما شهدنا إقامة حواجز في جميع أنحاء أوروبا لمنع انتشار العدوى، برز أيضاً استعداد للمساهمة في ضمان الوصول العادل إلى اللقاحات.."

يواجه نصف الدول المنخفضة الدخل وربع الدول المتوسطة الدخل في العالم مخاطر عالية متعلقة بالأثر الاقتصادي الخطير الناجم عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وتقدر منظمة الصحة العالمية أنه يمكن إضافة 132 مليون شخص إلى العدد الإجمالي للجياع في العالم بسبب الجائحة وأثرها. وتقول ديبورا ريفولتيللا، وهي كبيرة الخبراء الاقتصاديين لدى البنك الأوروبي للاستثمار: "هذه الأزمة غير مسبوقه لما لها من آثار ذات طبيعة عالمية ومترامنة. فقد تضررت جميع البلدان والمناطق في العالم تقريباً. ووجهت لجميع هذه البلدان أو معظمها ضربة من أشد الضربات على الإطلاق التي لحقت بالنمو.."



كان هناك تعاون وسرعة ملحوظان، حتى نتمكن من وضع حد  
للمرحلة الخطيرة من الجائحة وإعادة بناء الاقتصادات.

### الوصول المتكافئ إلى اللقاحات للجميع

يُعد اللقاح أحد أفضل الأدوات للتغلب على أثر الجائحة على الصحة والاقتصاد.

تمول مبادرة كوفاكس تطوير مجموعة من اللقاحات المحتملة، وتدعم تصنيع اللقاحات على نطاق واسع والتفاوض بشأن أسعار اللقاحات مع المصنعين. وتتيح استثمارات مبادرة كوفاكس للمصنعين توسيع القدرة التصنيعية بشكل فوري، بحيث يُنتج اللقاح حتى في خلال تقييمه في التجارب السريرية وقبل حصوله على ترخيص. فإذا نجح اللقاح، فسيكون متاحًا على الفور.

وتهدف مبادرة كوفاكس إلى ضمان وصول جميع الدول إلى جرعات من لقاح آمن وفعال ضمن الجدول الزمني المعجل ذاته تقريبًا. ويُعد ذلك ضروريًا للسيطرة على الجائحة والحدّ من أثرها على الاقتصادات والمجتمعات والأفراد والتجارة والسفر.

وفي المرحلة الخطيرة من الجائحة، ستركز المبادرة على تأمين الإمدادات والموارد الكافية لتزويد جميع الاقتصادات باللقاحات لحماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر، أي العاملين في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية، وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون من مشكلات صحية مستبطنة. وستُخصّص اللقاحات بالتساوي بين الاقتصادات الذاتية التمويل والاقتصادات المؤهلة للالتزام السوق المسبق، بناءً على إطار التخصيص العادل لمنظمة الصحة العالمية.

### قوتنا في وحدتنا

عملت إدارات البنك الأوروبي للاستثمار "بأسرع ما يمكن" لصياغة صفقة كوفاكس وتوقيعها، بحسب ما أفاد به كوردنر من البنك الأوروبي للاستثمار: "كان هناك تعاون وسرعة ملحوظان، حتى نتمكن من وضع حد للمرحلة الخطيرة من الجائحة وإعادة بناء الاقتصادات.."

إن قرض البنك الأوروبي للاستثمار مدعوم بضمانة من المفوضية الأوروبية في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة، الذي يرفع من شأن سياسة المساعدة التنموية الاستباقية ويدعم بشكل أساسي الاستثمارات في دول الجوار الأوروبي وأفريقيا. هذا بالإضافة إلى 100 مليون يورو من الدعم الموجه إلى مبادرة كوفاكس من قبل الاتحاد الأوروبي.

سيتيح هذا النهج العالمي للتفويض الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، ويحد من احتمال إعادة ظهور المرض. وتشكل مبادرة كوفاكس خير مثال على أن القوة الفعلية تكمن في الوحدة.

# الإغاثة السريعة

**بالنسبة إلى النظام الصحي في المغرب، تمثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديًا خطيرًا. وتساعد الإجراءات المالية السريعة التي يتخذها البنك الأوروبي للاستثمار على مكافحة الأزمة وتدريب الطاقم الطبي لتحسين نوعية الحياة في جميع أنحاء البلاد.**

•• **ل**متلى الأسرة بالمرضى المصابين بفيروس كورونا (كوفيد-19) في المركز الاستشفائي الجامعي - ابن رشد في الدار البيضاء. ويقول الأستاذ الجامعي كمال مرحوم الفيلاي، رئيس مصلحة الأمراض المعدية في المستشفى، إن المستشفى (بالكاد) يحتوي المرضى الكثيرين الوافدين إليه. ولكن إذا استمر عدد الحالات الوافدة بالتزايد، على حد قوله، فسرعان ما قد تنفذ أسرة العناية المركزة والإنعاش. ويصرح قائلاً: "يتعسر الأمر علينا أكثر فأكثر."

**اتخذ المغرب إجراءات حازمة لاحتواء الجائحة في ربيع عام 2020، إذ فرض الإغلاق الشامل في البلاد بكاملها وأوقف السياحة وغيرها من أنشطة السفر. ولكن على غرار الكثير من الدول، واجه المغرب موجة ثانية شديدة من الإصابات. فبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصيب أكثر من 320,000 شخص في الدولة من أصل 37 مليون نسمة بالفيروس وتوفي حوالي 5000 شخص. وكان النظام الصحي يزرع تحت وطأة المرض.**

لا يستقبل المركز الاستشفائي الجامعي سوى المرضى المصابين بحالات خطيرة من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (أي تلك التي تتطلب عناية مركزة أو إنعاشًا) وموظفيه الذين أصيبوا بالفيروس. وبحسب ما أفاد د. مرحوم، تتمثل إحدى كبرى المشكلات التي يواجهها المستشفى في إدارة العدد المتزايد من العاملين بالمستشفى الذين أصيبوا بالمرض أو تعرضوا للفيروس، الذين يحتاجون إلى عزل أنفسهم لمدة تصل إلى 14 يومًا. ويقول: "نعاني في الأساس من نقص في الموظفين. نحن أمام مشكلة تنظيمية هائلة."

## مكافحة الجائحة

عندما فرض المغرب الإغلاق الشامل في ربيع عام 2020، لم تكن البلاد قد سجلت سوى 77 حالة إصابة بفيروس كورونا. ولكن رأت الحكومة كيف فتك الفيروس بأجزاء من إسبانيا، وكان المسؤولون يعرفون أن النظام الصحي في البلاد يفتقر إلى الموارد الضرورية لدرء موجة مماثلة. يقول د. مرحوم: "لو حدث أن بلغنا المستوى ذاته الذي بلغته أوروبا، لكننا فقدنا السيطرة.."

لقد مكنت الإجراءات الصارمة المغرب من إبقاء عدد الوفيات منخفضًا. فكان معدل الوفيات (أي عدد الوفيات من إجمالي الإصابات) في الموجة الأولى من أدنى المعدلات في العالم. وكما هي الحال في أجزاء أخرى من أفريقيا، يُعزى معدل الوفيات المنخفض إلى نسبة الشباب المرتفعة في المغرب.

وقد أتاح الإغلاق الشامل للحكومة وقتًا ثمينًا لإنشاء مرافق الاختبار والمواقع الإلكترونية والخطوط الساخنة للتواصل مع عموم الناس. وعملت الحكومة مع هيئات عالمية على غرار منظمة الصحة العالمية لتحسين استجابتها للجائحة وجمعت الأموال اللازمة بشكل عاجل من المقرضين الدوليين، بما في ذلك البنك الأوروبي للاستثمار، الذي قدّم قرضًا بقيمة 200 مليون يورو للإمدادات الطبية والتدريب والتدابير الأخرى من أجل تعزيز النظام الصحي. فقد حالت هذه الجهود دون إنهاك النظام الصحي الهش في البلاد وأطباء القطاع العام فيه البالغ عددهم 9200 بشكل حاد.

## التواصل المستمر

مُرض الإغلاق الشامل في المغرب بعد أسبوع واحد فقط من عودة هيرفي غيناسيا إلى لكسمبرغ من الدار البيضاء، وهو من كبار مسؤولي القروض في البنك الأوروبي للاستثمار والمسؤول عن ملف المغرب. فقد

## كانت الأوضاع طارئة والضغط هائلة، مع علمي أننا كنا نقوم حرفيًا بإنقاذ الأرواح. كان الوقت عاملاً جوهريًا.

بقي على تواصل مستمر مع السلطات المغربية في ظل تفشي الجائحة واستجاب بنك الاتحاد الأوروبي بسرعة لطلب المساعدة في آذار/مارس. يغطي قرض البنك الأوروبي للاستثمار البالغة قيمته 200 مليون يورو تكاليف الأجهزة والإمدادات والمعدات الطبية. وتسمح شروط القرض المرنة للمغرب باستخدام الأموال لأي مشتريات صحية متعلقة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تمت منذ الأول من شباط/فبراير 2020، وتسمح للمسؤولين بتقديم إثباتات على إتمام المشتريات بأثر رجعي. ويمكن أن يغطي القرض أيضًا ما يصل إلى 90% من تكلفة المشروع، وهي نسبة أعلى بكثير من الحد الطبيعي البالغ 50%.

وصلت الأموال إلى المغرب في وقت قياسي، حيث صُرف 100 مليون يورو في شهر واحد فقط. "كانت الأوضاع طارئة والضغط هائلة، مع علمي أننا كنا نقوم حرفيًا بإنقاذ الأرواح. كان الوقت عاملاً جوهريًا"، على حد قول غيناسيا.

استخدم غيناسيا قرض المغرب كنقطة انطلاق لإنشاء مرفق شامل، ألا وهو قرض برنامج الرعاية الصحية العامة في إطار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) للدول المجاورة، لمساعدة جيران الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تجاوز الأزمة. ووافق مجلس إدارة البنك الأوروبي للاستثمار على قرض البرنامج الجديد بسرعة في غضون شهر. وأصبح القرض ممكنًا بفضل مبادرة "فريق أوروبا" (Team Europe)، الذي يساعد الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي على التعامل مع الجائحة من خلال حشد موارد المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية.

### شراكة طويلة الأمد

منذ عام 2006، شارك البنك الأوروبي للاستثمار في تمويل برنامج واسع النطاق لإعادة بناء المستشفيات وإعادة تأهيلها وتجهيزها، حيث مَوَّل 16 مستشفى حاليًا عبر قرض بقيمة 70 مليون يورو ومنحة بقيمة 13 مليون يورو. واقترن برنامج التحديث الطموح هذا بأساليب وأدوات جديدة للتخطيط والتسليم، فُدمت أكثرها بفضل مشاركة المفوضية الأوروبية. ويُظهر أحد هذه المستشفيات، وهو مستشفى الأمير مولاي عبد الله في سلا، الأثر الملموس للتمويل الطويل الأجل الذي يقدمه البنك الأوروبي للاستثمار على القطاع الصحي. فمن خلال زيادة عدد الأسرة من 159 إلى 250، أصبح المستشفى مركزًا إقليميًا لرعاية المرضى في خلال ذروة الجائحة.

بالرغم من ذلك، يُعد المغرب من أكثر الدول الأفريقية تضررًا من فيروس كورونا. فتقول آنا بارون (Anna Barone)، رئيسة مكتب البنك الأوروبي للاستثمار في المغرب، إن الجائحة كشفت عن ثغرات ضخمة في نظام الرعاية الصحية في البلاد: بنية تحتية غير ملائمة للمستشفيات، ونقص في الموظفين الطبيين المدربين، وتفاوتات كبرى في تغطية الرعاية الصحية. ففي بداية الأزمة، كان لدى المغرب أحد أقل معدلات أسرة المستشفيات بالنسبة إلى عدد السكان في المنطقة، حيث كان يوجد 1.1 سرير فقط لكل 1000 شخص. ويُعد إجمالي الإنفاق العام السنوي على الرعاية الصحية منخفضًا في المنطقة، حيث يبلغ حوالي 160 دولارًا للشخص الواحد.

في حين أن نقص البنى التحتية يبقى تحديًا هائلًا، فقد تمكن المغرب على المدى القصير من الاستجابة بفعالية للأزمة، ونجح في الحصول من المجتمع الدولي على المال والخبرة. وضاعفت الدولة عدد أسرة المستشفيات ليصل إلى حوالي 3000 سرير. وقد ساعدت القروض المقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار وغيره من

المقرضين في تسديد كلفة الإمدادات والمعدات والعلاجات الطبية الملحة، بالإضافة إلى تدريب الطاقم الطبي. يبلغ معدل عدد الأطباء لكل 1000 شخص في المغرب ما يقارب 0.33 مقارنةً بتونس المجاورة (0.54 لكل 1000). وسيستخدم جزء من قرض البنك الأوروبي للاستثمار لطرح استثمارات "ميسرة"، مثل تثقيف الأطباء السريريين وباقي الأطباء وتدريب الطاقم الطبي والإداري في المستشفيات.

### طريق وعر نحو الرعاية الشاملة

شرع المغرب في خطة لاعتماد الرعاية الصحية الشاملة في عام 2002، وقد أتت بثمارها. فإن العمر المتوقع في المغرب مرتفع، والمؤشرات الرئيسية تتحسن باطراد. وقد انخفض معدل وفيات الرضع إلى النصف من 42 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2000 إلى 20 حالة في عام 2017.

تتخذ أحدث حملة لتوسيع نطاق التغطية الصحية شكل استراتيجية ممتدة على خمس سنوات، من 2017 إلى 2021، تدعو إلى تحسين موارد المستشفيات، وتوسيع نطاق التغطية الطبية لتشمل العاملين لحسابهم الخاص أو العاملين في المهن المنظمة، وزيادة عدد موظفي القطاع الصحي، وتوحيد التعليم الذي يتلقاه طلاب الطب في المغرب.

ولكن واقع الحال هو أن الرعاية الصحية، خصوصًا الرعاية الأولية، لا تزال بعيدة المنال بالنسبة إلى الكثيرين من المغاربة. ففي حين أن الهدف 3 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يدعو إلى الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية الأساسية على الأقل، لا يحصل الكثير من المغاربة عليها، إما لأنهم يعيشون في مناطق ريفية وإما لأنهم غير مشمولين بنظام التأمين العام.

### الأزمة فرصة للإصلاح

تصرح بارون بأن موجة الدعم الدولي التي تلقاها المغرب في خلال الجائحة يمكن أن توفر الزخم المطلوب لمعالجة الجوانب المتبقية من أجل تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية. وهي تقول: "علينا الاستفادة من الطابع الملح للأزمة لتنفيذ إصلاحات تستغرق عادةً وقتًا أطول بكثير."

يجب أن يضطلع البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا بدور في هذا السياق. وتقول بارون إن البنك يمكن أن يساهم في زيادة التعاون بين مختلف الوكالات العاملة في مجال الرعاية الصحية في المغرب، من خلال توفير الخبرة والدعم الفني. ويمكن أن يساعد بنك الاتحاد الأوروبي أيضًا على ترميم المستشفيات وبناء المزيد منها، لا سيما في المناطق الريفية.

يعمل الاتحاد الأوروبي والمغرب وفقًا لأجندة تعاون جديدة ممتدة للفترة 2021-2027، ما من شأنه أن يوفر أيضًا زخمًا جديدًا للإصلاحات. وتقول بارون: "يتيح ذلك فرصة كبيرة لتحديد الأولويات من أجل إعادة إحياء الاقتصاد ودعم المجتمع، ما يجعل من تعزيز الرعاية الصحية ركيزة أساسية لتعافي البلاد.."

# إنقاذ أحلام الشباب

في خلال فترة الإغلاق الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، واجه التعليم تحديات وتحرك المغرب وتونس بسرعة لتجهيز الطلاب للتعلم عن بُعد والازدهار

أغلقت المدارس أبوابها أمام أكثر من 1.6 مليار طالب في جميع أنحاء العالم خلال جائحة فيروس كورونا. فقد أُجبرت الأزمة المدارس على استكمال المسيرة التعليمية عبر الإنترنت، ما فاقم عدم المساواة القائمة بالفعل في نظم التعليم. وعندما حان وقت العودة إلى الفصول، حمل المعلمون على عاتقهم مهمة ثقيلة، ألا وهي التعويض عن شهور من توقف التعليم.

عندما قررت الحكومة التونسية إعادة فتح المدارس لامتحانات نهاية السنة الدراسية في صيف 2020، سرعان ما أعيد توجيه جزء من قرض البنك الأوروبي للاستثمار المخصص لتحديث المدارس التونسية نحو شراء الأئقعة ومعققات الأيدي، من أجل المحافظة على صحة 220,000 تلميذ و160,000 معلم وسلامتهم.

شارك كل من البنك الأوروبي للاستثمار والحكومة التونسية وبنك التنمية الألماني والاتحاد الأوروبي في تمويل مشروع تحديث ما يقارب ثلث المدارس الثانوية في جميع أنحاء البلاد بقيمة 220 مليون يورو. وبفضل هذا المشروع الضخم، يرتاد 317 طالبًا في المرحلة الثانوية في بلدة أزمو الريفية، شمال شرق تونس، مدرسة جرى ترميمها حديثًا وتجهيزها بأحدث المعدات والمرافق.

## لا كمبيوتر محمول ولا إنترنت

عندما أرغمت الجائحة المدارس المغربية على الإغلاق، لم يكن التعلم عن بُعد سهلًا بالنسبة إلى طلاب كثيرين من الجامعة الأورومتوسطية بفاس. فقد كان الكثير منهم لا يملك جهاز كمبيوتر محمولًا أو إمكانية وصول ثابتة إلى الإنترنت. وتقدمت الجامعة بطلب خاص للمساعدة، بما أن البنك الأوروبي للاستثمار والاتحاد الأوروبي كانا قد مؤّلا بناء الجامعة. فقدم البنك الأوروبي للاستثمار وبعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب منحة بقيمة 500 ألف يورو سريعًا قدمتها المفوضية الأوروبية لمساعدة الطلاب على التعلم من المنزل.

بعد أسابيع قليلة ليس إلا من تقديم منحة الاتحاد الأوروبي، وُقر 420 جهاز كمبيوتر محمولًا يتيح إمكانية وصول غير محدودة إلى الإنترنت لمدة عام لطلاب الجامعة الأورومتوسطية الذين لا يمتلكون أجهزة كمبيوتر ويعيشون في مناطق نائية وذات اتصال ضعيف بالإنترنت. تستطيع الطالبة نُهيله شهم الآن الاحتفاظ بجهاز الكمبيوتر المحمول المخصص لها لمدة ثلاث سنوات على الأقل، بما أنها حققت نتائج متفوقة. وتقول نُهيله: "أنا ممتنة لجامعتي وللإتحاد الأوروبي لمنحي الشجاعة والطاقة للمضي قدمًا.."

علاوة على ذلك، ساعدت المنحة الجامعة على شراء طابعات ثلاثية الأبعاد لصنع مئات الأئقعة القابلة لإعادة الاستخدام والفلاتر ذات الاستعمال الواحد للطلاب والموظفين. وباستخدام التكنولوجيا بشكل فعال، تعزز الجامعة الأورومتوسطية أيضًا آفاق الطلاب في مكان العمل. فالجائحة سرّعت ثورة التعليم الرقمي، والبنك الأوروبي للاستثمار يواكب هذه الثورة.

# ما مخاطر تغيير المناخ التي تواجهونها؟

بات الحد من الفقر والعمل المناخي يسيران جنبًا إلى جنب اليوم بما أن الدول المنخفضة الدخل هي من الدول الأكثر عرضة للاحتزار العالمي والأقل قدرة على التكيف معه. ويساعد تقييم مخاطر تغيير المناخ على تحديد الأماكن الأكثر حاجة إلى المساعدة.

بقلم ماتيو فيراتزي (Matteo Ferrazzi) وفوتيسوس كالانتزيس (Fotios Kalantzis) وساني زوارت (Sanne Zwart) وتيسا بيندينغ (Tessa Bending)

من صميم أعمال البنك الأوروبي للاستثمار، يمكن القول بأنه بنك المناخ الخاص بالاتحاد الأوروبي وممول رئيسي للتنمية في جميع أنحاء العالم، وعلى فهم واسع بالمخاطر المناخية. فنحن نتبع البصمة الكربونية لمشاريعنا وتدبيرنا الهادفة إلى الحد من الانبعاثات، وندرس جميع استثماراتنا للتأكد من أنها متوافقة مع أهداف اتفاق باريس للمناخ. وبشكل أساسي، نحرص أيضًا على مراعاة المخاطر الناجمة عن تغيير المناخ في تصميم المشاريع. ويساعد التعرف على المخاطر المناخية — وما يترتب عليها من حاجة إلى التكيف والتخفيف من الآثار — على ضمان عدم تفويتنا لفرص تعزيز المرونة المناخية.

## فهم أبعاد المخاطر المناخية

من المهم معرفة كيف يؤثر تغيير المناخ والتحول المناخي بشكل عام في اقتصادات الدول التي نعمل فيها ومجتمعاتها. ومن بين عدة تحاليل اقتصادية متعلقة بتغيير المناخ، قمنا بإعداد "تصنيفات الدول حسب المخاطر المناخية من البنك الأوروبي للاستثمار"، وهي مؤشر يعتمد بدقة على البيانات الحالية وأحدث الدراسات حول تأثيرات تغيير المناخ على مستوى الدول<sup>9</sup>. ويسمح لنا هذا المؤشر بعقد مقارنة بين الدول لمعرفة أين تكون المخاطر الإجمالية أعلى وأين يمكن للتدخل التنموي الذي يدعم التخفيف من آثار تغيير المناخ والتكيف معه أن يحدث الفرق الأكبر.

ندرس نوعين رئيسيين من المخاطر لكل دولة. فتغطي المخاطر المادية جميع الآثار المستقبلية لتغيير المناخ، بما في ذلك مخاطر الكوارث الطبيعية ("المخاطر الحادة")، بالإضافة إلى التغييرات التدريجية ("المخاطر المزمنة"). أما مخاطر التحول فهي مخاطر تتعلق بالسياسات والتنظيمات وتنتج عن اعتماد سياسات مناخية صارمة لمساعدة الدول على تحقيق حياد الكربون بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس للمناخ. وتؤثر هذه السياسات المناخية في تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وعائدات الأصول المحلية، فتزيد من احتمال انقطاع السبل بالنسبة إلى الأصول المعتمدة بشدة على الكربون.

## قياس المخاطر المادية الناجمة عن تغيير المناخ

ترتكز تصنيفات المخاطر المادية على تقدير العبء السنوي الإجمالي الذي تواجهه كل دولة من حيث الأضرار والتكاليف والخسائر المتعلقة بتغيير المناخ. وتتألف التصنيفات من العناصر التالية:

9 مراجعة فيراتزي م. (Ferrazzi, M.) وكالانتزيس ف. (F. Kalantzis) وس. زوارت (S. Zwart)، "تقييم المخاطر المناخية على مستوى الدول: درجات المخاطر المناخية الخاصة بالدول والمصدر عن البنك الأوروبي للاستثمار" "Assessing climate risks at the country level: The EIB Climate Risk Country Scores"، أوراق عمل البنك الأوروبي للاستثمار المعنية بالاقتصاد EIB Economics Working Papers، أيار/مايو 2021.

- المخاطر الحادة للظواهر المناخية الشديدة (العواصف، موجات الحر، الضباب، إلخ) وغيرها من الكوارث الطبيعية المناخية (الفيضانات، الانزلاقات الأرضية، الجفاف، حرائق الغابات، إلخ)
- المخاطر المزمنة المنبثقة عن التحولات الطويلة الأمد والتدرجية في الأنماط المناخية، ألا وهي:
  - الآثار على الزراعة والإنتاج الغذائي
  - آثار ارتفاع مستويات البحار نتيجة ذوبان الكتل الجليدية والصفائح الجليدية
  - الآثار على جودة البنية التحتية المطلوبة. فتمامًا كما تشكل الكوارث الطبيعية مخاطر حادة على البنية التحتية (مثل خطر إلحاق الضرر)، يمكن للتغيرات التدرجية في المناخ أن تمارس ضغطًا أكبر على البنية التحتية، مثل الطرق والمواني ونظم الاتصالات، ما يجعل التحديثات ضرورية ويزيد من تكاليف رأس المال والصيانة
  - أثر ارتفاع درجات الحرارة على إنتاجية العمل، خصوصًا بالنسبة إلى الأنشطة الخارجية

لقياس هذه الآثار، نستند إلى دراسات تجريبية وأبحاث أكاديمية أخرى حول التكاليف الاقتصادية للأحداث والتغيرات المناخية، عادةً من حيث التكاليف النقدية أو الخسارة في النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن تصنيف المخاطر المادية تقييمًا لقدرة كل دولة على التكيف مع تغيّر المناخ. فكلما زادت قدرة الدول على التكيف للحد من تعرضها لتغيّر المناخ، قلت حدة الآثار التي تتعرض لها على الأرجح. وتستخدم الإيرادات المالية وتصنيفات المخاطر السيادية باعتبارهما مؤشرًا إلى القدرة المالية لكل دولة على التكيف مع تغيّر المناخ، في حين تستخدم عوامل الحوكمة ومستوى التنمية البشرية باعتبارهما من المؤشرات إلى القدرة المؤسسية.

### قياس المخاطر الناجمة عن التحول المناخي

كذلك، تستند تصنيفات مخاطر التحول المناخي إلى تقييم تعرّض دولة ما للتغيرات الاقتصادية التي يفرضها التحول المناخي العالمي، وإلى قدرتها على الحد من الآثار السلبية لهذا التعرض (قدرة التخفيف). ويمكن أن تخفف الدول من مخاطر التحول من خلال اتخاذ إجراءات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة أو تقليصها. وستكون الآثار الاقتصادية الطويلة الأمد للتحول المناخي أقل بالنسبة إلى الدول التي يمكن أن تتحول بسرعة إلى نموذج تنموي منخفض الكربون.

يعتمد التعرض للتحول المناخي على:

- الإيرادات المتأتية من تجارة الوقود الحفري. ومن المتوقع أن تنخفض هذه الإيرادات في المستقبل نتيجة تشدد السياسات المناخية وتغيّر تفضيلات المستهلكين
- الأداء الحالي لانبعاثات غازات الدفيئة. فإن نسبة الانبعاثات المرتفعة ستعني على الأرجح تكاليف أعلى في المستقبل نتيجة ارتفاع أسعار الكربون

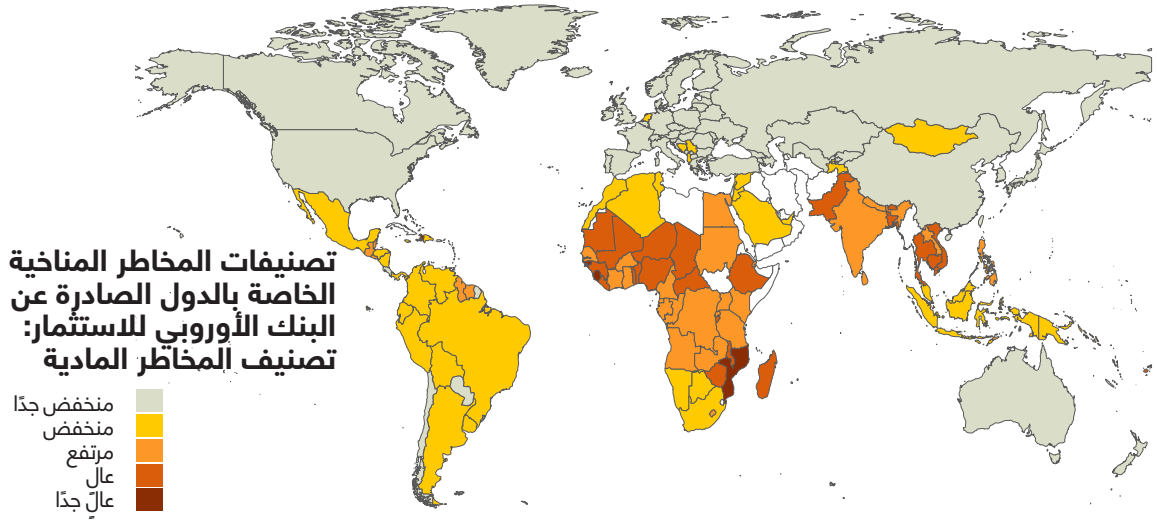
ترتكز قدرة التخفيف على ثلاثة أبعاد:

- الأداء في نشر مصادر الطاقة المتجددة
- الأداء في تنفيذ تحسينات كفاءة الطاقة
- مستوى الالتزام بمعالجة تغيّر المناخ، بناءً على "المساهمات المحددة وطنيًا" التي حددتها كل دولة بموجب اتفاق باريس للمناخ

استنادًا إلى الدراسات الاقتصادية وتحليل الاقتصاد القياسي، أسندنا أهمية مناسبة إلى هذه المكونات المختلفة من أجل إنشاء مؤشر مركّب يعكس تصنيف مخاطر التحول الخاصة بالدولة.

### الدول المنخفضة الدخل هي الأكثر عرضة للمخاطر المادية الناجمة عن تغيّر المناخ

ما من دولة محصنة ضد آثار تغيّر المناخ. ولكن يزداد تعرّض بعض الدول والمناطق أكثر من غيرها للتأثيرات المادية المباشرة لتغيّر المناخ. وتُظهر جليًا تصنيفات المخاطر المادية الخاصة بالدول الصادرة عن البنك الأوروبي للاستثمار المناطق الأكثر عرضة للخطر: أفريقيا جنوب الصحراء، لا سيما منطقة الساحل؛ واقتصادات جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، لا سيما تلك التي تعتمد بشدة على الزراعة والمناطق الساحلية المنخفضة؛ والدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.



ينجم ضعف الكثير من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل جزئيًا عن وضعها الجغرافي والمناخي. فالدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ معرضة بشكل خاص للأعاصير والزوابع، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات البحار. وإن الكثير من الدول الآسيوية والأفريقية معرضة بشكل خاص للآثار الطويلة الأمد على الزراعة، فضلًا عن أثر درجات الحرارة المفرطة على إنتاجية العمل. والكثير من دول آسيا وجنوب شرق آسيا معرضة بشدة لارتفاع مستويات البحار، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض الدول الأفريقية الساحلية.

من المهم أيضًا أن تتوافر القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ وتعزيز المرونة. فالكثير من الدول الأكثر تعرّضًا للآثار المادية المباشرة لتغيّر المناخ هي أيضًا من بين تلك الأقل قدرة على التكيف. وتبرز دول أفريقيا جنوب الصحراء في هذا السياق، في حين تعدّ القدرة على التكيف في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ أكثر تباينًا. ففي الواقع، إن الكثير من الدول الأقل نموًا معرضة بشكل خاص لتغيّر المناخ، ويعزو ذلك جزئيًا لأنها أقل نموًا. ويؤدي تردي جودة البنى التحتية والإسكان إلى زيادة الأثر البشري والاقتصادي للكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير. إن الاعتماد المفرط على الزراعة يجعل الكثير من الأشخاص والاقتصادات عرضة جدًا للخطر. ولا تُطرح الاستثمارات في أنشطة التكيف في وقتها المناسب في ظل ارتفاع مستويات الدين العام وضعف مصادر الإيرادات المحلية. ويزداد تعرض الأشخاص بشدة لأي نوع من الأزمات إن كانوا من أصحاب الدخل المنخفض الذين لا يملكون سوى القليل من المدخرات وقدرة محدودة على الاقتراض.

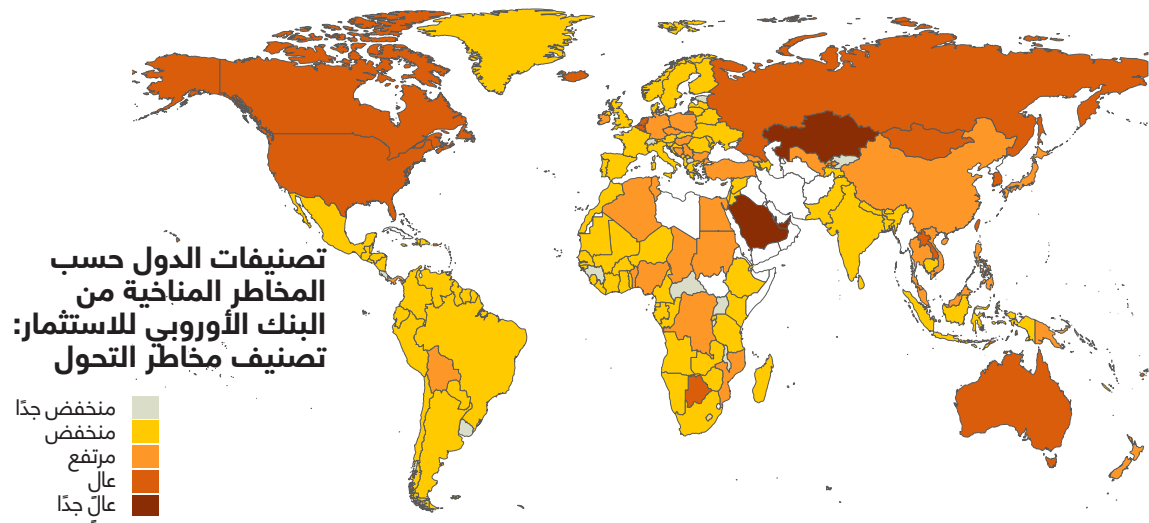
لذلك، في الوقت الراهن، تسير أنشطة الحد من الفقر وتقليل آثار تغيّر المناخ يدًا بيد. وتحتاج الدول الضعيفة المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى المساعدة لتنفيذ تدابير محددة للتكيف مع تغيّر المناخ، مثل حماية السواحل أو تأسيس بنية تحتية أكثر مرونة. فضلًا عن أنها تحتاج إلى المزيد من المساعدة التنموية العامة من أجل توسيع نطاق البنى التحتية المتاحة، وتنويع اقتصاداتها، وزيادة المداخيل، ما يجعل إدارة آثار تغيّر المناخ أسهل في عدة حالات.

### تواجه الدول المرتفعة الدخل كبرى المخاطر المتعلقة بالتحول، إلا أن التخفيف من الآثار يمثل تحديًا أكبر للدول المنخفضة الدخل

تقدم تصنيفات الدول حسب مخاطر التحول الواردة عن البنك الأوروبي للاستثمار صورة مختلفة. فإن مصدري الوقود الحفري هم الأكثر عرضة للخطر. وتواجه عمومًا الدول المرتفعة الدخل، التي تستهلك حصة كبيرة من موارد العالم وتولد انبعاثات كبيرة، مخاطر أكبر متأتمية من التحول إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون. ولكن من المتوقع أن تواجه الدول النامية مخاطر تحول أكبر في المستقبل القريب، حيث تلحق بركب الاقتصادات المتقدمة مع عدم انفصال نموها الاقتصادي عن انبعاثات غازات الدفيئة.

على الرغم من ذلك، لا تزال مخاطر التحول بالنسبة إلى عدة دول منخفضة ومتوسطة الدخل مرتفعة، لا سيما بسبب قدراتها المحدودة على التخفيف من الآثار. فالمخاطر التي تواجهها بعض الدول الأفريقية، مثل تشاد أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو نيجيريا، أكبر من تلك التي تواجهها بعض الدول الأوروبية. في بعض الحالات،





يعود ذلك إلى الاعتماد الكبير على عائدات الوقود الحفري، ولكنه يعكس بشكل خاص قدرة ضعيفة على التخفيف من الآثار، مع تغلغل بطيء - حتى الآن - لمصادر الطاقة المتجددة ضمن مصادر الطاقة، إلى جانب عدم الالتزام بالتغيير، فضلًا عن أن تدرّة التمويل تؤثر أيضًا في هذا الجانب. علاوةً على ذلك، حتى عندما تكون مخاطر التحول منخفضة، لا يزال الاستثمار الأخضر في الدول النامية مُلغًا. فهي بحاجة إلى استثمارات هائلة لسد فجوات البنى التحتية، والحد من الفقر، وتوفير فرص عمل لائقة بما لا يؤدي إلى مستويات لا يمكن تحملها من انبعاثات غازات الدفيئة. ويتعين أن يشكل هذا التحول التنموي أيضًا جزءًا من التحول المناخي العالمي.

### تمويل التنمية الخضراء يجب أن يتناسب مع حجم التحدي

تُظهر المخاطر المناخية التي تواجهها للاقتصادات النامية والناشئة مدى أهمية حشد التمويل التنموي الكافي للعمل المناخي. وهنا، ينبغي لمصارف التنمية المتعددة الأطراف، مثل البنك الأوروبي للاستثمار، أن تضطلع بدور حيوي. في عام 2020، دعمت 30% من قروض البنك الأوروبي للاستثمار الموجهة خارج الاتحاد الأوروبي التخفيف من آثار تغيير المناخ والتكيف معه. وبصفتنا البنك المعني بالمناخ في الاتحاد الأوروبي، فنحن ملتزمون بتخصيص 50% من قروضنا للعمل المناخي بحلول عام 2025. وهذا أمر حيوي، بما أن التمويل التنموي للعمل المناخي لا يزال أقل بكثير مما هو مطلوب. منذ ما يزيد قليلاً على عشر سنوات، التزمت الدول المتقدمة بزيادة التمويل المناخي في الدول النامية ليصل إلى 100 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2020. وتشير أحدث التقديرات إلى أن هذا الهدف لم يتحقق.<sup>10</sup>

ومع ذلك، يجب اعتبار هدف الـ 100 مليار دولار كأرضية وليس سقفًا. وبما أننا تخطينا عام 2020، نحتاج إلى وضع هدف أعلى، بما يتماشى مع إلحاح وحجم المخاطر التي تواجهها الدول النامية - والعالم بأسره - نتيجة تغيير المناخ.

ماتيو فيرانزي (Matteo Ferrazzi) وفوتبوس كالانتزيس (Fotios Kalantzis) وساني زوارت (Sanne Zwart) وتيسا بيندينغ (Tessa Bending) هم خبراء اقتصاديون في البنك الأوروبي للاستثمار.

[https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/100\\_billion\\_climate\\_finance\\_report.pdf](https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/100_billion_climate_finance_report.pdf) 10

# كيف نتصدى لتغيُّر المناخ من خلال المساواة بين الجنسين

## الاستثمارات التنموية التي تُشرك المرأة وتراعي احتياجاتها تكون أكثر فعالية واستدامة

بقلم **موا ويستمان (Moa Westman)**

•• قود النساء الدعوة إلى العمل المناخي من عدة نواحٍ. فهن قائدات ونساء أعمال وناشطات. لنأخذ على سبيل المثال غريتا ثونبرغ (Greta Thunberg)، الناشطة السويدية البالغة من العمر 17 عامًا، وباتريشيا إسبينوزا (Patricia Espinosa)، الدبلوماسية المكسيكية التي تتراأس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، أو الكثير من قائدات الأعمال الناشطات في المبادرات المناخية.

لكن بصورة عامة، لا تزال المرأة إلى حد كبير غير ممثلة بما يكفي في هيئات صنع القرار التي تضع الإجراءات المناخية أو تصيغ السياسات، سواء أكان ذلك في القطاع العام أو الخاص. ولكن المشاريع والسياسات المناخية التي تشارك فيها المرأة قد أثبتت أنها أكثر فعالية وتحقق نتائج بيئية أفضل، بحسب الأمم المتحدة.

في حين أن تغيُّر المناخ يمكن أن يكون كارثيًا على الجميع، خصوصًا على الأشخاص الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية لجني مداخيلهم، إلا أنه يؤثر في المرأة والرجل بشكل مختلف. فالأدوار الجنسانية والاجتماعية تحدد كيفية وصول الرجل والمرأة إلى الموارد الإنتاجية والطبيعية والمالية، وانعكاسات ذلك على قدرة صمودهما في وجه تأثيرات تغيُّر المناخ. وتكون المشاريع والاستثمارات التي يتم تنفيذها من دون مشاركة المرأة البناءة أقل فعالية وغالبًا ما تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة بين الجنسين.

### إضافة المرأة إلى المعادلة

تعهد البنك الأوروبي للاستثمار في التزام تاريخي بمواءمة جميع أنشطة التمويل مع أهداف اتفاق باريس للمناخ بحلول نهاية عام 2020 وتخصيص ما لا يقل عن 50% من تمويلنا للعمل المناخي والاستدامة البيئية بحلول عام 2025. وللوفاء بهذه الالتزامات، أطلقنا خارطة طريق بنك المناخ. تسلط خارطة الطريق الضوء على كيفية مساهمة الاستثمار الهادف في التحول الأخضر والتنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. ويمكن أن تعزز الإجراءات المناخية المرابية لمنظور النوع الاجتماعي النتائج المناخية والبيئية وغالبًا ما توفر بيئة مؤاتية للاستثمار. وتساعد الاستثمارات التي تراعي احتياجات المرأة على توسيع قاعدة عملاء الشركات، وتعزيز رضا العملاء، وتحسين الأداء المالي والتجاري، واستقطاب المزيد من الأموال من المستثمرين الآخرين الذين يتطلعون إلى إحداث أثر.

ترد فيما يلي بعض الطرق التي ندعم من خلالها مشاركة المرأة.

### 1: إقراض رائدات الأعمال والصناديق المناخية التي تديرها النساء

من المرجح أن تنشئ رائدات الأعمال شركات وصناديق استثمارية تركز على الاستدامة أكثر من الرجال، ولكنهن غالبًا ما يفتقرن إلى الأموال الضرورية للتوسع. فإقراض تلك الشركات والصناديق يمكن أن يمنحها الأهمية التي تحتاج إليها لإحداث فرق. ومن أمثلة ذلك EcoEnterprises Fund، وهو صندوق بيئي رائد في أمريكا اللاتينية تتولى نساء قيادة فريقه الإداري. يستثمر الصندوق في شركات تركز على التنوع البيولوجي، الذي من أشكاله الحراجة المستدامة والزراعة المستدامة. ويعمل الصندوق بشكل ناشط مع الشركات التي تنتمي إلى محافظته

## يمكن أن تعزز الإجراءات المناخية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي النتائج المناخية والبيئية وغالبًا ما توفر بيئة مؤاتية للاستثمار.

الاستثمارية من أجل تعزيز فرص العمل والقيادة للنساء ومجتمعات السكان الأصليين. إن الصندوق يحظى بدعم البنك الأوروبي للاستثمار ومعهد FinDev Canada. فيُعد صندوق EcoEnterprises الاستثمار الأول لمعهد FinDev Canada في إطار 2X Challenge، وهي عبارة عن مبادرة عالمية تهدف إلى تحسين الائتمان للشركات التي تقودها النساء ويتم توظيفهن فيها ويستفدن منها. ويشارك البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا في مبادرة 2X Challenge.

### 2: تمويل المشاريع التي تعالج أوجه عدم المساواة المستحكمة

يعني تركيزنا على النوع الاجتماعي أننا ننظر إلى المشاريع التي تقضي على أوجه عدم المساواة التي تفاقمت على مر الأجيال وتحد من وصول النساء والفتيات إلى الفرص ومن قدرتهن على التكيف مع التحديات الرئيسية المعاصرة، مثل تغيّر المناخ.

تشكل الزراعة خير مثال على ذلك. فالمزارع العائلية التي تديرها النساء تكون عادةً أصغر من تلك التي يديرها الرجال. ويعني الحجم الأصغر والوصول المحدود إلى الموارد المالية والإنتاجية أن النساء يفتقرن عمومًا إلى الأموال اللازمة لتغطية الخسائر المرتبطة بالطقس أو اعتماد تقنيات من شأنها تعزيز كفاءة مزارعهن ومرونتها في مواجهة تغيّر المناخ. ولكن تحسين ظروف المزارعات يمكن أن يزيد غلالهن الزراعية بنسبة 20-30%، ويحسن خصوبة التربة، ويحمي النظم البيئية، بحسب منظمة الأغذية والزراعة.

يعمل الصندوق الاستثماري InsuResilience الذي تديره شركة BlueOrchard مع مؤسسات التمويل البالغة الصغر للإقراض بين القروض ومنتجات التأمين ضد ظواهر الطقس الشديدة والكوارث الطبيعية. ويدعم البنك الأوروبي للاستثمار شركة BlueOrchard من خلال استثمار بقيمة 25 مليون دولار. وفي هذا الإطار، وافق الصندوق على أن يضمن امتثال 40% من استثماراته لمعايير الإقراض الخاصة بمبادرة 2X Challenge، ما يضمن حصول النساء على فرص تمويل أفضل، وكذلك على التأمين ضد ظواهر الطقس الشديدة.

### 3: مساعدة عملائنا على تحديد الأهداف الجنسانية

من خلال مساعدتنا الاستشارية والفنية، ندعم جهود عملائنا الرامية إلى تحديد الأهداف المتعلقة بتوظيف النساء وتبوءهن مناصب قيادية.

في عام 2020، قامت شركة ResponseAbility Investments، التي يدعمها البنك الأوروبي للاستثمار وبنك تنمية ريادة الأعمال الهولندي FMO، بتأهيل أحد صناديقها المناخية للمشاركة بمبادرة 2X Challenge من خلال الالتزام بتطبيق منظور جنساني على استثمارات محفظته وحث 50% على الأقل من الشركات الذي يستثمر فيها على توفير فرص عمل جيدة للنساء.

يُعد قطاع الطاقة من أقل القطاعات تنوعًا، بحيث لا تمثل المرأة سوى 32% فقط من القوى العاملة. ويمكن لاستثمارات الصندوق في حلول الطاقة المتجددة خارج الشبكة أن تحسن أيضًا حياة المرأة. فالنساء في

المجتمعات الريفية تقضي ما يصل إلى 14 ساعة يوميًا في أعمال الرعاية غير المدفوعة، وفقًا لمنظمة أوكسفام (Oxfam). وتقوم معظم هذه الأعمال على جمع الحطب، ما يحد من قدرة النساء والفتيات على متابعة الأنشطة التعليمية أو الأنشطة الإنتاجية الأخرى. توفر شركة d.light، التي يستثمر فيها الصندوق في شرق أفريقيا، مخططًا للدفع أولاً بأول يمكن الأسر المنخفضة الدخل من شراء الفوانيس ومجموعة منتجات توفير الطاقة المنزلية التي تعمل على الطاقة الشمسية. فتسمح الفوانيس لصاحبات المحلات بتمديد ساعات عملهن حتى ساعات الليل المتأخرة.

**يجدر بالمستثمرين في المجال المناخي التفكير مليًا في أفضل السبل لتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل المناخي والاستدامة البيئية، وفي أن واحد تمكين المرأة أيضًا وبناء أسواق جديدة. ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأكثر تكاملًا في معالجة الأزمات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ والتدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية من دون تهميش أي أحد.**

*موا ويستمان (Moa Westman) هي اختصاصية في القضايا الجنسانية لدى البنك الأوروبي للاستثمار.*

# خاطر

## شراكة تمويل مبتكرة مع لكسمبرغ هدفها دعم الصناديق المناخية في الدول النامية من خلال الحد من المخاطر على المستثمرين من القطاع الخاص

تفتقر بعض الدول إلى هيكليات أو القدرة على التمويل لدعم الشركات التي تتطلع نحو الطاقات البديلة أو كفاءة الطاقة أو الاستخدام المستدام للأراضي. وتعد إتاحة مشاريع التمويل الخاص وإزالة المخاطر في الدول النامية أمرين أساسيين لسد فجوة التمويل.

تشكل منصة التمويل المناخي التابعة للكسمبرغ والبنك الأوروبي للاستثمار نموذجًا مبتكرًا يوجه الاستثمارات الخاصة إلى جانب استثمارات البنك الأوروبي للاستثمار من أجل مواجهة هذه التحديات. لقد أنشأ البنك الأوروبي للاستثمار هذه المنصة بالتعاون مع لكسمبرغ في عام 2017، وهي تعتمد عمليات صنع قرار سريعة ومعايير واضحة للتمويل المناخي. وتستند هذه المعايير إلى أولويات المانحين والمستثمرين، بالإضافة إلى الخبرة العالمية للبنك الأوروبي للاستثمار في التمويل المناخي، وخبرتنا الفنية الداخلية بفضل أكثر من 300 مهندس وخبير اقتصادي يعملون لدينا، والمواءمة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ومعايير الاستثمار الرائدة في المجال، ومعايير بيئية واجتماعية صارمة، والرصد والتبليغ. وتهدف المنصة إلى خفض الانبعاثات وزيادة توفير الطاقة وإصلاح الأراضي وتعزيز التقنيات الجديدة.

تستثمر المنصة في الأسهم في الشرائح الصغيرة من الصناديق المتعددة الطبقات، ما يحد من المخاطر التي يتعرض لها مستثمرو القطاع الخاص في الشرائح الكبيرة. ثم تستثمر هذه الصناديق في شركات الدول الناشئة التي تشارك في مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وتملك المنصة تأثيرًا مضاعفًا، يتم تحديده باعتباره نسبة الاستثمارات الإجمالية في المشاريع النهائية إلى الالتزام الأولي للمنصة. وبالتالي، فإن مبلغ 20 مليون يورو الذي استثمرته المنصة ومبلغ 166 مليون يورو الذي استثمره البنك الأوروبي للاستثمار يستفيدان من 3.4 مليارات يورو في استثمارات المشاريع.

تعمل منصة التمويل المناخي التابعة للكسمبرغ والبنك الأوروبي للاستثمار حاليًا مع أربعة صناديق:

**الصندوق الأخضر للتنمية (Green for Growth Fund)** هو صندوق للاستثمار المؤثر يهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ ويعزز النمو الاقتصادي المستدام، وهذا بشكل أساسي من خلال الاستثمار في تدابير خفض استهلاك الطاقة واستخدام الموارد وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

يدعم **صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي (Land Degradation Neutrality Fund)** المشاريع التي يقودها القطاع الخاص الرامية إلى تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي، لا سيما من خلال الزراعة والحراجة المستدامتين.

يدعم **صندوق الوصول إلى الطاقة النظيفة (Access to Clean Power Fund)** الشركات الصغيرة التي تقدم حلولاً للطاقة المتجددة. ويهدف إلى المساهمة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية، فيساعد الشركات على النمو من خلال تقديم رأس المال العامل لتمويل الموجودات والمستحقات، وديون المشاريع لتمويل أصول محددة من المشاريع.

**صندوق حلول مواجهة آثار تغير المناخ Climate Resilience Solutions Fund** هو الصندوق الاستثماري الأول الذي يركز على التكيف مع المناخ، وأداة للاستثمار التجاري الأولى التي تركز على الشركات الصغيرة العاملة في مجال الذكاء المناخي والحلول المناخية للدول النامية (التحليلات الزراعية مثلًا).

# إعادة تأهيل الغابات لإنتاج الشوكولاتة

يتزايد الطلب على الكاكاو، ما يشكل تهديدًا للغابات في الدول التي تنتجها. وتسعى قوانين الاتحاد الأوروبي الجديدة إلى معالجة مشكلة "إزالة الغابات بسبب الاستيراد" وتتعاون حكومة ساحل العاج مع بنك الاتحاد الأوروبي لإعادة تأهيل غاباتها المتدهورة لصالح الأجيال القادمة

بقلم جين فيهان (Jane Feehan)

**ي**عد ساحل العاج أكبر منتج للكاكاو في العالم. عندما انتقلت إلى الدولة الواقعة غرب أفريقيا في عام 2019، رأيت بنفسني كيف أصبحت شجرة الكاكاو (*Theobroma cacao*)، وهي صنف موطنه الأصلي أمريكا الجنوبية، جزءًا لا يتجزأ من اقتصاد البلاد. ويدر الكاكاو أكثر من 40% من عائدات التصدير وتوظف سلسلة القيمة الخاصة به حوالي 6 ملايين من سكان ساحل العاج.

لكن هناك واقعًا مأسويًا لهذا التوسع في إنتاج الكاكاو يتمثل في خسارة ساحل العاج لنسبة صادمة من غاباته بلغت 60% في السنوات الخمس والعشرين الماضية. تقع الغابات المتبقية في البلاد بشكل أساسي في المتنزهات الوطنية ومحميات الغابات، ولكن حتى في هذه الأماكن، استولت زراعة الكاكاو فعليًا على مساحات كبيرة. تتمحور هوية هذا البلد على رأس ماله وإرثه الطبيعيين. فعلى سبيل المثال، ينتشر رمز الفيل في أرجاء البلاد كافة، ولكن الفيلة اختفت تقريبًا في البرية. ويُعد زوال غاباتها خسارة بيئية أكثر فداحة، تخلف عواقب واسعة النطاق على جميع الأصعدة بدءًا من خصوبة التربة، وإدارة مستجمعات المياه وجودة المياه، والتنوع البيولوجي، ومخزون الكربون، وخسارة لمجموعة واسعة من السلع والخدمات التي يحصل عليها الناس من الغابات ويعتمد عليها الكثير من فقراء الريف.

لكن هذا الوضع يوشك أن يتغير على نحو محتمل. فقد بدأ عقد التحولات. على ضوء محطات سابقة متمثلة في الصفقة الخضراء (Green Deal) للاتحاد الأوروبي، وعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي، وفي ظل المخاوف المتزايدة بشأن آثار سلسلة القيمة الخاصة بالكاكاو على خسارة الغابات ورفاهية الأشخاص الذين يعملون في سلسلة القيمة هذه، يقترح الاتحاد الأوروبي تشريعين جديدين يُتوقع الموافقة عليهما في منتصف العام. وتقيم حكومة ساحل العاج شراكة مع البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل مشروع لإعادة تكوين غابات البلاد.

## الكاكاو في ازدياد

يُعد ساحل العاج من الدول الأقل نموًا، إذ يحتل المرتبة 162 من أصل 189 دولة ضمن مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعيش ما يقارب ثلث سكانه تحت خط الفقر. الدخل الذي يدره الكاكاو، إلى جانب الكاجو والموز والبن، يحدد معالم البلاد اليوم.

يتزايد استهلاك الكاكاو، وهذا بالرغم من أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المتمثل في تراجع الطلب على منتجات الشوكولاتة المتكلفة أو الفاخرة إلى جانب تعطل سلسلة التوريد من جراء القيود المفروضة على خلفية الجائحة. فعلى المدى الطويل، يُتوقع أن تنمو سوق حبوب الكاكاو العالمية بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 7.3% من عام 2019 حتى عام 2025 ليصل إلى 16.32 مليار دولار. وبلغت قيمة سوق التجزئة الخاصة بصناعة الشوكولاتة 106.19 مليارات دولار في عام 2017 ومن المرجح أن تنمو إلى 189.89 مليار دولار بحلول عام 2026. فمن الناحية الاقتصادية البحتة، يُعد ذلك جيدًا بالنسبة إلى ساحل العاج إذ إنه يمثل 42% من إنتاج

## يمكن أن تُحدث خطط الاتحاد الأوروبي أثرًا كبيرًا، كونه أكبر مستورد للكافو الذي ينتجه ساحل العاج.

الكافو العالمي، إلا أنه يحمل في طياته مخاطر جسيمة على غابات البلاد. وإذا استمرت المعدلات الحالية، فستزول جميع الغابات الطبيعية في ساحل العاج في غضون 20 عامًا.

### تمويل جديد من البنك الأوروبي للاستثمار إلى جانب قوانين جديدة للاتحاد الأوروبي

لهذا السبب، يُعد القانون الأول من قانوني الاتحاد الأوروبي مهمًا للغاية، إذ يُعنى بمشكلة إزالة الغابات بسبب الاستيراد. فمن خلال واردات الاتحاد الأوروبي من منتجات مثل الكافو وزيت النخيل واللحوم والذرة وفول الصويا، يساهم الاتحاد الأوروبي بشكل غير مباشر في حوالي 10% من إزالة الغابات العالمية. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى فرض قواعد جديدة على منشأ مجموعة من السلع الأساسية وإمكانية تتبعها، بما في ذلك الكافو، لمنع قوته السوقية الكبيرة من الاستمرار في الدفع باتجاه إزالة الغابات وتدهورها في أجزاء أخرى من العالم. أما القانون الثاني الجديد فيرسخ الاستخدام في إطار حوكمة الشركات في الاتحاد الأوروبي، ما يعني مسؤولية اجتماعية وبيئية للشركات ذات تأثير كبير.

يمكن أن تُحدث خطط الاتحاد الأوروبي أثرًا كبيرًا، كونه أكبر مستورد للكافو الذي ينتجه ساحل العاج، بحيث يستورد 67% من حبوب الكافو في البلاد. أعد شركاء الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك البنك الأوروبي للاستثمار والدول الأعضاء ووكالات التنمية، مبادرة فريق أوروبا لدعم الكافو المستدام في ساحل العاج وتركيز الجهود الجماعية.

في غضون ذلك، أعدت حكومة ساحل العاج استراتيجية ممتدة على عشر سنوات لحماية غابات البلاد وإعادة تأهيلها وإعادة زراعتها.

بعد سلسلة من المناقشات التوجيهية، يقوم فريقنا من المتخصصين في الغابات والشؤون المالية بدراسة أفضل طريقة يمكن للبنك أن يساهم من خلالها في تنفيذ خطة التحول الطموحة لحكومة ساحل العاج وتمويلها. وقد قمنا بحشد تمويل المساعدة التقنية لمرحلة ما قبل التقييم ومرحلة التقييم الخاصة بالخطة. وسيركز تمويلنا النهائي على الاستثمارات الهيكلية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، مثل المشاتل والبنية التحتية والمعدات وأنشطة التحريج وإعادة التحريج، بالإضافة إلى أنشطة الدعم الأساسية، مثل الدراسات وعمليات الجرد وخطط إدارة الغابات.

يقدم البنك الأوروبي للاستثمار منظورًا طويل الأمد للمشروع يتوافق مع الجدول الزمني لساحل العاج. وفي حين تخضع سلسلة القيمة الخاصة بالكافو للتدقيق، تساعد استثماراتنا ساحل العاج على المحافظة على أسواقه في الاتحاد الأوروبي وتدعم أيضًا ساحل العاج في استعادة إرثه الطبيعي. وستساعد بعض أصناف الأشجار التي سيتم غرسها على تلبية الطلب المحلي والإقليمي القصير والمتوسط الأمد على منتجات الغابات والأخشاب، ما يزيل الضغط عن الغابات المتبقية. وستزرع أصناف أخرى للأجيال القادمة، وهي الأشجار العملاقة المدهشة في غابات المنطقة، مثل شجرة Fromager المذهلة بجذورها الداعمة الضخمة ومداهم العملاق، أو أشجار الأخشاب الشهيرة ذات القيمة العالية مثل Fraké وTiama، التي أصبحت نادرة في البرية. ويستغرق بلوغ هذه الأصناف مرحلة النضوج عدة عقود، وهي تجسد التحول الجاري حاليًا. ويشكل نمو هذه الغابات المعاد تأهيلها إرثًا تنمويًا سيعمر أطول منا جميعًا.

جين فيهان (Jane Feehan) هي رئيسة المكتب الإقليمي للبنك الأوروبي للاستثمار لغرب أفريقيا في أبيدجان.

# التدفق الإبداعي

**يواجه مهندسو المياه في أفريقيا تحديات فريدة خاصة بكل مشروع. وترد فيما يلي بعض حلول التنمية الإبداعية المصممة لتلبية احتياجات أفريقيا من المياه وبناء استقلاليتهما على المدى الطويل.**

بقلم كارولين أوغوتو (Caroline Ogutu)

**م**ن المفاهيم الخاطئة أن المهندسين بارعون في المنطق ولكنهم لا يجيدون التفكير الإبداعي. في ظل التحديات المنبثقة عن تغير المناخ، يُعد التفكير الإبداعي ضروريًا للمهندسين المدنيين الذين يعملون في مجال التنمية مثلي، تمامًا كما هو للمهن الأكثر إبداعًا.

الإبداع هو حاجة بشرية وجزء أساسي من تطورنا. بطبيعة الحال، إنه حاجة أقل إلحاحًا بقليل من المياه، ولكن التنمية هي نوع من أنواع تطور المجتمعات والاقتصادات. وفي كل مرة أواجه فيها تحديًا جديدًا كمهندسة مياه، يتعين عليّ ابتكار حل مصمم خصيصًا لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي للأشخاص.

في السياق الأفريقي، يُعد كل مشروع مياه فريدًا، وعلينا أن نستخدم نهجًا مختلفة لضمان استدامة المشاريع وتلبية احتياجات السكان.

## حلول إبداعية في تنزانيا

إن أحد المشاريع التي تطلبت قدرًا كبيرًا من التفكير الإبداعي - بالإضافة إلى عمل تفصيلي على الأرض - هو مشروع المياه والصرف الصحي لمدينة موانزا وبلدات لامادي وميسونغوي وماغو التابعة لها، بالإضافة إلى مدينتي بوكوبا وموسوما على ضفاف بحيرة فيكتوريا في تنزانيا.

يهدف المشروع، الذي أطلقه البنك الأوروبي للاستثمار في عام 2013، إلى حماية الصحة البيئية للبحيرة، من خلال تحسين توفير المياه وخدمات الصرف الصحي لسكان هذه المدن التنزانية، بما أن التلوث الناجم عن هذه المدن يشكل جزءًا من التدهور العام لبحيرة المياه العذبة هذه.

سيوفر المشروع مياه شرب آمنة لما يقارب مليون شخص ويحسن خدمات الصرف الصحي لما يصل إلى 100,000 شخص، وهو بالتالي لا يشكل مجرد فائدة ثانوية.

ولكن أين يكمن الإبداع في هذا المشروع؟

من ناحية، استخدمنا البيئة المحلية باعتبارها جزءًا من حل المياه. تطلب مخطط المياه في لامادي، مع محطة المعالجة الخاصة به التي تقع مباشرة على ضفاف البحيرة، طرقًا مبتكرة لأعمال المآخذ المائية. جرى اقتراح أروقة تصريف حيث تتم أولاً تصفية المياه من البحيرة من خلال طبقة الرمال، قبل أن تتدفق إلى نظام المعالجة بعيدًا عن الشواطئ. إن أروقة التصريف هي عبارة عن قنوات نافذة أو أفقية أو مائلة يمكن أن تتسرب إليها المياه من مصدر علوي أو مجاور، وفي هذه الحالة البحيرة. ويقوم الرمل بتصفية الرواسب والمواد الصلبة العالقة - أي المواد الملوثة - من المياه كالفريال، فتصبح المياه نظيفة وجاهزة لتضاف إليها مادة الكلور أو لتعالج. وتساعد هذه التصفية على تجنب الأمراض المنقولة بالمياه وترتكز بالكامل على استخدام البيئة المحلية.



## // في السياق الأفريقي، يُعد كل مشروع مياه فريدًا وعلينا أن نستخدم نهجًا مختلفة لضمان استدامة المشاريع وتلبية احتياجات السكان. //

بالطبع، لا ينجح ذلك في كل حالة، ولذلك، تطلب الأمر تفكيرًا إبداعيًا.

### النجاحات والإخفاقات الإبداعية

أما الجانب الأكثر إبداعًا في مشروع موانزا فيُعنى بالتعامل مع التجمعات السكانية غير النظامية، غير المزودة بأي نظام لتصريف المجاري. وتعتمد التجمعات السكانية إلى حد كبير على الصرف الصحي في الموقع، مثل المراحيض ذات الحُفر. ومن الشائع إيجاد تجمعات سكانية أكثر تنظيمًا على المرتفعات العالية، في حين تقع التجمعات السكانية غير النظامية في معظمها على الأراضي المنخفضة. ويختلف الوضع في موانزا بشكل استثنائي. تضم التلال الواقعة فوق موانزا إلى حد كبير تجمعات سكانية غير نظامية مؤلفة من مساكن مترصة، غير مزودة بنى تحتية ولا بنظام طرق منظم، ما يشكل تحديًا كبيرًا بشأن توفير خدمات المياه والصرف الصحي.

من ناحية، تتدفق مياه الصرف الصحي نزولًا من التجمعات السكانية غير النظامية من دون أي اتصال بشبكة المجاري. ولم تُجهز التجمعات السكانية هذه بإمدادات مياه متواصلة بسبب عدم كفاية التوصيلات وعدم قدرة السكان على تحمل رسوم التوصيل.

### أطلقنا على الفكرة التي قمنا بتطويرها تسمية حلول المجاري المبسطة.

إليك كيف تعمل هذه الحلول. صُممت حلول المجاري المبسطة من خلال الاعتماد إلى حد كبير على التوعية والتعبئة المجتمعية. وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)، عمدنا إلى تشكيل مجموعات مراقبة مجتمعية أطلقنا عليها تسمية منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في المجتمعات المعنية ضمن التجمعات السكانية غير النظامية. وتضم المنتديات أعضاء متطوعين من المجتمع ومسؤولين إداريين ومسؤولين صحيين. وتتمثل المهمة الرئيسية للمنتديات في تعبئة أفراد المجتمع وتوعيتهم بأهمية الصرف الصحي البيئي، ولكن على وجه التحديد تعبئة المجتمع لتوصيل مراحيضه بشبكة المجاري. وتلعب المنتديات أيضًا دورًا وسيطًا في حل النزاعات التي تنشأ في أثناء البناء.

كيف يتم إذًا بناء المجاري المبسطة؟ ينظم المنتدى المجتمع ضمن تكتلات من عشرة منازل مثلًا، تكون مسؤولة عن الصرف الصحي الخاص بها. تم تكليف كل تكتل بمهمة توصيل مراحيضه الفردية في الموقع والمنازل الفردية بنقطة تجميع. ومن هناك، تقوم المنشأة المحلية MWAUWASA، وهي هيئة إمدادات المياه والصرف الصحي الحضرية في مدينة موانزا، ببناء خط أنابيب رئيسي وخطوط جانبية تسحب المجاري من نقاط التجميع وتفرغها في نظام المجاري التقليدي الحالي.

لكن هذه المهمة غير ملقاة على عاتق المجتمع بمفرده. فحل المجاري المبسط يقوم فعليًا على هذه المرحلة من المشاركة المجتمعية. يقوم المنتدى ومستشارونا بتثقيف أفراد المجتمع - من خلال اجتماعات متكررة لنشر التوعية - حول أهمية الصرف الصحي، وأهمية وجود مراحيض محسنة واستخدامها، وكيفية المحافظة على التوصيلات. ونقوم أيضًا بتمويل أعمال البناء والصيانة هذه، وتوفير المنشأة المواد اللازمة لبناء التوصيلات، ويأتي مقالول لبنائها. ويُعيّن شخص واحد من تكتل السكان لقيادة المجموعة وضمان صيانة التوصيلات.

يشارك السكان في هذه العملية. فهم يشتركون في المشروع، بفضل الاجتماعات المكثفة والتثقيف المنجز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ويشاركون في قرارات البناء ويشرفون على جميع الأمور. بالطبع، هم ليسوا المستفيدين الوحيدين. تجد المنشأة، إذا ما صح القول، طريقاً لاختراق هذه التجمعات السكانية غير النظامية الكثيفة. بالإضافة إلى ذلك، تحصل المنشأة على إيرادات من التوصيلات. وتستفيد المدينة بكاملها، بما أن نفايات المستوطنات الواقعة على التلال لم تعد تتدفق إلى مجتمعها.

يتمثل أحد جوانب المشروع الذي لديه وقع خاص اليوم في أن نقاط توزيع المياه ومرافق غسل اليدين والتثقيف الصحي المستمر المقدم في المدارس والمجتمعات في إطار هذا المشروع قد رفعت مستوى الوعي والتأهب للطوارئ فيما يتعلق بالتهديد الذي تمثله جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في المنطقة.

تم تمويل المشروع الذي تبلغ قيمته 104 ملايين يورو بقرض قيمته 45 مليون يورو من البنك الأوروبي للاستثمار، بالإضافة إلى 45 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية و14.5 مليون يورو من حكومة تنزانيا. وقدم البنك الأوروبي للاستثمار أيضاً منحة مالية للمساعدة التقنية من الاتحاد الأوروبي.

يشارك السكان في هذه العملية. فهم يشتركون في المشروع.

كانت تلك المساعدة التقنية أساسية. حتى قبل بدء المشروع، قمنا بتمويل خطة رئيسية لدراسة الطلب على المياه واحتياجات السكان المستقبلية من المياه. وقد قمنا بإعداد خطة رئيسية للصرف الصحي. وكانت النتيجة أنه فيما يتعلق بالتمويل، كنا نعرف ما يجب القيام به واستطنا تكييفه وفقاً للاحتياجات المستقبلية للسكان. وهذا يجعل الحل مستداماً.

### الإبداع في كامبالا

يتمثل مشروع آخر في بحيرة فيكتوريا تطلب الإبداع في تحسيننا لإمدادات المياه في كامبالا، عاصمة أوغندا.

كانت شبكات إمدادات المياه في كامبالا تشبه الاسباغيتي. لم يتم التخطيط لها بشكل جيد، إذ تم تشييدها بشكل مجزأ في مراحل زمنية مختلفة، بحيث كان الجميع متصلاً بالإمدادات من عدة اتجاهات مختلفة. وأدى ذلك إلى ظهور الكثير من أوجه القصور في النظام مع خسائر ناتجة عن استخدام أنابيب ذات حجم خاطئ أو عن تسربات، مثلاً، عند التقاطعات الضعيفة البنية بين أجزاء مختلفة من الشبكة. وفي ذلك الوقت، كانت تتم خسارة حوالي نصف كمية المياه بين محطة معالجة المياه والصنبور. وهذا يعني أنه كان يُدفع للمرفق أيضاً مقابل نصف المياه التي كان يعالجها فحسب.

لزيادة إمدادات المياه، قررنا تحسين البنية التحتية للمياه. وهذا يعني أنه يمكننا زيادة توصيل المياه من محطات معالجة المياه الحالية بمجرد تحسين خطوط الأنابيب وإعادة تأهيلها. وسيمكننا ذلك من جلب المياه - التي كانت تتم خسارتها سابقاً - إلى الأشخاص الذين لم يكونوا يزودون بها من قبل. ومع شركائنا في الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الائتمان لإعادة التنمية (KfW) الألماني، قام البنك الأوروبي للاستثمار أيضاً بتحديث محطة معالجة المياه، ما أدى إلى زيادة إنتاج المياه إلى 240,000 متر مكعب يومياً، من 150,000 في السابق. وقد بدأنا العمل على محطة جديدة لمعالجة المياه في الجزء الشرقي من كامبالا لتزويد مناطق لم تزود قط بالمياه في السابق.

### حلول التجمعات السكانية غير النظامية في كامبالا

لم يكن الحل العام المعتمد لكامبالا ذاته المعتمد لموانزا. وكذلك، كان لا بد من اعتماد حل للتجمعات السكانية غير النظامية في كامبالا يختلف عن ذلك الذي طورناه للتجمعات السكانية غير النظامية في موانزا.

من ناحية، تقع التجمعات السكانية غير النظامية في كامبالا على أراضٍ منخفضة، وليس على التلال كما هي الحال في موانزا. وبالرغم من ذلك، كان لا بد من تقليل كمية المياه غير المعالجة في هذه التجمعات السكانية من أجل تقليل معدل الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، وتقديم خدمات الصرف الصحي إلى 200,000 شخص في التجمعات السكانية غير النظامية في كامبالا.

يتعين أن يفكر الأفريقيون في حلولهم الخاصة وتبنيها. //  
عندها ستكون الحلول مستدامة فعلاً. //

كان الحل الإبداعي هذه المرة دورات المياه الجماعية.

إيكم كيف يعمل هذا الحل. نبني مرفقًا للصرف الصحي في مكان عام، ويكون هذا المرفق ملحقًا بنشاط تجاري، من المقترح أن يكون مطعمًا أو متجرًا على سبيل المثال. وسيقوم المشغل الخاص لمرفق الصرف الصحي بصيانته وفرض رسوم رمزية على سكان التجمعات السكنية غير النظامية لقاء استخدامه. وسيمثل دور النشاط التجاري في دعم تشغيل مرفق الصرف الصحي الملحق به. وسيكون لدى المشغل حافز لصيانة المرافق وإبقاء الرسوم منخفضة، وذلك لجذب الأشخاص إلى الأنشطة التجارية الملحقة وكسب أرباح أكبر هناك. وللحفاظ بترخيص الأنشطة التجارية الملحقة، يجدر بالمشغل أيضًا أن يثبت للمفتشين من مجلس المدينة أنه يقوم بصيانة دورات المياه الجماعية. فذلك يضمن صيانة طويلة الأجل لدورات المياه الجماعية.

إنه علاج لمشكلة متكررة في التنمية، حيث تستثمر هيئة خارجية الكثير من الأموال في بناء مرفق للصرف الصحي، ولكن يؤدي عدم توفر صيانة طويلة الأمد إلى توقف عمله. وفي غضون بضعة سنوات، يؤدي افتقار المرفق للإدارة والصيانة إلى تعطله أو تخريبه. وتمثل دورات المياه الجماعية في كمالها طريقة إبداعية لجعل هذه المرافق مستدامة في المستقبل، من دون أن تتطلب المزيد من الموارد الرئيسية لإبقائها صالحة للاستخدام.

### الإبداع أساسي للتنمية

تضطلع هذه المشاريع بدور حاسم في ضمان التنمية الفعالة في أفريقيا. إذا ما استوردنا حلًا واحدًا، فلن تكون هناك استدامة على الإطلاق. لا بد من إيجاد طريقة لصيانة البنية التحتية ولتوفير المعدات بسهولة فضلًا عن شرائها. يتعين أن يفكر الأفريقيون في حلولهم الخاصة وتبنيها. عندها ستكون الحلول مستدامة فعلاً.

كارولين أوغوتو (Caroline Ogotu)، التي تتخذ من نيروبي مقرًا لها، هي مهندسة مياه في قسم الأمن والمرورة المائية في البنك الأوروبي للاستثمار.

## تتطلب أزمة المياه في الدول النامية زيادة عاجلة في تشارك المعرفة والقدرات

بقلم توماس فان جيلست (Thomas van Gilst) وماركو بيروش (Marco Beroš)

**ي**عد تشارك المعرفة والخبرات عملاً شاقاً. ففهم قدرات العملاء واحتياجاتهم ثم جمع الخبراء المناسبين لتقديم التوجيه والإرشاد بسرعة وفعالية يستغرق الكثير من الوقت والأبحاث.

تستوجب أزمة المياه والصرف الصحي العالمية التي تضر بحياة مليارات الأشخاص حول العالم زيادة عاجلة في الإجراءات، ويتمثل أحد حلولها الرئيسية في تبادل المعرفة. لطالما كانت لدى الأشخاص المهارات الأساسية للعثور على الماء من أجل البقاء على قيد الحياة. ولكن حجم التحديات والحلول التي يتعين علينا إيجادها تتطلب خبرة ليست متاحة بسهولة في كل مكان. علينا سد فجوة كبيرة في المعرفة والخبرة لتوفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي اللائقة للأشخاص في الأجزاء النائية والفقيرة من العالم بطرق مستدامة وفعالة.

يتزايد عدد سكان العالم وينتشر التحضر بسرعة. فنحن نستهلك الموارد بوتيرة أسرع مما يتم تجديدها. وتعمل الهيئات المسؤولة عن المياه في الكثير من الدول الفقيرة بميزانيات صغيرة والقليل من التدريب. وفي الدول الأقل نمواً، هناك نقص في الاستثمار والمشورة فيما يتعلق بمشاريع المياه والصرف الصحي.

### داخل أوروبا وخارجها

يُعد البنك الأوروبي للاستثمار فريداً من نوعه بما أنه يعمل داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. ففي أوروبا، رفعنا مستويات الخدمة لترقى إلى معايير عالية جداً في خلال العقود الماضية، بحيث طورنا تجارب وخبرات غنية في الوقت عينه. فخبراؤنا مجهزون جيداً لمساعدة جميع المروجين على حشد الخبرات اللازمة لإعداد مشاريع مصممة خصيصاً لخدمة احتياجات مجتمعاتهم وتنفيذها على أفضل وجه، وكل ذلك بما يتماشى مع المعايير الشرائية والبيئية والاجتماعية الخاصة بنا.

يُعد البنك الأوروبي للاستثمار أحد أكبر المقرضين لقطاع المياه، بحيث استثمر 33 مليار يورو في أكثر من 300 مشروع حول العالم في السنوات العشر الماضية من خلال القروض والمنح والمشورة الفنية. ففي أفريقيا، قدّم البنك ما يقارب ملياري يورو لمشاريع معالجة المياه والصرف الصحي في خلال العقد الماضي. ومن المتوقع أن توفر المشاريع الموقعة في عام 2020 وحده مياه شرب آمنة لـ 29.6 مليون شخص ونظام صرف صحي محسناً لـ 15.5 مليون شخص.

### المهارات والمعرفة والأدوات

بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المشاريع خارج الاتحاد الأوروبي، يشمل جزء كبير من عملنا تحديد المساعدة التقنية وحشدتها أو بناء القدرات. فقبل أن نوقع عقد تمويل مع هيئة عامة أو شركة خاصة، نتأكد من أنها مزودة بالمهارات والمعرفة والأدوات والمعدات والموارد الأخرى الضرورية لإنجاز مشروع وإدارة الأصول في المستقبل البعيد.

إن العمل في قطاع المياه ليس بالأمر السهل. فهناك باستمرار مشكلات ينبغي حلها، مثل أداء محطة المعالجة، وتعطل الإمداد، وتصلب التسرب، وحوادث التلوث، والفواتير، والتحصيل. وإن نقل المياه مكلف، إذ تزن 1000 كلغ لكل متر مكعب ويتطلب نقلها عبر مسافات وارتفاعات شاسعة من المصدر إلى الصنبور مضخات باهظة الثمن تستهلك الكثير من الطاقة. ومن السهل أن نرى كيف يؤدي الأداء الضعيف إلى ارتفاع التكاليف.

## // يضمن تشارك المعرفة بأبسط مستوياتها اتخاذ القرارات الصحيحة في أقرب وقت ممكن لتجنب سلوك المسار الخاطئ. //

### مدينة جديدة، خطة جديدة

لكل مدينة أو منطقة مصدر المياه الخاص بها - نبع أو بحيرة أو نهر - وبنيتها التحتية الفريدة التي لا تشكل جزءاً من شبكة وطنية، مثل الكهرباء أو الاتصالات. لا تتم إدارة خدمات المياه والصرف الصحي بصورة عامة على المستوى الوطني، ولكن على المستويات المحلية أو الإقليمية في بعض الأحيان. وأحياناً، يتم تشغيل الخدمة ببساطة من قبل المدينة من خلال عدد قليل من الموظفين المكلفين بذلك. ويعني ذلك أنه، في الدول الفقيرة على وجه الخصوص، تكون الخبرات محدودة على أرض الواقع وتكون لدى الموظفين خبرة محدودة في مشاريع الاستثمار الرأسمالي الكبرى. ويميل المهندسون المتمرسون إلى البحث عن فرص في أماكن أخرى، في الوزارات أو في القطاع الخاص مثلاً. لذلك، تُحدث المساعدة التقنية فرقاً كبيراً في تصميم المشاريع الجيدة وتنفيذها، فضلاً عن بناء القدرات المحلية. ويمكن أن يوفر نقل المعرفة هذا الكثير من المدخرات لمرفق معين. سواء كان ذلك من خلال التدريب الرسمي أو التدريب في أثناء العمل مع الخبراء المعتمدين، يصبح المسؤولون عن المرافق والمهندسون فيها على دراية بأساليب تصميم المشاريع، والممارسات الفضلى في تنفيذ المشاريع، ويتم تدريبهم على برامج جديدة، وينفذون إجراءات أفضل، ويصبحون في النهاية في وضعية تخولهم قطع أشواط كبيرة من حيث الكفاءة التشغيلية والاستدامة المالية.

إن أحد أفضل الأمثلة الحديثة على المساعدة التقنية المصممة لمساعدة دولة معينة في المستقبل البعيد هو العمل المنجز في مولدوفا لخطة إدارة الفيضانات الأولى في البلاد. كان الهدف من ذلك زيادة التأهب وتقليل الأضرار إذا تعرضت البلاد للمزيد من الفيضانات المشابهة للكارثة التي تسببت بالكثير من المتاعب في المنطقة منذ حوالي عشر سنوات. لقد ساعدنا مولدوفا على إعداد تقييم أولي لمخاطر الفيضانات، وخرائط مخاطر الفيضانات، وتقييم المناطق المعرضة لمخاطر عالية، وتحديد أهداف واضحة لإدارة مخاطر الفيضانات ووضع خطة استثمارية. وساعدنا البلاد على تفقد 3000 كيلومتر من الدفاعات ضد الفيضانات و5000 سد وخران.

يضمن تشارك المعرفة بأبسط مستوياتها اتخاذ القرارات الصحيحة في أقرب وقت ممكن لتجنب سلوك المسار الخاطئ.“ فذلك يضمن تطلعنا نحو الاتجاه الصحيح ومراعاتنا جميع الخيارات لتصميم المرافق الصحية وبنائها بهدف تلبية احتياجات السكان بطريقة مستدامة، ويضمن أيضاً صوتنا وتحسيننا للحياة اليوم وفي المستقبل البعيد.

توماس فان جيلست (Thomas van Gilst)، رئيس قسم الأمن والمرونة المائية في البنك الأوروبي للاستثمار، وماركو بيروش (Marco Beroš)، كبير مهندسي المياه.

# حماية المجاري المائية

تواجه المحيطات عدة تهديدات، إلا أن النفايات البلاستيكية هي أحد المخاطر التي يمكننا الحد منها اليوم من خلال العمل الشاق

بقلم خوان بوفيل (Juan Bofill)

**ي**لقى البلاستيك في البحار بكميات أكبر في كل عام. وفي عدة دول، لا تتم السيطرة على هذا التلوث بسبب سوء إدارة النفايات. وتفاقم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المشكلة عندما لا يتم التخلص من الأقمعة وغيرها من الأدوات الواقية بشكل صحيح.

يعمل البنك الأوروبي للاستثمار على عدة طرق لتمويل حلول للتهديد المتمثل في المواد البلاستيكية. وبصفتها أحد أكبر المقرضين المتعددي الأطراف في قطاع المياه، قدّم البنك مليارات من اليورو لمعالجة مياه الصرف الصحي وتوفير المياه النظيفة لملايين الأشخاص من حول العالم.

يدخل حوالي 10 ملايين طن متري من البلاستيك المحيطات في كل عام. ويمكن أن يكون هناك 150 مليون طن من البلاستيك منتشر في البحار والمجاري المائية الأخرى اليوم. وما يفاقم المشكلة هو أن الكثير من المواد البلاستيكية التي تحمي الأفراد والعاملين في مجال الرعاية الصحية من فيروس كورونا (كوفيد-19) - مثل القفازات وأقنعة الوجه والأردية - هي عناصر تُستخدم مرة واحدة. وملايين من الأقمعة الملقاة ينتهي بها المطاف في المحيطات.

يبلغ عرض الكثير من المواد البلاستيكية التي تدخل البحار أقل من 5 ملم. وتهدد هذه الجسيمات البلاستيكية الحياة في المحيطات وقد تضر البشر عند تناولهم الأسماك. وتشير التقديرات إلى أن البشر، في المتوسط، يستهلكون أسبوعيًا جسيمات بلاستيكية بوزن بطاقة ائتمان.

## سيزداد هذا التلوث سوءًا

تأتي الجسيمات البلاستيكية التي ينتهي بها الأمر في البحار بشكل أساسي من المنسوجات والإطارات وغبار المدينة. ومن المتوقع أن تستمر الجسيمات البلاستيكية في المحيطات بالتزايد، خصوصًا في الدول المنخفضة الدخل ذات الاقتصادات المتوسعة. ويمكن لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي العالية الجودة التقاط ما يصل إلى 99% من هذه المواد البلاستيكية بعد دخولها إلى مياه الصرف الصحي.

لا يستثمر القطاع الخاص في أغلب الأحيان في برامج للحد من النفايات المكونة من الجسيمات البلاستيكية، بما أن هذه التكاليف الإضافية لا يمكن تعويضها بالكامل من خلال رفع الأسعار. لذلك، يتعين على القطاع العام اعتماد المزيد من القواعد لتنظيم الجسيمات البلاستيكية، وفرض معايير تلوث أكثر صرامة، وتقديم تمويل معقول التكلفة يتيح المزيد من الابتكار بالإضافة إلى محطات معالجة حديثة.

في عام 2017، وافق البنك الأوروبي للاستثمار على سياسات إقراض جديدة لقطاع المياه لتقديم المزيد من الدعم والقروض الطويلة الأجل بشروط جيدة لمرافق المياه ومديري الموارد المائية والشركات التي تنتج مياه صرف صناعية. وفي العام التالي، أطلق البنك مبادرة المحيطات النظيفة مع مصارف عامة أخرى، لتوفير ما يصل إلى ملياري يورو للمشاريع التي تهدف إلى إزالة المواد البلاستيكية والمواد الأخرى الملوثة من المجاري المائية.

نبحث في البنك الأوروبي للاستثمار دائمًا عن المؤسسات العامة والخاصة التي ترغب في العمل معنا لإنشاء مبادرات جديدة ودعم الابتكار ونشر التوعية العامة حول مشكلة المواد البلاستيكية.

خوان بوفيل (Juan Bofill)، مهندس مياه أقدم لدى البنك الأوروبي للاستثمار.

# المياه العذبة تُخمد العنف

يستهدف صندوق من الاتحاد الأوروبي والحكومة الهولندية نقص المياه المزمن في النيجر لتحسين الصحة ومنع التطرف

بقلم يوسف ياسين (Yusuf Yassin)

**ي**عد تحسين إمدادات المياه في منطقة الحدود الغربية للنيجر مهمة محفوفة بالمخاطر. فتنشط الميليشيات في المنطقة منذ سنوات وينتشر العنف على طول الحدود مع مالي وبوركينا فاسو، ويجب أن تتم زيارات خبراء المياه للمواقع تحت حماية الجيش. وتحتاج النيجر إلى المساعدة لتحسين إمدادات المياه. فنسبة توفر مياه الشرب النظيفة منخفضة بحسب المعايير العالمية، مع وجود فوارق كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية. وتحتل النيجر مرتبة قريبة من المرتبة الدنيا في مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة، وتواجه عدة مناطق فيها خطر الجفاف والتصحر. في منطقة تيلابيري، يعيش 92% من السكان في الريف ويعانون من نقص مزمن في المياه النظيفة، خصوصًا في خلال الموسم الحار عندما ترتفع درجات الحرارة في معظم الأحيان لتتجاوز 40 درجة مئوية. نحن نعمل مع هيئة مياه النيجر لإيجاد حلول لهذه المشكلات، بدعم من صندوق مانحين تدعمه الحكومة الهولندية.

النيجر من الدول الثماني عشرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الواردة على قائمة البنك الدولي **للمناطق الهشة**. تخبرني كريستينا ميخيا غارسيا (Cristina Mejia García)، مسؤولة قروض في البنك الأوروبي للاستثمار تشرف على المشاريع في النيجر، بأن "معالجة الهشاشة تتطلب استثمارات عاجلة في أبسط مكونات البنى التحتية. فتوفير المياه النظيفة للمجتمعات والاقتصادات يمكن أن يزيدا مرونة وأمانًا.."

تُعد احتياجات المياه في النيجر مُلحة اليوم، وهي ستزداد سوءًا. في تيرا، شمال غرب العاصمة نيامي، يتصل 40% فقط من السكان البالغ عددهم 30,000 نسمة بشبكة مياه عامة فعالة. وتحتاج هيئة المياه في النيجر، المعروفة بـ Société de Patrimoine des Eaux du Niger، إلى زيادة بمقدار عشرة أضعاف في إمدادات المياه النظيفة في خلال الأعوام العشرين المقبلة، لمواكبة نمو السكان السريع فقط في تيرا.

كذلك، ليست المياه مجرد مسألة صحية، إذ يمكن أن تحد من العنف. تخبرني كريستينا بأن "التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تيلابيري ستساعد على منع التطرف في منطقة ذات أولوية عالية لحكومة النيجر والاتحاد الأوروبي."

يمول صندوق قطاع المياه التابع للبنك الأوروبي للاستثمار دراسة لتحديد الحل التقني الأكثر استدامة لتيرا. وتقول كارين رويلوفس (Karin Roelofs)، رئيسة قسم المياه في وزارة الخارجية الهولندية، إن توفير الوصول إلى مياه الشرب في دول مثل النيجر يمثل أولوية لفريقها: "من خلال العمل مع البنك الأوروبي للاستثمار عن طريق صندوق قطاع المياه، نستطيع ربط هذه الأولويات بالقدرات المالية والتقنية للبنك الأوروبي للاستثمار.."

يشكل الصندوق جزءًا من "شراكات المانحين" التابعة للبنك الأوروبي للاستثمار. ويقدم الشركاء هبة إلى الصندوق الخاضع لإدارة البنك الأوروبي للاستثمار، الذي يستخدم هذه الأموال لمساعدة المناطق المحتاجة في جميع أنحاء العالم من خلال المنح وضمائمات القروض والمساعدة التقنية. ونحن ندير تسعة صناديق استثمارية تمولها دول الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة. ونأمل توسيع هذه الصناديق لتشمل حكومات وجمعيات خيرية ومؤسسات أخرى.

يوسف ياسين (Yusuf Yassin)، يعمل في إدارة التفويضات لدى البنك الأوروبي للاستثمار.

# الجميع على متن الرحلة

## مراعاة أنماط تنقل النساء واحتياجاتهن الخاصة يمكن أن تسمح بتحسين إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام وسلامتها واستخدامها

بقلم ماجا روجينسكا (Maja Roginska) وموا ويستمان (Moa Westman)

**ف**يما يتعلق بالتنقل، تختلف احتياجات النساء والرجال اختلافاً شديداً. تقضي النساء في جميع أنحاء العالم وقتاً أطول بما يصل إلى أربع مرات من الرجال في التنقل، بالرغم من أن الرجال ينتقلون لمسافات أطول. تميل النساء إلى استخدام وسائل نقل أبطأ وإلى التوقف أكثر في رحلاتهن. وبصورة عامة، لدى النساء أنماط تنقل أكثر تعقيداً. ولدى الرجال عادةً أنماط تنقل مثلثة - المنزل والعمل والأنشطة - في حين تنقل النساء في اتجاهات مختلفة وتتوقف في محطات متعددة. وتقوم النساء، أو أي مقدم رعاية، برحلات أقصر وأكثر تواتراً موزعة على مدار اليوم. وتميل النساء أيضاً إلى التنقل أكثر خارج ساعات الذروة.

يكن السبب الرئيسي في العمل غير المدفوع الذي تزاوله المرأة، برعاية الأطفال وأفراد الأسرة وكبار السن. على الصعيد العالمي، تقضي النساء والفتيات 12.5 مليار ساعة في واجبات الرعاية غير المدفوعة في كل يوم. ويؤثر هذا العمل في تنقل المرأة. ولكن شبكات النقل لم تُبنَ مع مراعاة العمل غير المدفوع. فقد استند الكثير منها إلى نموذج خطي يربط منازل الأشخاص مباشرةً بأماكن عملهم. وقد يؤدي هذا المفهوم الخطي إلى زيادة الوقت الذي تستغرقه تنقلات النساء اليومية مع محطات توقفهن الكثيرة، زيادة عبثية، ويحد من قدرتهن على المشاركة على الصعيد الاقتصادي.

يمكن أن يؤدي التنقل الأسرع والأكثر كفاءة إلى تخفيف عبء العمل غير المدفوع، وربما تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل. ويمكن إضافة مبلغ 28 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2025 إذا اضطلع الرجال والنساء بأدوار مماثلة في أسواق العمل. وفي الاتحاد الأوروبي، يمكن لسد الفجوة بين الجنسين أن يخلق ما يقدر بـ 10.5 ملايين وظيفة بحلول عام 2050.

### التصميم من أجل المساواة بين الجنسين

كيف يمكن لخبراء التخطيط المدني مراعاة احتياجات المرأة؟ أولاً، قم بدراسة استقصائية في المجتمعات واجمع بيانات حول كيفية استخدام الجنسين لوسائل النقل. اطرح أسئلة مثل: "هل الخدمات الحالية مناسبة ومعقولة التكلفة؟"، "هل هي آمنة للاستخدام؟"، "هل لدى النساء مخاوف متعلقة بالأمن الشخصي؟"

عند تخطيط مشاريع محتملة، يجب أن يسعى خبراء التخطيط إلى:

- بناء شبكة نقل محيطية وشعاعية توفر وصولاً مناسباً إلى مراكز المدينة وخدماتها، مثل محطات السوبر ماركت ومراكز الرعاية النهارية والمدارس
- رصف المحطات ومراكز التوقف مع إيلاء اهتمام خاص لـ "الميل الأخير" الذي يتم اجتيازه من المحطة أو مركز التوقف إلى الوجهة النهائية
- الانتباه للميزات المادية التي تعزز الوصول الشامل، مثل الدرجات المنخفضة في الحافلات العامة أو المساحة المخصصة لعربات الأطفال وعربات التسوق

### الأمن أمر أساسي

يشكل خطر التحرش أو الاعتداء الجنسي أو العنف العام في أثناء استخدام وسائل النقل العام خطراً فعلياً للكثير من النساء ويمكن أن يعيق قدرتهن على التنقل، خصوصاً في أوقات معينة. وتوضح الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالنقل في أجزاء مختلفة من العالم مدى انتشار المشكلة.



## // التنقل الأسرع والأكفأ يمكن أن يخفف عبء العمل غير المدفوع. //

- في المدن الكبرى من أمريكا اللاتينية، تفيد ست نساء من أصل عشر أنهن تعرّضن لاعتداء جسدي في الحافلات والقطارات.
- في الهند، تعرب أكثر من 50% من النساء عن مخاوفهنّ الشديدة بشأن سلامة تنقلاتهنّ.
- يتعرض الرجال للتحرش والعنف أيضًا. ففي جاكرتا، يقول ثلثا النساء وثلث الرجال إنهم تعرضوا للتحرش الجنسي في وسائل النقل العام.
- تؤدي المشكلات الأمنية إلى اتخاذ النساء قرار عدم التنقل على الإطلاق، أو التفاهت على الخطر من خلال تغيير مساهنّ أو وسيلة النقل، ما يؤدي إلى الانزعاج وعدم الراحة وزيادة التكاليف. وقد تدفع المخاوف الأمنية العائلات إلى تقييد قدرة بناتها على التنقل، وبالتالي، وصولهنّ إلى فرص مثل الوظائف أو التعليم. ويمكن أن تديم هذه القيود عدم المساواة بين الجنسين عبر الأجيال.

يمكن أن يتخذ خبراء التخطيط المدني خطوات ملموسة لجعل وسائل النقل العام متاحة أكثر للنساء:

- **مراجعة الجوانب الأمنية في محطات التوقف والمحطات النهائية.** تركيب إضاءة أفضل في مناطق الانتظار والمحطات. وتركيب كاميرات ومراقبتها باستمرار. وتجنب الممرات السفلية للمباني أو الأنفاق، وتفضيل الممرات العلوية عليها.
- تعيين أفراد الأمن، بما في ذلك ضابطات الأمن، في النقاط الحاسمة.
- توفير عدد كافٍ من المراحيض الآمنة للنساء في المحطات والمحطات النهائية.
- تركيب أزرار الذعر في حالات الطوارئ في الحافلات والقطارات وفي تطبيقات النقل.
- السماح لسائقي الحافلات بقبول التوقف "عند الطلب" ليلاً، ما قد يسمح بتقصير مسيرة الراكب من محطة الحافلات إلى وجهتها.
- تثقيف موظفي القطارات والمحطات حول كيفية الاستجابة لحوادث التحرش الجنسي.

### توظيف المرأة

تكمّن إحدى أفضل الطرق لمعالجة عدم المساواة في النقل العام في توظيف المزيد من النساء. فوجود قوة عاملة أكثر توازنًا من شأنه أن يساعد قطاع النقل على تلبية احتياجات المرأة بشكل أفضل. في الهند، من الشائع تخصيص نسبة مئوية من فرص العمل المتاحة للنساء. وقد خصص مشروع البنك الأوروبي للاستثمار الذي يقضي بتجديد مترو بنغالور نسبة 33% من الوظائف للنساء. ومن أصل 282 موظفة، كانت هناك 118 سائقة أو مراقبة محطات.

يتعين أن تعالج مشاريع النقل أيضًا العمل غير المدفوع، وهو محرك رئيسي لعدم المساواة بين الجنسين. ويؤدي ارتفاع مستوى العمل غير المدفوع لدى النساء إلى فجوات مستمرة في المشاركة في القوى العاملة ومعدلات النشاط والأجور. وبالرغم من التغير البطيء في أدوار الجنسين وتوزيع أعمال الرعاية، لا تزال المرأة، حتى في الدول الأكثر ضمانًا للمساواة، تقوم بمعظم المهام غير المدفوعة.

لا يمكن للنقل وحده أن يعالج قضايا المساواة بين الجنسين، إلا أن تحسين قدرة المرأة على التنقل يمكن أن يسهل حياتها، ويساعدها على اقتناص الفرص الاقتصادية ومن ثمّ تبنى مجتمعات أكثر تحقيقًا للمساواة.

ماجنا روجينسكا (Maja Roginska)، كبيرة خبراء اقتصاديين متخصصة في مجال النقل لدى البنك الأوروبي للاستثمار، وموا ويستمان (Moa Westman)، اختصاصية في القضايا الجنسانية.

# الائتمان المستحق

## تمول مبادرة ShelInvest، مسترشدةً بمبادرة 2X Challenge، الشركات المملوكة من النساء التي لا تحصل في معظم الأحيان على التمويل الذي تحتاج إليه

بقلم موا ويستمان (Moa Westman) وسابين كايزر (Sabine Kayser)

تقع المرأة في قلب الاقتصاد الأوغندي. فهي تملك ما يقارب 40% من جميع الشركات المسجلة. ولكن النساء الأوغنديات في الكثير من الأحيان لا يحصلن على الدعم الضروري لنمو شركاتهن. ولا تمثل الشركات المملوكة من النساء سوى 9% من الائتمان التجاري الصادر في البلاد.

تهدف مبادرتان، هما 2X Challenge وShelInvest، إلى تغيير ذلك. 2X Challenge، التي تم إطلاقها في عام 2019، هي مبادرة عالمية خصصت وحشدت 4.5 مليارات دولار لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة. ويقوم البنك الأوروبي للاستثمار أيضًا بحشد ملياري يورو من الاستثمارات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في جميع أنحاء أفريقيا عن طريق مبادرة ShelInvest، التي تطبق معايير مبادرة 2X Challenge على الإقراض الذي تقوم به. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، وقعنا على القرض الأول في إطار مبادرة ShelInvest مع بنك التنمية الأوغندي. وسيُخصّص حوالي ثلث القرض البالغة قيمته 15 مليون يورو لدعم الشركات المملوكة من النساء وتلك التي تديرها النساء.

### احتياجات ائتمانية غير مستوفاة

تساعد مبادرات مثل ShelInvest و2X Challenge على سد فجوة تمويلية تقدر بنحو 1.7 تريليون دولار عالميًا للشركات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها النساء وتديرها. وبينما تمثل الشركات المملوكة من النساء ما يقارب ثلث الشركات في العالم، بحسب مؤسسة التمويل الدولية، لدى حوالي 68% من الشركات التي تملكها النساء أو تقودها احتياجات ائتمانية غير مستوفاة. وتقول جيسكا إسبينوزا تروجانو (Jessica Espinoza Trujano)، رئيسة مبادرة 2X Challenge: "عالمياً، لا تزال الظروف معاكسة لرائدات الأعمال.."

تشير إسبينوزا تروجانو إلى أن الشركات التي تؤسسها النساء تحصل على أقل من نصف التمويل الذي تحصل عليه الشركات التي يؤسسها الرجال، بالرغم من أنها تحقق ضعف الإيرادات لكل دولار مُستثمر. وتظهر الأبحاث أيضًا أن الشركات التي تستخدم النساء فيما لا يقل عن نصف المناصب القيادية فيها تحقق نموًا أعلى في المبيعات وأرباحًا وعائدات أصول أعلى، وفي خلال الأزمات، يكون أداء أسعار أسهمها أفضل.

لمعالجة تلك المشكلة، تبنت مصارف التنمية على غرارنا معايير مبادرة 2X Challenge وأهداف الإقراض التي تحددها للشركات التي تقودها نساء وتوظف نساء وتفيدهن. وترد فيما يلي بعض الصناديق والشركات المالية المدعومة من البنك الأوروبي للاستثمار التي تُحدث فرقًا في أفريقيا:

تستثمر مجموعة الأسهم الخاصة لعموم أفريقيا، Development Partners International (DPI)، في بعض أبرز الأسماء في القارة، مثل مجموعة المطاعم النيجيرية Food Concepts، التي تدير سلسلة Chicken Republic السريعة النمو في غرب أفريقيا. تستخدم مجموعة DPI نفوذها للضغط من أجل إحداث تغيير في الشركات وفي مجلس الإدارة وبين فرق الإدارة. ففي Food Concepts، عملت مجموعة DPI مع الشركة لترويج دور المرأة، وبات اليوم 51% من موظفي الشركة من الإناث، و49% من الذكور. وأفاد ديفيد باتلر (Butler David)، المدير العام لشركة Food Concepts، إن الشركة أيضًا باتت تتعاون مع عدد أكبر من شركات التوريد التي تملكها النساء وتقودها. وقال: "نحن نعمل جاهدين الآن لإرساء التوازن بين الجنسين ضمن سلسلة التوريد لدينا. ونركز على بعض المجالات الاستراتيجية فعلاً لشركتنا، مثل البناء والخدمات اللوجستية." وتشكل مجموعة DPI مثالاً يُحتذى به. فرئيستها التنفيذية والمؤسسة المشاركة، رونا علم (Runa Alam)، هي امرأة،

## // الاستثمار في المرأة يمكن أن يحقق عائداً اجتماعياً ومالياً. //

وكذلك نصف شركاء الشركة ولجنة الاستثمار التابعة لها. وتمثل النساء أيضًا ما يقارب نصف الموظفين. وتدير مجموعة DPI، التي تأسست في عام 2007، أصولاً بقيمة 1.6 مليار دولار، وتوظف شركات محفظتها الاستثمارية أكثر من 40,000 شخص في أفريقيا. وقد خصص البنك الأوروبي للاستثمار 50 مليون دولار لأحدث صناديقها، الذي أطلق عليه تسمية "الصندوق الرئيسي لمبادرة 2X Challenge" (2X Challenge flagship fund).

عادةً ما تقدم شركة **باوباب السنغال (Baobab Senegal)** قروضاً صغيرة للشركات الصغيرة، مثل الحرفيين وبيع الأسواق وأصحاب المطاعم. وغالبًا ما تكون الشركات التي تديرها النساء صغيرة جدًا لدرجة أنها لا تحظى باهتمام معظم المصارف. كما تواجه النساء عقبات في تقديم الضمانات. قد لا تكون الأصول العائلية باسمهنّ، أو قد يحتاجن إلى موافقة الزوج للحصول على القرض. وجرت العادة على تحايل جمعيات التمويل البالغ الصغر على هذه العقبات من خلال تقديم قروض لمجموعات من النساء، تقوم بدورها بتوزيع القروض، بحسب مامادو سيسسي (Mamadou Cissé)، الرئيس التنفيذي لشركة باوباب السنغال. في أفريقيا، وغالبًا ما تستخدم النساء هذه المجموعات كمستودع لمخاطرهنّ، ما يسمح لهنّ بجمع الأموال لحفلات الزفاف والجنائز وتعليم الأطفال، ضمن حسابات تحاكي المصارف التقليدية. وتساعد القروض الصغيرة أيضًا النساء وعائلاتهنّ على تجاوز الأوقات الصعبة، مثل جائحة فيروس كورونا. ويقول سيسسي: "إنه نشاط عزيز على قلبنا." يدعم البنك الأوروبي للاستثمار شركة باوباب بقرض قيمته 7 ملايين يورو. وستخصّص أربعة أخماس هذه الأموال إلى العملاء من النساء. وستمكن الأموال باوباب السنغال من تقديم 17,200 قرض إلى رائدي الأعمال. وقد وقعنا على قرض إضافي بقيمة 4 ملايين يورو في العام 2021.

سيستثمر صندوق Capital Partners II Fund الذي أسسته منظمة الشبكة المصرفية النسائية العالمية (Women's World Banking) في أقل من 50% من أسهم الشركة لدى مقدمي الخدمات المالية، ما يعزز مشاركة المرأة بصفتها رائدة أعمال ومديرة وموظفة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتفتقر أكثر من مليار امرأة عالميًا إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، بحسب منظمة الشبكة المصرفية النسائية العالمية. وفي مساهمة لتغيير ذلك الوضع، تطلق المنظمة صندوقًا جديدًا يركز على فكرة أساسية بسيطة: الاستثمار في المرأة يمكن أن يحقق عائداً اجتماعياً ومالياً. ويساعد الصندوق من خلال استثماراته مقدمي الخدمات المالية على الاستجابة للتحديات التي تواجهها المرأة. ففي عدة دول، تقضي المرأة الكثير من الوقت في رعاية الأطفال وكبار السن، ما يجعل التنقل إلى أحد فروع المصرف لفتح حساب أو ملء طلب قرض صعبًا، لا سيما في فروع المصارف التقليدية حيث يمكن أن تكون طوابير الانتظار طويلة. ويستثمر البنك الأوروبي للاستثمار 11.5 مليون دولار في الصندوق، الذي يعتزم جمع 100 مليون دولار.

موا ويستمان (Moa Westman)، اختصاصية في القضايا الجنسانية لدى البنك الأوروبي للاستثمار، وسابين كايذر (Sabine Kayser)، كبيرة مسؤولي السياسات.

# كيفية مراعاة الظروف

**يعيش نصف فقراء العالم في دول هشة أو متضررة من النزاعات. ولإنهاء الفقر، لا بد من كسر حلقة الهشاشة أولاً**

بقلم مارييلا سيوفريدا (Mariella Ciuffreda)، وسلادجانا كوزيك (Sladjana Cosic)، وهارالد شولزل (Harald Schölzel)

•• عاني غزة من أزمة مياه. فتلبي 3% فقط من مياهها العذبة المبادئ التوجيهية للجودة الخاصة بمنظمة الصحة العالمية. وتواجه غزة، التي تُعد من أكثر الأماكن كثافة سكانية في العالم، أسوأ ظروف لمياه الشرب في المنطقة. أما الحل فيتمثل في محطة تحلية تعمل بالطاقة الشمسية جزئياً، ما سيوفر 55 مليون متر مكعب من مياه الشرب الجيدة سنوياً. وفي أي مكان آخر، لكان من السهل ربما تنفيذ هذا المشروع. لكن يتعين على إسرائيل الموافقة على دخول المواد والأشخاص إلى غزة وهي تهتم بشكل خاص بالمواد "ذات الاستخدام المزدوج" التي تعتبرها مخاوف أمنية محتملة. لذلك، توقف المشروع مثل الكثير من مشاريع التنمية في المناطق الهشة.

**الهشاشة والصراع هما تحديان تنمويان كبيران.** منذ العام 2010، شهدنا ارتفاعاً ملحوظاً في عدد النزاعات العنيفة<sup>11</sup>. من الصراعات المدوّلة إلى حد كبير، مثل الحرب في سوريا، إلى الصراعات المحلية في شرق أوكرانيا وشمال مالي ومينداناو في الفلبين. ولكن كيف يمكن أن نحدد أي دولة تكون هشة؟ تتصف الهشاشة بعدم استقرار المؤسسات وسوء الإدارة، ما يؤدي إلى ضعف الوظائف السياسية والمالية والأمنية وتقديم الخدمات. وتكون الدول الهشة إما غير قادرة أو غير راغبة في تأدية هذه الوظائف الأساسية لغالبية المجتمع أو لفئات معينة منه. وهي أيضاً أكثر عرضة لتجربة الصراع العنيف.

لفهم مدى هشاشة دولة ما، يعتمد البنك الأوروبي للاستثمار على مصادر مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يعدد تقرير الدول الهشة لعام 2020 الصادر عن هذه المنظمة 57 دولة هشة. ولدى البنك الأوروبي للاستثمار عمليات مرتقبة أو ناشطة في 39 منها.

**اليوم، يعيش نصف فقراء العالم في دول هشة أو متأثرة بالصراعات<sup>12</sup>.** وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يعيش ما يصل إلى 80% من الذين يعانون من فقر مدقع في سياقات هشة<sup>13</sup>. وفقاً للهدف الأول من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ("لا فقر")، هذا هو بالتحديد العام ذاته الذي يُفترض بنا إنهاء الفقر تماقاً فيه.

تتطلب معالجة الهشاشة استثمارات، لتعزيز المؤسسات الوطنية وجعل الاقتصادات والمجتمعات أكثر مرونة. ويتمتع البنك الأوروبي للاستثمار بسجل طويل من الاستثمارات في سياقات هشة داخل أوروبا وخارجها.

برز البنك الأوروبي للاستثمار باعتباره الممول الدولي الرائد الذي يدعم إعادة الإعمار في غرب البلقان بعد فترة التسعينيات من القرن الماضي التي مزقتها الصراعات. وأطلقنا مؤخراً مبادرة المرونة الاقتصادية، التي تستخدم أموال المانحين وتمويلنا لدعم غرب البلقان والجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. وتسعى هذه العمليات إلى تعزيز المرونة والقدرة على الصمود بوجه الصدمات غير المتوقعة، مثل هجرة اللاجئين وعدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية. وحتى الآن، تمت الموافقة على 60 مشروعاً في استثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية 5.83 مليارات يورو.

قمنا أيضاً، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، بإعداد برنامج التعافي المبكر بقيمة 200 مليون يورو لدعم المناطق المتضررة من الصراع في أوكرانيا. وعملنا في مالي على توفير المياه النظيفة لأكثر من نصف مليون شخص. ونساهم أيضاً في عملية بناء السلام في كولومبيا، بعد أن وافقنا على تمويل مشاريع للبنية التحتية بقيمة تفوق 600 مليون يورو منذ العام 2006.

## يعد تقرير الدول الهشة لعام 2020 57 دولة هشة. ولدى البنك الأوروبي للاستثمار عمليات مرتقبة أو ناشطة في 39 منها.

### كيفية سير الأمور

لتعزيز فعالية تدخلاتنا التنموية وإحداث أكبر أثر إيجابي على السلام، أعد البنك نهجًا مراعيًا للصراعات، يهدف إلى:

- الحد من خطر عرقلة المشروع بسبب الصراع والهشاشة
- تجنب خطر تأزم الصراع بسبب المشروع
- المساهمة في جهود منع نشوب الصراعات وبناء السلام من خلال استثماراته

لمساعدة موظفينا على ترجمة مبادئ مراعاة الصراعات إلى أفعال، أنشأنا مكتب مساعدة معنيًا بمراعاة الصراعات، ويتم تشغيله بالتعاون مع خبراء معروفين دوليًا من منطمتين متخصصتين في الصراعات هما Saferworld وSwisspeace. فهما تساعداننا على تقييم المخاطر والفرص السياقية وتقديم توصيات لتعديلات المشاريع لجعلها أكثر مراعاة للصراعات. ومن بين المشاريع المعنية محطة تحلية المياه في غزة.

بعد عقد من العمل، أصبحنا أخيرًا على وشك تأمين المياه النظيفة لمليون شخص. ويشكل مشروع غزة نتاج تعاون دولي بقيادة البنك الأوروبي للاستثمار، وستقسّم تكلفته البالغة 580 مليون يورو بالتساوي بين الشركاء الغربيين والعرب. وتمت التوصية بفكرة إنشاء محطة تحلية قبل سنوات من تدخلنا، ولكن كما هي الحال مع الكثير من مشاريع التنمية في المناطق الهشة، فقد تطلب الأمر زيادة الالتزام وحسن التدبير والفتنة.

### خيط مشترك

الهشاشة ظاهرة معقدة. فهي بذلك مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمواضيع تنموية مهمة أخرى، لا سيما تغيير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والهجرة، والنزوح القسري. ونحن نقوم بمساهمات مهمة في كل من هذه المجالات. ويدرس البنك كيفية الاستفادة من دروس مبادرة المرونة الخاصة به، حتى يتمكن من توسيع نطاق عمله في مجال تغيير المناخ والهشاشة لدعم البنية التحتية والمدن والاقتصادات والمجتمعات الشاملة والمرنة. ويحد العمل المناخي من الهشاشة من خلال تحسين قدرة الدول على الاستجابة والتكيف مع تغيير المناخ. وينطبق الأمر ذاته على المساواة بين الجنسين؛ فقد وصفتها دراسة عالمية في عام 2015 بأنها المنبئ الأول بالسلام. إذا ساهمت في المساواة بين الجنسين، فإنك بذلك تساهم في منع نشوب الصراعات في سياق هش.

كان هناك 54 صراعًا ناشطًا في العالم في عام 2019<sup>14</sup>. ولكسر حلقة الهشاشة والفقر، يجب أن نساعد هذه المجتمعات ومؤسساتها على التعافي - لا سيما وأن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تهدد بتفاقم المشكلات التي تواجه الدول الهشة. وعلينا أن نستثمر في هذه الدول، بما أن ذلك سيسمح بتمكين الأشخاص نوعًا ما وبتهيئة الظروف المناسبة لهم للاستثمار في حياتهم الخاصة.

ماريلا سيوفريدا (Mariella Ciuffreda)، مسؤولة سياسات في البنك الأوروبي للاستثمار، وسلادجانا كوزيك (Sladjana Cosic)، كبيرة اختصاصيين في التنمية الاجتماعية، وهارالد شولزل (Harald Schölzel)، مهندس مياه.

11 البنك الدولي

12 البنك الدولي

13 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

14 ستراند، هافرد Strand, Håvard؛ وسيري آس روستاد Siri Aas Rustad؛ وهافرد موكليف نيغار Håvard Mogleiv Nygård؛ وهافرد هيغري Håvard Hegre (2020) اتجاهات في الصراعات المسلحة 1946-2019، Trends in Armed Conflict، اتجاهات الصراعات Conflict Trends، 8. أوصلو: معهد أوصلو للأبحاث السلام. PRIO

# كيفية الإصغاء

**مشاريع النقل مفيدة للاقتصاد. ويضمن إشراك أصحاب المصلحة أن تكون هذه المشاريع مفيدة أيضًا للبيئة والمجتمع. وإليك كيفية تطبيق ذلك مع السكان الأصليين في هندوراس.**

بقلم آنا ديلافيراكيس (Ana Dilaverakis)

**ف**ي هندوراس، جعلت الحكومة من تحسين جودة شبكة الطرق وسلامتها أولوية قصوى في إطار خطتها التنموية للعقدين المقبلين. وكان لتحديث الممر الغربي وإعادة تأهيله أهمية خاصة، كونه يربط سان بيدرو سولا، ثاني أكبر مدينة والعاصمة الصناعية للبلاد، بغواتيمالا والسلفادور. وسيسمح الطريق بتعزيز السياحة وتحسين النشاط الاقتصادي، وكذلك تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية في إحدى أفقر المناطق وأكثرها حرمانًا في هندوراس. لذلك، أقرض البنك الأوروبي للاستثمار 79.5 مليون يورو وقدم 3 ملايين يورو في شكل مساعدة تقنية للمشروع. (نحن نساعد أيضًا حكومة هندوراس على إصلاح الأضرار التي لحقت بالمشروع بسبب الأعاصير الشديدة في أواخر العام 2020).

وامتد أثر المشروع ليشمل حوالي 740 أسرة، بما في ذلك حوالي 180 أسرة كانت ستعرض للتهجير أو تتأثر اقتصاديًا. وتضم المنطقة التي يُقام فيها المشروع حوالي 40,000 من سكان تشورتي الأصليين. وهم يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة ويوفرون عمالة موسمية لمزارع البن الكبرى وتجارة السياحة، بينما تساهم النساء أيضًا في النشاط الاقتصادي من خلال الأعمال اليدوية والمنتجات الحرفية. ويعيش معظم سكان تشورتي في فقر مدقع ولديهم مستوى إمام بالقراءة والكتابة أقل من المتوسط في هندوراس. وما يقارب 50% منهم عاطلون عن العمل، وبوجه عام، لديهم إمكانية وصول ضعيفة إلى الرعاية الصحية.

يقدم وضع سكان تشورتي مثالًا جيدًا لإشراك أصحاب المصلحة.

قد يكون بعض الأفراد أو المجموعات أقل مقاومة للآثار السلبية لمشروع ما، لا سيما إذا تعرضوا للتمييز أو عدم المساواة المالية والثقافية أو عدم المساواة بين الجنسين، أو كانوا أكثر اعتمادًا على بيئتهم أو لديهم إمكانية وصول محدودة إلى العدالة وصنع القرار. غالبًا ما تشمل هذه المجموعات الضعيفة السكان الأصليين، الذين تختلف هوياتهم وتطلعاتهم عن المجموعات السائدة في المجتمعات الوطنية وغالبًا ما يكونون في مركز ضعيف في النماذج التقليدية للتنمية. ويضمن الإشراك الفعال لأصحاب المصلحة تلبية احتياجاتهم وعدم تسبب المشروع بآثار اجتماعية أو بيئية سلبية.

ينحدر سكان تشورتي من إمبراطورية كوبان القديمة التابعة لحضارة المايا، ووفقًا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، يعتبرون عرضة للخطر. بالرغم من أن معظم المتضررين من بناء الطرق لم يكونوا من السكان الأصليين، فقد اعتبرت منطقة المشروع منطقة اجتماعية واقتصادية معرضة للخطر. وعندما سمع قادة تشورتي للمرة الأولى عن العمل المرتقب، قلقوا من أن يؤدي ذلك إلى مصادرة أراضيهم. فقد واجه السكان الأصليون في السابق مواقف صعبة في مشاريع لم تتم استشارتهم بشأنها.

يقر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بضرورة احترام الحقوق الأصلية للسكان الأصليين وتعزيزها. وتمنح المادة 26 من الإعلان السكان الأصليين الحق في الأرض والموارد التي امتلكوها أو شغلوها أو استخدموها أو حصلوا عليها تقليديًا. وعلاوةً على ذلك، تتطلب المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي للاستثمار من المقترضين دعم حوار مفتوح وشفاف وخاضع للمساءلة مع جميع المجتمعات المتضررة من المشاريع وأصحاب المصلحة المعنيين بطريقة فعالة ومناسبة. كما أنها تحمي حقوق المجموعات الضعيفة ومصالحها.

## يتجاوز إشراك أصحاب المصلحة التزامات الشفافية.

كشرط للمشاركة في تمويل المشروع، وافق البنك الأوروبي للاستثمار مع حكومة هندوراس على متطلبات وقائية صارمة. يقول ديفيد لوبيز (David Lopez)، كبير مهندسي البنك الأوروبي للاستثمار في المشروع: "كان لا بد من تصميم خطة مرضية لإشراك أصحاب المصلحة وتنفيذها قبل إتاحة أي أموال من البنك الأوروبي للاستثمار."

وتضيف جونا بيدرو (Joana Pedro)، اختصاصية التنمية الاجتماعية في المشروع التابعة للبنك الأوروبي للاستثمار، أن "هشاشة مستويات تشورتي دفعت البنك إلى المطالبة بإيلاء المزيد من الاهتمام لحماية حقوق السكان الأصليين ومصالحهم."

لدعم ذلك، تلقى المشروع منحة مساعدة تقنية ممولة من الاتحاد الأوروبي وتم تعيين مستشار متمرس مسؤول عن العلاقات مع السكان الأصليين للمساعدة في إبلاغ سكان تشورتي بتفاصيل المشروع. وسرعان ما أعرب سكان تشورتي عن وجهة نظر إيجابية تجاه المشروع وأدركوا أن مشروع الطريق سيحقق لهم فوائد كبيرة. وقد أدى ذلك إلى إعداد خطة تنمية السكان الأصليين، التي تحدد تدابير التخفيف وتقاسم المنافع. وشملت هذه التدابير تحسين 56 كلم من الطرق الريفية، لتمكين مجتمعات تشورتي من الوصول بشكل أفضل إلى الخدمات العامة والمراكز الاقتصادية من خلال شبكة الطرق الرئيسية. وتم توظيف عدد كبير من سكان تشورتي للعمل على الطرق براتب جيد، ما رفع متوسط دخل الأسرة، وبالتالي حسن نوعية الحياة. كما وافقت الحكومة على تقديم الدعم الزراعي من خلال إعطاء المشورة وتوفير البذور. وتضمنت الخطة تنظيم ورش عمل لتقديم المشورة لحرفيات تشورتي ومساعدتهن في أنشطتهن التجارية وتسهيل الوصول إلى الأسواق. وقد انعكست هذه التغييرات من خلال زيادة التحاق الأطفال بالمدارس، بفضل تحسين اقتصاديات الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، أدى تحسين إمكانية الوصول على مدار العام إلى تسهيل التنقل من المدرسة وإليها. ووضعت خطة عمل إعادة التوطين، بالتشاور مع جميع الأشخاص المتضررين، برنامجاً بقيمة 4.1 ملايين دولار لتمويل إعادة توطين الأسر والتعويضات النقدية. كما نصت على التدابير المصاحبة لدعم الأشخاص المتضررين الأكثر ضعفاً.

يتجاوز إشراك أصحاب المصلحة التزامات الشفافية. فهو يشمل المجتمع المدني ومجتمع أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً، ما يسمح لهم بتحليل المشاريع وعمليات الحوكمة وصنع القرار. ويزيد الثقة في أن التنمية هي لخدمة الجميع.

آنا ديلافيراكيس (Ana Dilaverakis) تعمل في قسم الطرق الاستراتيجية في البنك الأوروبي للاستثمار.

# ازدهار المدينة

**في جميع أنحاء العالم، ينتقل الأشخاص إلى المدن بوتيرة أسرع من أي وقت مضى، بحثًا عن الوظائف، والرعاية الصحية الجيدة، والتعليم، والمياه النظيفة. إليكم كيف يمكن للمدن إدارة هذه التحركات الكبرى**

بقلم جان فيليب ستيجنز (Jean-Philippe Stijns)، وديفيد مورغان (David Morgant)

**ي**عيش أكثر من نصف سكان العالم بقليل في منطقة حضرية اليوم. وبحلول العام 2050، قد تصل هذه النسبة إلى 70%. وستشهد المدن الأفريقية أكبر نسبة نمو ويُتوقع أن يرتفع عدد سكان المناطق الحضرية في القارة من حوالي 470 مليون اليوم إلى أكثر من 820 مليون في هذا العقد. ويبلغ عدد سكان أفريقيا 1.3 مليار نسمة، و40% منهم هم دون سن 16 عامًا. وبحلول العام 2030، سيبلغ 29 مليون شاب في أفريقيا سن العمل. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الوظائف والإسكان ومشاريع الأشغال العامة. وتعد هذه المشكلة حادة بشكل خاص في المدن الثانوية التي يقل عدد سكانها عن 500,000 نسمة، حيث يحدث معظم النمو الحضري.

يعيق التحضر غير المخطط له في أفريقيا التقدم الاجتماعي والاقتصادي منذ عدة سنوات. إذا نُفذ على نحو صحيح، يمكن أن يسرّع التحضر وتيرة النمو ويجعل المدن أكثر ابتكارًا وينوع الاقتصادات، إلا أن ذلك يستغرق وقتًا وتخطيطًا جيدًا. إذا لم تتغير الأمور بسرعة، فقد يتزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة الأفريقية بثلاثة أضعاف بحلول العام 2050.

لا بد من أن نكثف عملنا ونخطط أكثر لتوفير وظائف جيدة وإسكان معقول التكلفة ووسائل نقل عام أفضل ونُظم صرف صحي حديثة للعديد من المدن الأفريقية. فنحن بحاجة إلى البناء أو الاستبدال لثلثي البنى التحتية في أفريقيا خلال الأعوام الثلاثين المقبلة. ويتراوح النقص في الأموال المطلوبة لدفع تكاليف هذه المشاريع في أفريقيا بين 68 مليار دولار و108 مليارات دولار في السنة.

يضر النمو السكاني التخطيط أفريقيًا من نواح كثيرة. فالمدن تلتهم المزيد من الأراضي مع وصول القادمين الجدد، غير أن الكثافة السكانية تظل على حالها. ويؤدي ذلك إلى الزحف العمراني وظهور الأحياء الفقيرة. لا تكون البنية التحتية، مثل النقل والمياه والصرف الصحي، كافية للتعامل مع الزيادة السكانية. ولا يستثمر القطاع الخاص أموالاً كافية في عدة مدن بسبب نقص المشاريع السليمة ماليًا. ويفتقر قادة المدن والشركات أحيانًا إلى المعرفة أو المعدات التقنية لإدارة مشاريع البنى التحتية الكبيرة.

## يجب على المدن معالجة الازدحام

ينبغي للمدن الأفريقية أولاً معالجة الازدحام والزحف العمراني. عندما يتوزع سكان المناطق الحضرية، يكون من الصعب توفير المياه النظيفة والصرف الصحي. ويصعب الوصول إلى المدارس والأطباء إذا كانت الطرق سيئة. كما يصعب التنقل والعثور على وظائف أفضل.

نحن نعمل مباشرةً في أكثر من 20 دولة أفريقية على تحسين النقل، وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، وزيادة الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وتقديم القروض لرائدي الأعمال وأصحاب الأراضي الصغيرة. ونعمل أيضًا على تحسين التعليم ونحاول توفير المزيد من الفرص للشباب والنساء. وتتبع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي ترمي إلى القضاء على الفقر وإنشاء مدن مستدامة.

لقد ساعدنا في بناء منازل معقولة التكلفة في ناميبيا، وساعدنا شركات التمويل البالغ الصغر في بوركينا فاسو على تقديم قروض لرائدات الأعمال، وتحسين اتصالات الهاتف المحمول في عدة مناطق. ومن خلال الهاتف المحمول والاتصال الجيد بالإنترنت، يمكن لمقيم جديد في عاصمة بوركينا فاسو فتح حساب مصرفي والحصول



## // نحن نعمل مباشرةً في أكثر من 20 دولة أفريقية على تحسين النقل، وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، وزيادة الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وتقديم قروض لرائدي الأعمال وأصحاب الأراضي الصغيرة. //

على قرض ودفع الفواتير والحصول على راتب. وفي أوغندا، ساعدنا اللاجئين على الحصول على قروض وإنشاء شركات. وفي داكار، قمنا بتمويل نظام حافلات عالي الجودة. وفي السنغال، دعمنا مراكز رعاية صحية للنساء والأطفال.

### نقص في الأموال المخصصة للمشاريع الجيدة

علينا تشجيع السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية والقطاع الخاص على التعاون في مجالات مثل البنى التحتية والنقل العام والكهرباء والاتصالات الرقمية. يتمتع الأفريقيون بقدرة كبيرة على الابتكار واعتماد الحلول لأوضاعهم المحلية. تزخر أفريقيا بإمكانات هائلة لابتكار أفكار جديدة في الطاقة المتجددة ومزارع الطاقة الشمسية ومزارع الرياح.

يكتف البنك الأوروبي للاستثمار بخدماته الاستشارية في أفريقيا. نحن نريد مساعدة قادة المشاريع على فهم أسواقهم وإجراء الاختبارات البيئية والاستعداد للمخاطر المناخية مثل الفيضانات أو الجفاف أو ظروف الطقس الشديدة. ونريد مساعدة مسؤولي المدينة أو قادة الشركات على تحسين مهاراتهم في إدارة مشروع معين. يمكننا مساعدتهم على تبني قوانين بناء وإجراءات ترخيص أكثر صرامة للتأكد من حسن سير أعمال البناء. ولعدة عقود، كان هناك نقص في الاستثمار في المشاريع الجيدة. وفي محاولة لسد هذه الفجوة، أطلق البنك الأوروبي للاستثمار مؤخرًا في 2018 بالتعاون مع الميثاق العالمي لرؤساء البلديات مشروعًا باسم "تحدي مدينة المناخ العالمي" (Global Climate City Challenge). وستتلقى المدن المقبولة في هذا البرنامج إرشادات خبراءًا ومنحًا للحرص على حصول مشاريعها على التمويل المناسب.

### دعم الاستثمار الخارجي

تكمّن طريقة أخرى لتأمين وظائف أفضل وخلق أفكار جديدة في ظهور التجمعات الصناعية في جميع أنحاء القارة. أبلغت الشركات التي تنتقل إلى منطقة كيغالي الاقتصادية الخاصة في رواندا عن زيادات كبيرة في المبيعات وزيادة في أعداد الموظفين. وفي مجمع هواسا الصناعي في أثيوبيا، يعمل 60,000 شخص في المنسوجات وصناعة الجلود ومعالجة الأغذية وتطوير الأدوية وغيرها من المجالات. وفي المغرب، تعمل مجموعة صناعية في مجال السيارات والملاحة الجوية في منطقة ميناء طنجة المتوسط على تمويل عدة مصنعين أوروبيين. ويمكننا إنشاء المزيد من المجمعات الصناعية ودعم الابتكار من خلال تشجيع الاستثمار الخارجي. فقد اجتذب أكثر من 40 مدينة أفريقية ما مجموعه 583 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر من العام 2013 حتى العام 2016. وخلال السنوات العشر الماضية، استثمر البنك الأوروبي للاستثمار ما يقارب 22 مليار يورو في أفريقيا. وقد استقطبت هذه الاستثمارات تمويلًا بقيمة مليارات من القطاع الخاص. وفي خلال السنوات السبع المقبلة، نعتزم حشد 100 مليار يورو للقارة من خلال تشجيع القطاعين العام والخاص على العمل معًا.

هكذا، نحسن حياة الجميع ونضمن النمو الحضري المستدام.

جان فيليب ستيجنز (Jean-Philippe Stijns)، كبير خبراء اقتصاديين، وديفيد مورغان (David Morgant)، اختصاصي في التنمية الحضرية لدى البنك الأوروبي للاستثمار.

# كلما زادت المخاطرة، زادت المكافأة

**كل ما يحتاج المزارع الريفي إليه في أفريقيا جنوب الصحراء هو جهاز كمبيوتر ومهارات أساسية في تكنولوجيا المعلومات واتصال بالإنترنت لترجمة الفكرة الجيدة إلى شركة ناشئة ناجحة. لنلق نظرة على المستقبل الرقمي لأفريقيا.**

بقلم بينوا دينيس (Benoit Denis)

لرقمنة هي المعادل الكبير للقوى العاملة. في مجتمع رقمي، يتمتع الجميع - صغارًا وكبارًا، أغنياء وفقراء، رجالًا ونساء - بفرص أكبر للتنافس والنجاح إذا كانت التقنيات الرقمية وتقنيات الهاتف المحمول متاحة ويسهل الوصول إليها. لم يكن الوصول إلى ريادة الأعمال متاحًا لهذه الدرجة.

يمكن أن يحسن البنك الأوروبي للاستثمار الفرص الرقمية في جميع أنحاء أفريقيا، خصوصًا بالنسبة إلى الفئة السكانية الكبيرة المتمثلة بالشباب. يجب أن نستثمر في التعليم الذي يزود الشباب بالمزيد من المهارات الرقمية ونخصص المزيد من التمويل للبنية التحتية الرقمية التي توسع نطاق اتصالات الهاتف المحمول والوصول إلى الإنترنت. وينبغي لنا أن نشجع الحلول التي تتناسب مع الاحتياجات المحلية ونوفر المزيد من التمويل الواسع النطاق والتمويل الصغير لمساعدة الأشخاص على اكتساب المعرفة وتمكين الشركات الناشئة من الانطلاق والنمو.

تُعتبر روح المبادرة قوية في أفريقيا. ومن ضمن الفئة السكانية في سن العمل في أفريقيا، يُطلق 22% شركات جديدة، وهو أعلى معدل في أي مكان من العالم. وأدت الظروف القاسية في القارة إلى نشوء أجيال من الأشخاص الذين يخاطرون أكثر لضمان نجاحهم. وعلينا أن نمنحهم الوسائل الضرورية لترجمة أفكارهم وإبداعهم إلى مشاريع ناجحة تأتي بقيمة مضافة.

## عقد من التقدم

تكتسي أفريقيا طابعًا رقميًا متزايدًا. وفي خلال السنوات العشر الماضية، سجلت القارة أعلى معدل نمو عالميًا في الوصول إلى الإنترنت، بحيث بلغت نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول 24.4% في العام 2018 بالمقارنة مع 2.1% في العام 2005. وقد أحرز تقدم كبير في اشتراكات الهاتف المحمول والوصول إلى الإنترنت في المنازل المزودة بأجهزة كمبيوتر. ولكن هذا النمو ما زال يستثني الكثير من الأشخاص، غير المزودين باتصالات الهاتف المحمول.

استحوذ "اقتصاد الأجهزة المحمولة" على 6.7% من إجمالي الناتج المحلي في أفريقيا في عام 2016، ما يمثل 153 مليار دولار. وكان من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 7.6% (214 مليار دولار) من إجمالي الناتج المحلي الأفريقي في عام 2020. ومن المتوقع أن تبلغ مكاسب الإنتاجية المرتبطة بالتكنولوجيا في القطاعات الحيوية (الخدمات المالية، والتعليم، والصحة، وتجارة التجزئة، والزراعة، والحكومة) في أفريقيا ما بين 148 مليار دولار و318 مليار دولار بحلول العام 2025. ومن خلال الدعم المناسب، يمكن أن تنمو هذه المناطق بشكل كبير وتساعد جميع الاقتصادات الأفريقية.

لا تزال البنية التحتية الرقمية محدودة في أجزاء كثيرة من القارة، لذلك من المهم زيادة التمويل والمشورة التقنية في هذا المجال. تساعد التقنيات الرقمية أقسامًا كثيرة من السوق. وعندما يتمكن الصيادون والمزارعون من الاتصال بالإنترنت أو الاتصال ببعضهم بعضًا باستخدام التكنولوجيا الرقمية، يمكنهم أن يعرفوا على الفور أي ميناء أو سوق هو أفضل مكان لبيع سلعهم. ويوفر ذلك عليهم الكثير من الوقت ويجنبهم مغبة عبور مسافات طويلة على الطرق السيئة. فتقديم الخدمات المصرفية للأشخاص على الهاتف الذكي أو الكمبيوتر يزيد بشكل كبير من قدرتهم على كسب لقمة العيش، خصوصًا عندما يكون فرع المصرف على بعد مئات الكيلومترات.

## الاستثمارات التي تدعم الشركات والبنية التحتية والخدمات الرقمية الجديدة تثمر الكثير من الفوائد غير المتوقعة.

في أوروبا، نساعد على ربط الأشخاص من مختلف أنحاء القارة ببعضهم بعضًا منذ فترة طويلة. ويقوم البنك الأوروبي للاستثمار بتمويل مشاريع اتصالات منذ أوائل السبعينيات. فمنذ ما يقارب 20 عامًا، أدركنا أن شبكات الاتصالات تشجع الابتكار في أوروبا. ونحن اليوم نطبق الرؤية ذاتها لأفريقيا. علينا أن نحدد أهدافًا جديدة للاتصال الرقمي الميسور التكلفة في أفريقيا. ويعني ذلك الاستثمار لتوسيع الشبكات وتقديم المزيد من المساعدة التقنية لإنشاء مشاريع ذات جدوى مالية. ونحتاج أيضًا إلى المزيد من الخدمات الرقمية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ومنصات التجارة والخدمات الحكومية عبر الإنترنت، لدعم نشأة الاقتصاد الرقمي وازدهاره. وسيسمح تكثيف الدعم للشركات الناشئة بالنهوض بجزء كبير من هذا التغيير.

تشمل الأمثلة الجيدة لهذه الخدمات الرقمية دعمنا لشركة Famoco الفرنسية، التي تصنع تقنية دفع آمنة عبر الهاتف المحمول تتيح للأشخاص إجراء المعاملات الرقمية بفعالية وأمان. وتعمل الشركة، التي حصلت على قرض بقيمة 20 مليون يورو من البنك الأوروبي للاستثمار، في أفريقيا وعشرات الأماكن الأخرى من حول العالم. وتساعد برامج شبكات الأمان الاجتماعي للأشخاص الضعفاء في أفريقيا على مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي والإقصاء وعدم المساواة. ولكن عندما تستخدم هذه البرامج التحويلات النقدية أو توزيعات القسائم مع القسائم الورقية، فقد يؤدي ذلك إلى الاحتيال والسرقة. أما عندما يستخدم الأشخاص جهاز Famoco المتصل ببطاقة اتصال قريب المدى، يتيح ذلك تتبعًا أفضل للمعاملات ويحد من المخاطر. وتعمل الشركة مع المنظمات غير الحكومية لتطبيق هذا المبدأ وتحسين توزيع الغذاء والمساعدات الإنسانية.

### فوائد لجميع فئات المجتمع

الاستثمارات التي تدعم الشركات والبنية التحتية والخدمات الرقمية الجديدة تثمر الكثير من الفوائد غير المتوقعة. يمكن أن تزيد الرقمنة من كفاءة الطاقة من خلال توفير معلومات في الوقت الفعلي حول العرض والطلب. ويمكن أن تساعد البيئة، عندما تحد من التنقل أو تستبدله بالاتصالات عبر الإنترنت. وتتيح الرقمنة زراعة أذكي عندما يستخدم المزارعون أجهزة استشعار رقمية تتنبأ بالظروف التي تكون فيها المبيدات غير ضرورية. وتحسن الرعاية الصحية من خلال تمكين الوصفات الطبية عبر الإنترنت أو استشارات الأطباء عبر الهاتف المحمول. وتحسن الصفوف الدراسية المقدمة عبر الإنترنت التعليم. كما تتحسن التفاعلات بين المواطنين والحكومات. وتساهم التكنولوجيا الرقمية في تكامل المجتمع الأفريقي. ويتيح الوصول الشامل إلى خدمات الهاتف المحمول والإنترنت ذات الأسعار المعقولة نشوء أفضل الحلول بغض النظر عن الحدود. وتحسن الرقمنة أيضًا المساواة بين الجنسين. لنأخذ على سبيل المثال مبادرتنا SheInvest. فقد تم إطلاقها في عام 2019، وهي الآن في طريقها إلى حشد ملياري يورو من الاستثمارات لمساعدة النساء في جميع أنحاء أفريقيا على الحصول على المزيد من القروض والخدمات للانضمام إلى الاقتصاد.

يلتزم البنك الأوروبي للاستثمار بالاقتصاد الرقمي، بحفظة عالمية تتجاوز 15 مليار يورو. وسنواصل تعزيز دعمنا لهذا القطاع، من خلال العمل مع المزيد من الشركاء، والمزيد من المدن، والمزيد من المجتمعات. وتساعد فوائد هذا التعاون الجميع في أنحاء العالم كافة.

بينوا دينيس (Benoit Denis)، كبير خبراء اقتصاديين في البنية التحتية الرقمية لدى البنك الأوروبي للاستثمار.

# أموال مخصصة لنماذج الشركات المبتكرة في أفريقيا

تشكل الأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري فئة متطورة من الأصول في الدول النامية، وتنمو بوتيرة سريعة في أفريقيا. وهي تكمل التمويل التقليدي وتدعم الشركات المبتكرة التي تعمل على تحسين الحياة.

تهدف شركة Komaza إلى معالجة نقص الأخشاب في أفريقيا من خلال تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من زراعة الأشجار. وتستخدم شركة Twiga Foods التكنولوجيا لربط منتجي الأغذية بتجار الجملة والموردين. وتوفر شركة Poa Internet شبكة الواي-فاي (Wi-Fi) منخفضة التكلفة للغاية للمجتمعات المحرومة في كينيا. وتساعد شركة Andela المبرمجين الماهرين على الخضوع للتدريب والحصول على وظائف جيدة لدى الشركات من حول العالم، من خلال العمل عن بُعد. ولكن ما الذي يربط شركة الحراجة المستدامة هذه ومنصة توزيع الأغذية ومزود الإنترنت اللاسلكي بمبادرة لعموم أفريقيا تقوم على تدريب الجيل التالي من مبرمجي الكمبيوتر؟ تكمن الإجابة في أن كل هذه الأفكار البراقة والقابلة للتمويل والتطوير تلتفت تمويلًا من صناديق رأس المال الاستثماري المدعومة من البنك الأوروبي للاستثمار.

هناك أفكار متعلقة بالشركات من شأنها تغيير قواعد اللعبة وإحداث أثر لا تغطيها خيارات التمويل التقليدية، إذ لا يزال من الصعب الحصول على التمويل الذي تحتاج إليه في أفريقيا. فالافتقار إلى الرغبة في المخاطرة في القطاع المصرفي التجاري يعيق القارة، خصوصًا بالنسبة إلى الشركات السريعة النمو أو نماذج الأعمال المبتكرة. كما يعاني القطاع المالي من نقص في القدرات المحلية، لا سيما فيما يتعلق بدعم الأسهم. وهنا يأتي دور صناديق الأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري. فمن خلال الاستثمار في صناديق الأسهم، يستطيع البنك الأوروبي للاستثمار مساعدة مديري الصناديق في مختلف الدول والقطاعات على تحقيق الحجم المستهدف وتحرير التمويل المطلوب من قبل الشركات التي يستثمرون فيها. (استثمر صندوق شرق أفريقيا التابع لشركة Novastar Venture في شركتي Poa Internet وKomaza. وتحظى شركتا Andela وTwiga بدعم من صندوق Tide Africa Fund الذي تديره شركة TCom، ويتم دعمهما من خلال Boost Africa، وهي مبادرة الأسهم الخاصة للبنك الأوروبي للاستثمار التي تم إنشاؤها بالاشتراك مع بنك التنمية الأفريقي وتحظى بدعم الاتحاد الأوروبي). تشعر الشركات بأثر الاستثمار بسرعة، وقد أصبحت Komaza موظفًا رائدًا في المناطق الريفية من كينيا.

تكتسي الرقمنة في أفريقيا أهمية بالغة. فقد ظهر الكثير من صناديق رأس المال الاستثماري الجديدة في هذا القطاع في السنوات الأخيرة. وكان البنك الأوروبي للاستثمار رائدًا ومن أوائل المستثمرين الذين دعموا هذه الفئة الجديدة من الأصول من خلال استثمارات في صناديق مثل صندوق Tide Africa Fund وصندوق East Africa Fund وصندوق Partech Africa.

لدى عدد لا يُحصى من الأشخاص في مختلف أنحاء أفريقيا أفكار رائعة لإقامة شركات مبتكرة ومستدامة. منذ أن بدأنا بدعم صناديق الأسهم الخاصة خارج الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من 25 عامًا، خصصنا أكثر من 900 مليون يورو لأكثر من 60 صندوقًا للأسهم الخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد وفرت هذه الصناديق دعم الأسهم لأكثر من 900 شركة في القارة.

بالنسبة إلى الدول النامية، يضطلع هذا القطاع بدور حيوي في المساعدة على تمويل صانعي الوظائف في المستقبل.

# فرصة للضعفاء

## القروض الصغيرة من المصارف المحلية تُحدث فرقًا للمزارعين في أفريقيا

بقلم هانا سيديك (Hannah Siedek) وإنريكو بيني (Enrico Pini)

تضم أفريقيا حوالي 450 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن أن يساعد التمويل البالغ الصغر والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول هذه الفئة إلى حد كبير. عندما يتمكن المزارعون الريفيون من الحصول على قرض بسهولة وتلقي مشورة مالية جيدة، تصبح الحياة أسهل بكثير. ويمكن أن يحصل أصحاب الشركات الصغيرة على أموال لا يتلقونها عادةً من المصارف العادية. ويساعد التمويل البالغ الصغر الأشخاص على الدخار لحالات الطوارئ أو تطوير شركاتهم. ويمكن أن يشكل التمويل البالغ الصغر نقطة انطلاق لتحسين الزراعة، بما أن الأفريقيين يمكنهم زراعة محاصيل أفضل، والحصول على منزل أفضل، وكسب المزيد من المال لسداد القروض الصغيرة.

يشجع استخدام الهواتف المحمولة في المناطق الريفية الأفريقية، أكثر بكثير من عدد فروع المصارف المتاحة هناك. وفي المناطق التي تمثل فيها الزراعة النشاط الرئيسي، تشكل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (وتُسمى أيضًا الأموال عبر الهاتف المحمول) حلًا رائعًا يمكنه تحسين هذا الجانب من الاقتصاد. ولسوء الحظ، يخشى الكثير من المزارعين صعوبة الحصول على حساب مصرفي عبر الإنترنت أو التعامل مع مصرف بواسطة الهاتف المحمول. وهنا يمكن لمسؤولي التمويل البالغ الصغر والقروض شرح المصطلحات المالية وإظهار مدى سهولة استخدام هذا النوع من الخدمات المصرفية.

بما أن أصحاب الحيازات الصغيرة لا يحتفظون عادةً بسجلات رسمية عن محاصيلهم وأموالهم، فمن الصعب على موظفي القروض الحصول على وثائق مفصلة وتحديد من المؤهل للحصول على قرض. ويحتاج موظف قروض التمويل البالغ الصغر إلى استيعاب مفهوم المزرعة والنشاط التجاري جيدًا والوثوق بقدرة المزارع على جني الأرباح. ويتمثل التحدي الآخر الذي يواجه موظفي التمويل البالغ الصغر في الافتقار إلى الضمانات. يمكن أن تشكل أريكة أو جهاز تلفزيون أو أثاث مطبخ أو ماشية أو حتى الخشب ضمانًا للحصول على قرض. وفي بعض المناطق، حيث تمثل الماشية عنصرًا عالي القيمة بشكل أساسي، يشكل الافتقار إلى الضمانات المناسبة عقبة كبيرة أمام الحصول على قرض.

تتغلب PRIDE Microfinance، وهي جهة إقراض تتخذ من كامبالا مقرًا لها ومرخصة من قبل بنك أوغندا، على مشكلة الضمانات تلك من خلال تقديم التدريب والمشورة. وتنشط مؤسسة PRIDE في مجال التمويل البالغ الصغر منذ العام 1995 وقدمت قروضًا بملايين من اليورو لآلاف الأشخاص في جميع أنحاء أوغندا. وهي تقدم خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول وقروضًا صغيرة وتدريبًا لضمان قدرة رائدي الأعمال على إدارة الشركات بشكل صحيح، بالإضافة إلى شراء البذور ومبيدات الحشرات والأسمدة والمنتجات الزراعية الأخرى. ويقوم موظفو القروض التابعون لها بتثقيف المزارعين حول الممارسات الخضراء والفعالة وإقراضهم المال لدفع الرسوم المدرسية لأطفالهم. وتعمل مؤسسة PRIDE مع هيئة تنمية البن الأوغندية لتعزيز القروض الجماعية في قطاع البن المهم. وفي العام 2019، منح البنك الأوروبي للاستثمار مؤسسة PRIDE قرضًا بقيمة 5 ملايين يورو لتحسين برنامج التمويل البالغ الصغر الخاص بها. وفي خلال السنوات العشر الماضية، قدمت مرافق التمويل البالغ الصغر الخاصة بنا 300 مليون يورو لأكثر من 1.5 مليون مستفيد، بمن فيهم أصحاب المشاريع البالغة الصغر والشركات الصغيرة والمزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة.

هانا سيديك (Hannah Siedek) وإنريكو بيني (Enrico Pini)، موظفا قروض متخصصان في التمويل البالغ الصغر لدى البنك الأوروبي للاستثمار.

# ضمانة للفراولة

**يستعد رائدو الأعمال الزراعيون الجورجيون للحصاد، مع القليل من المساعدة من قبل الاتحاد الأوروبي.**

**ق**بل خمس سنوات، أسس ليفان شانافا (Levan Shanava) وتورنيك مزافانادزي (Tornike Mzhavanadze) شركة Green Republic، وهي شركة زراعية لديها مزارع في توكي، وهي قرية نائية وقديمة تسكنها عشر عائلات فقط. وتعاني المنطقة بشدة من البطالة، إلا أن مؤسسي الشركة مضممان على إعادة إحياء توكي من خلال زراعة الفراولة. إن Green Republic هي الشركة الوحيدة المنتجة للفراولة على نطاق واسع في المنطقة الجبلية العالية. وفضلًا عن أربعة موظفين دائمين، تضيف إلى قوتها العاملة أكثر من 30 موظفًا موسميًا وتهدف بذلك إلى خلق وظائف إضافية في المستقبل. وأثارت الشركة اهتمام قطاع السياحة الزراعية وقد تتوسع أيضًا بشكل أكبر في العام 2021 لتصدير منتجاتها. وإلى جانب الفراولة، تبيع Green Republic الهليون البري الموسمي مع شهادة عضوية. وتنتج الخضار عن طريق الزراعة التقليدية والعضوية. ويتم فحص منتجاتها العضوية وفقًا للمعايير الأوروبية من قبل وكالة اعتماد جورجية.

أولًا، حصلت الشركة على قرض من مصرف TBC Bank، وهو أحد المصارف الرائدة في جورجيا. غالبًا ما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم محفوفة بالمخاطر من قبل المصارف، بما أنها قد تفتقر إلى سجل أداء أو ضمانات. ولكن أداة الضمانات التي يديرها الصندوق الأوروبي للاستثمار، وهو الشركة الصغيرة المتخصصة التابعة لمجموعة البنك الأوروبي للاستثمار، تكون بمثابة ضمانة للبنك المحلي، بحيث تقلل من الخطر. وتقول مايا كاشارافا (Maia Kacharava)، المديرية المالية في مصرف TBC Bank: "تقاسم المخاطر يعني نقل المنفعة إلى العميل من خلال معدلات فائدة أدنى. وهو يحسن عمليات الإقراض ويمكّننا من توسيع محافظتنا من خلال مشاريع مثيرة للاهتمام قد يتم رفضها في حالات أخرى."

الضمانة هي واحدة من ثلاثة أجزاء من مبادرة Initiative East التابعة لمنطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة، التي تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي في الدول الشريكة على غرار جورجيا. ويقول مارتنز جانسونز (Martins Jansons)، رئيس مركز الكفاءة للتنمية الإقليمية في الصندوق الأوروبي للاستثمار: "إن ضمانة منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة قوية، إذ تغطي 70% من الخسائر. إنه إنجاز عظيم للسوق الجورجية ولنا، بما أننا نرى أنه من المهم دعم الدول الواقعة على حدود الاتحاد الأوروبي."

يدير الصندوق الأوروبي للاستثمار مرفق ضمانة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم InnovFin أيضًا، مع TBC Bank من بين المصارف المستفيدة. وتوفر هذه الضمانة شروط تمويل مرنة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات المتوسطة رأس المال المتخصصة في البحث والابتكار.

وقّع مصرف TBC Bank أيضًا قروضًا مع البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 81 مليون يورو منذ العام 2018. ويشمل ذلك الزيادة الأخيرة - 25 مليون يورو تم توقيعها في كانون الأول/ديسمبر 2020 - في إطار مبادرتي فريق أوروبا وEU4Business التابعتين للاتحاد الأوروبي، كجزء من استجابة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الطارئة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويأتي تمويل هذه القروض والضمانات من المفوضية الأوروبية بموجب تفويض الإقراض الخارجي للاتحاد الأوروبي، وهو اتفاق إطاري يغطي معظم عمليات مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار في جورجيا.

# زرع بذور النجاح

**تقوم الزراعة في مولدوفا بشكل حصري تقريبًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد ساعد مشروعنا هذه الشركات على التنافس في الداخل وتنويع صادراتها.**

أت شركتان في مولدوفا، Europlant و Sandunelu، فرصة لتوسيع سوق الخضار، إلا أنهما كانتا بحاجة إلى التمويل. فالإنتاج القائم على توسيع رأس المال وشراء المعدات لغسل كميات كبيرة من الخضار وفرزها وتعبئتها ووضع العلامات عليها وتخزينها يتجاوز قدرات الشركات الصغيرة التي تفتقر إلى ضمانات للحصول على قرض. بصفتها شركتي إنتاج زراعي صغيرتين، استفادت من برنامج Fruit Garden of Moldova ("حديقة فواكه مولدوفا")، الذي يمول الشركات من خلال المصارف الوسيطة. وقد مكنتها تمويل البنك الأوروبي للاستثمار من تعزيز أعمالها - وساعدها على تجاوز أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

كانت سنة 2020 صعبة بالنسبة إلى المنتجين في مولدوفا، بما أنهم عانوا من الجفاف بالإضافة إلى الجائحة. ففي سنة عادية، يتم تسجيل 552 ملم من كمية هطول الأمطار، ولكن بين أيلول/سبتمبر 2019 وأب/أغسطس 2020، سُجلت كمية 218 ملم فقط. وبسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان من الصعب على المزارعين توصيل منتجاتهم إلى السوق وهي طازجة وكانت هناك قيود على الصادرات. يقول سيباستيان كولو (Sebastien Collot)، وهو مهندس في قسم الأعمال الزراعية في البنك الأوروبي للاستثمار: "كان لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر سلبي كبير على قطاع الزراعة والبستنة في مولدوفا. وشهد المستفيدون من برنامج Garden of Moldova نسبة تأخير أقل وأتيحت لهم فرص جديدة لناحية تنويع المنتجات."

من خلال تحديث مرافق المعالجة الخاصة بهما، استطاعت Europlant و Sandunelu الصمود أمام جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). فمع إغلاق أسواق الشوارع في جميع أنحاء مولدوفا، أظهر العملاء تفضيلهم للخضار المعبأ. وازدادت المبيعات في كلتي الشركتين خلال الجائحة، بما أنهما استطاعتا تلبية الطلب بواسطة التكنولوجيا المتقدمة للفرز والتعبئة، وكذلك سعة التخزين الكافية للخضار. وتمكن العمال أيضًا من المحافظة على التباعد الاجتماعي الآمن فيما بينهم.

بفضل المساعدة التقنية التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار، كان يقود مستشارو الأعمال في المشروع المزارعين والمشاركين الآخرين في سلسلة قيمة البستنة خلال عملية طلب القرض بأكملها. وقد أنتج مشروع Fruit Garden of Moldova مستويات جديدة من الاستثمار في الأغذية والزراعة من قبل الشركات الصغيرة. وقد ازدادت كمية المنتجات المباعة إلى الاتحاد الأوروبي هذا العام بشكل هائل، بالرغم من الجائحة والجفاف.

حصلت Sandunelu، التي تزرع الجزر والبصل والشمندر، على 492,000 يورو من Mobiasbanca، بدعم من البنك الأوروبي للاستثمار. كما استفادت من الدعم الاستشاري للأعمال الذي ساعد على إعداد الأوراق الخاصة بالقرض. وحصلت شركة زراعة البصل والبطاطا Europlant على 720,000 يورو من البنك الأوروبي للاستثمار عن طريق بنك ProCredit Bank لبناء مستودع بالقرب من كيشيناو، عاصمة مولدوفا، واستفادت من ضمان ائتماني يغطي 50% من قرضها من دون أي تكلفة إضافية للمقترض.

يركز برنامج Fruit Garden of Moldova على البستنة لتحسين جودة المنتجات الطازجة والمعالجة من الحقول إلى التسليم. وهو جزء من دعم الاتحاد الأوروبي لمولدوفا ويهدف إلى تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي، بما في ذلك الزراعة والتنمية الريفية.

# الأثر بالتفصيل

يدعم البنك الأوروبي للاستثمار مشاريع في جميع أقطار العالم، تحدث فرقًا حقيقيًا في حياة الأشخاص. كما أن دعمنا يحدث فرقًا حقيقيًا في نجاح المشاريع بعد ذاتها. لذلك، نقيّم نتائجها بدقة طوال دورة المشروع. ولذلك ننظر أيضًا إلى ما نقدمه لكل مشروع من حيث الفوائد المالية والتأثير التحفيزي والدعم الفني.

لتكوين صورة أوضح، نعتمد مزيجًا من ثلاث مقاربات لدراسة أثرنا. لكل مشروع، نتتبع النتائج ومساهمتنا. وبالنسبة إلى المشاريع والأدوات المختارة، نجري أيضًا دراسات متعمقة لفهم الأثر بشكل مفصل أكثر. ونستخدم نماذج للاقتصاد الكلي لتكوين فكرة عن الأثر الاقتصادي الأوسع لإقراضنا.

يوضح هذا القسم بالتفصيل مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار، ونتائج مشاريعنا وأثرها، من خلال تحديد:

مقاربتنا في دراسة النتائج والأثر	55
النتائج المتوقعة للمشاريع الجديدة	57
مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في المشاريع الجديدة	60
تمرين البصمة الكربونية	62
نماذج أثر الاقتصاد الكلي	63
نتائج المشاريع المنجزة	64
دراسات الأثر المتعمقة	67
أحجام الإقراض	69



# مقاربتنا في دراسة النتائج والأثر

**9** يعد التقييم الدقيق لأثرنا ومساهمتنا أساسيًا. فهو يساعدنا على التركيز على المشاريع العالية الأثر، حيث يمكن للبنك الأوروبي للاستثمار إحداث فرق كبير والتي تتماشى مع سياسات الاتحاد الأوروبي واحتياجات الاستثمار والأولويات المحددة لكل دولة. ويمكننا من تحسين فعاليتنا أكثر من خلال تعديل دعمنا. كما أنه طريقة لضمان المساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة لدينا بشأن الفوائد والآثار الإيجابية التي نحققها من حول العالم.

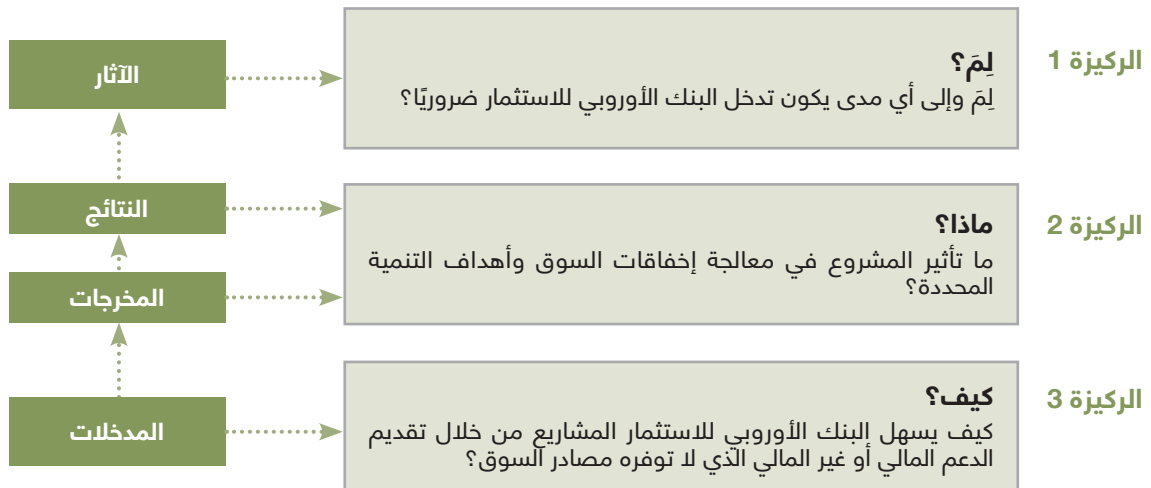
بصفته وظيفة أساسية تؤديها كمؤسسة لتمويل التنمية، تم دمج هذا التقييم وتتبع النتائج ضمن عملية التقييم والمتابعة للمشاريع بشكل مجمل التي يقوم بها البنك، من خلال إطار عمل الإضافات وقياس الأثر (AIM) الخاص بنا. وفي الوقت عينه، نذهب أبعد بُعد، بحيث تجري دراسات متعمقة لدراسة أثرنا لدرجة تكون مستحيلة لكل مشروع فردي. ونستخدم أيضًا نماذج الاقتصاد الكلي للتعرف على الأثر غير المباشر الواسع لعملياتنا على الوظائف والنمو في الاقتصادات التي نعمل فيها.

## تتبع النتائج من خلال دورة المشروع: إطار عمل الإضافات وقياس الأثر (AIM)

في العام 2020، بدأنا بتنفيذ إطار عمل الإضافات وقياس الأثر (AIM)، الذي ينسق بين أطر قياس نتائج البنك (ReM) وتقييم الركائز الثلاث (PA3) المستخدمة للمشاريع خارج الاتحاد الأوروبي وداخله، مع إفساح المجال لتقييم المشروع ومراقبته بحيث يتم تكيفه مع الاحتياجات الخاصة الناشئة عن سياقات التنمية المختلفة.

يوفر إطار عمل الإضافات وقياس الأثر (AIM) إطارًا شاملاً لتقييم كل مشروع من مشاريع البنك الأوروبي للاستثمار من حيث نتائجه وإضافاته (كيف يعالج إخفاقات السوق)، بما يتماشى مع الممارسات الدولية الفضلى. وهو يتبع منطقتين من ثلاث ركائز يسأل لِم يجب أن يتدخل البنك الأوروبي للاستثمار؟، وماذا سيتحقق؟، وكيف سيحدث البنك الأوروبي للاستثمار فرقًا؟ وترتبط هذه الركائز الثلاث من الناحية المفاهيمية بالعناصر المختلفة لسلسلة النتائج:

## إطار عمل الإضافات وقياس الأثر (AIM) وسلسلة النتائج



يلعب إطار العمل دورًا رئيسيًا في ضمان فعالية التنمية وإدارة النتائج (التوجيه والتصميم والتنفيذ وإعداد التقارير والتعلم). في إطار عملية العناية الواجبة، تُصنّف الركائز الثلاث جميعها لتقييم القيمة المضافة بواسطة العملية. ثم تشكل هذه التصنيفات جزءًا أساسيًا من عملية التداول. وتشكل مؤشرات نتائج المشروع المحددة في مرحلة التقييم أساس المراقبة طوال دورة المشروع. عند تقييم المشروع، يُقدّر البنك الأوروبي للاستثمار النتائج التي سيحققها. ثم تتم متابعة هذه المؤشرات لمعرفة ما سيتم تسليمه عند الانتهاء. وتؤثر الدروس المستخلصة من مراقبة النتائج في تنفيذ المشروع. وتوفر التقييمات المستقلة أيضًا دروسًا للمشاريع والعمليات المستقبلية.

يتم توجيه إطار عمل الإضافات وقياس الأثر (AIM) بما يتوافق مع سياسة الاتحاد الأوروبي في الدول والمناطق التي يعمل فيها البنك، وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة. ويتسم هذا الإطار بالمرونة، بحيث يمكن إضافة مؤشرات جديدة عند ظهور احتياجات جديدة في المستقبل.

### الذهاب أبعد لدراسة الأثر

بينما يشكل إطار عمل الإضافات وقياس الأثر (AIM) أساس مقاربتنا الشاملة لتقييم الأثر، يذهب المقيّمون وفرق البحث لدينا أبعد من ذلك لدراسة الآثار النهائية للمشاريع التي ندعمها.

تنظر **دراسات الأثر** المتعمقة إلى ما تحققه مشاريعنا بشكل مفصل أكثر بكثير، فتذهب أبعد مما يمكن تحقيقه ضمن عملية تقييم النتائج المنتظمة. ونستخدم في هذه الدراسات مجموعة متنوعة من الأساليب للتعلم في أثر مشاريع أو أنواع معينة من المنتجات التي تقدمها مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار.

من خلال **نماذج الاقتصاد الكلي**، ندرس تأثيرات إقراضنا على الوظائف والنتائج المحلي الإجمالي عبر الاقتصادات بأكملها لقياس الحجم المحتمل لهذه التأثيرات. ويساعدنا ذلك على التأكد، مرة أخرى، من فهمنا التام لكيفية تأثير المشاريع الفردية في نهاية المطاف على حياة الأشخاص.

# النتائج المتوقعة للمشاريع الجديدة

في العام 2020، وقع البنك الأوروبي للاستثمار عقودًا لـ 99 مشروعًا جديدًا خارج الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ورابطة التجارة الحرة الأوروبية. وبلغ إجمالي الإقراض المعتمد لهذه المشاريع الجديدة (باستثناء العقود الموقعة في إطار المشاريع القديمة) 10.52 مليارات يورو. ويلخص هذا القسم المخرجات والنتائج الإجمالية التي نتوقعها من هذه المشاريع الجديدة.

## النتائج المتوقعة لمشاريع البنية التحتية الجديدة

المخرجات المتوقعة		النتائج المتوقعة	
<b>الطاقة – 11 مشروعًا، 506 ملايين يورو</b>			
<b>رأس المال الاستثماري</b>	طاقة التوليد (100% مصادر متجددة)	245 ميغاواط	إنتاج الكهرباء (جيغاواط ساعة/سنة) 647
	خطوط كهرباء جديدة/محدثة	13,600 كلم	المنازل المحتمل تزويدها بالكهرباء 1,070,000
	قدرة محطات الكهرباء الفرعية الجديدة أو المحدثة (MVA)	593	المنازل الإضافية المتصلة بشبكة الكهرباء 336,000
	الوفورات السنوية من تدابير كفاءة الطاقة	جيغاواط ساعة	
<b>النقل – 8 مشاريع، 2,634 مليون يورو</b>			
<b>الحضري</b>	خطوط ترام ومترو جديدة أو محدثة	32.4 كلم	ركاب النقل الحضري الإضافيين، سنويًا 116,000,000
	محطات أو مراكز توقف جديدة أو محدثة (حضرية)	30	أوقات الرحلات الحضريّة المخفضة (ساعات/سنة) 37,500,000
	معدات متحركة في السكك الحديدية أو عربات قطار جديدة (حضرية)	378	
<b>الطرق</b>	ممرات طرق مشيدة أو محدثة	120 كلم	مستفيدون إضافيون (مركبات)، يوميًا 3,910
			أوقات الرحلات البرية المخفضة (ساعات/سنة) 4,060,000
			الوفورات في تكلفة تشغيل المركبات، سنويًا 16.2 مليون يورو
			الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق التي تم إنقاذها، سنويًا 5
<b>المياه والصرف الصحي – 15 مشروعًا، 963 مليون يورو</b>			
<b>إمدادات المياه</b>	توصيلات مياه منزلية جديدة/محدثة	60,100	السكان المستفيدون من تحسين إمدادات المياه 6,200,000
	أنابيب مياه رئيسية/أنابيب مياه جديدة/محدثة	1,030 كلم	السكان الذين أصبحوا أقل عرضة لخطر الجفاف 5,380,000
	قدرة معالجة المياه الجديدة/المحدثة، (م <sup>3</sup> /يوم)	1,140,000	
<b>الصرف الصحي</b>	قدرة معالجة مياه الصرف الصحي الجديدة/المحدثة (ما يعادل شخصًا)	546,000	السكان المستفيدون من تحسين خدمات الصرف الصحي 201,000
	توصيلات الصرف الصحي المنزلية الجديدة/المحدثة	8,600	معالجة مياه الصرف الصحي وفقًا لمعايير مقبولة (ما يعادل شخصًا) 214,000
	أنابيب المجاري/العواصف الجديدة/المحدثة	184 كلم	
<b>تخفيف حدة الفيضانات</b>	عدد هيكليات الوقاية والحماية من الفيضانات	43	منطقة مزودة ببنى تحتية لمنع الفيضانات 51,300 هكتار
			الأشخاص الذين أصبحوا أقل عرضة لخطر الفيضانات 843,000

النتائج المتوقعة		المخرجات المتوقعة	
<b>التنمية الحضرية والإسكان - 3 مشاريع، 574 مليون يورو</b>			
13,600	الأشخاص المستفيدون من الإسكان الجديد معقول التكلفة	104 كلم	طول الشوارع الحضرية والبنية التحتية المرتبطة بها المشيدة أو المحدثة
257 جيجاواط ساعة	الوفورات السنوية من تدابير كفاءة الطاقة	4,140	وحدات سكنية إجتماعية أو معقولة التكلفة جديدة أو مرممة
		1,000	عدد المباني العامة المرممة
<b>الاتصالات - مشروعان، 275 مليون يورو</b>			
		600 كلم	تركيب كابلات الاتصالات
		6,000	تركيب السعة (جيجابايت/ثانية)
<b>الزراعة والحراجة - مشروعان، 380 مليون يورو</b>			
46%	زيادة إنتاج الأرز بالهكتار	51,000 هكتار	الأراضي الزراعية ذات الإدارة المحسنة
213,000,000	وفورات المياه نتيجة تحديث أنظمة الري (م <sup>3</sup> /سنة)	26,500 هكتار	مساحة إضافية مغطاة بشبكات الري
45,000	عدد المزارعين المستفيدين من النظام		
2.2	نمو الغابات/الكتلة الحيوية (م <sup>3</sup> /هكتار/سنة)	141,000 هكتار	غرس غابة جديدة
<b>التعليم - مشروعان، 120 مليون يورو</b>			
		50,000	عدد المدرسين الذين تلقوا تدريباً على المهارات الرقمية
		1,800	عدد المدارس المزودة بمرافق إنترنت محسنة
		1,000	التعليم العالي: الأماكن التي تم إنشاؤها
<b>الصحة - 7 مشاريع، 778 مليون يورو</b>			
55,700	مرضى كورونا (كوفيد-19) المعالجون	58	المرافق الصحية الجديدة أو المعاد تأهيلها
280,000,000	الأشخاص الملقحون	19.8 مليون يورو	المعدات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة للمرافق الصحية

التأثير المباشر على التوظيف لمشاريع البنية التحتية	التوظيف أثناء البناء (شخص - سنوات)	التوظيف أثناء التشغيل (ما يعادل دوامًا كاملًا)
الزراعة، الحراجة	85,940	4,240
التعليم	3,100	549
الطاقة	5,898	477
الصحة	400	150
الاتصالات	21,455	540
النقل	115,892	1,175
التنمية الحضرية	40,600	0
المياه والصرف الصحي	75,164	601
<b>المجموع</b>	<b>348,449</b>	<b>7,732</b>

## النتائج المتوقعة لمشاريع تنمية القطاع الخاص الجديدة

خطوط ائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتوسطة رأس المال - 34 مشروعًا، 3,888 مليون يورو			
كل الشركات	الشركات المتوسطة رأس المال*	الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم	
3,780	854	2,926	القروض الإجمالية (مليون يورو)
228,093	296	227,797	القروض الإجمالية (العدد)
16,572	2,886,370	12,843	متوسط حجم القرض (يورو)
6.6	7.4	6.4	متوسط مدة القرض (سنوات)
898,607	98,217	800,390	الوظائف التي تمت المحافظة عليها في الشركات المستفيدة

\* تشمل 10 قروض لمستفيدين آخرين مثل المرافق العامة أو الشركات الكبيرة.

النتائج المتوقعة	المخرجات المتوقعة		
خطوط ائتمانية للتمويل البالغ الصغر - 8 مشاريع، 246 مليون يورو			
1,088,420	الوظائف التي تمت المحافظة عليها في الشركات المستفيدة	1,263	القروض الإجمالية (مليون يورو)
697,310	الوظائف التي تمت المحافظة عليها وتشغلها النساء	2,519,127	القروض الإجمالية (العدد)
49,533	الوظائف التي تمت المحافظة عليها ويشغلها الشباب	501	متوسط حجم القرض (يورو)
		59	النساء كنسبة مئوية من المستفيدين النهائيين
أدوات الاستثمار في التمويل البالغ الصغر - مشروعان، 13.8 مليون يورو			
67,189	القروض للمستفيدين النهائيين من قبل مؤسسات التمويل البالغ الصغر المدعومة (العدد)	184	إجمالي الصندوق الإجمالي لصندوق أدوات الاستثمار في التمويل البالغ الصغر (مليون يورو)
76	النساء كنسبة مئوية من المستفيدين النهائيين	9.5	متوسط معدل الاعتماد على الذات ماليًا
		77	مؤسسات التمويل البالغ الصغر المدعومة
صناديق الأسهم - 6 مشاريع، 130 مليون يورو			
10,249	الوظائف المدعومة في الشركات المستثمر فيها	784	حجم الصندوق الإجمالي (مليون يورو)
7,468	صافي الوظائف التي تم إنشاؤها في الشركات المستثمر فيها	92	الشركات المستثمر فيها (العدد)
		8.5	متوسط الاستثمارات (مليون يورو)

هناك خمسة مشاريع تمول مساهمات العضوية من مختلف الدول الأفريقية في رأس مال الوكالة الأفريقية للتأمين التجاري (ATI)، لم ترد في الجداول المبينة أعلاه. ستمكن العضوية هذه الدول من الاستفادة من آليات ضمان الوكالة الأفريقية للتأمين التجاري ودعم تطوير الصناعات المختلفة من خلال منتجات التأمين الاستثمارية والتجارية. ويساهم مشروعان في الجداول المبينة أعلاه في أكثر من قطاع واحد.

# مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار في المشاريع الجديدة

يمول البنك الأوروبي للاستثمار المشاريع السليمة. كما يقدم حزمة دعم تشمل شروط تمويل مؤاتية ومشورة فنية وتساعد في استقطاب المزيد من التمويل. هذا ما نعنيه بـ "مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار"، التي تذهب أبعد بكثير من التمويل الذي كان يمكن لمروجي المشروع في حالات أخرى الحصول عليه في الأسواق المحلية.

إن قدرة البنك الأوروبي للاستثمار على القيام بهذه المساهمة المجدية خارج الاتحاد الأوروبي لا تعتمد على قوته بصفته مقرراً دولياً من الدرجة الأولى فحسب. بل يعود ذلك أيضاً إلى ضمانات الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى آلية دمج القروض مع المنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. وتمكن هذه الأدوات البنكية الأوروبية للاستثمار من إفراض عدد أكبر من المشاريع العالية الأثر وحشد مساعدة تقنية إضافية لضمان نجاحها وفوائدها الطويلة الأمد.

في أثناء تقييم المشروع، نصنف "المساهمة المالية" و"التمويل المالي" و"المشورة"<sup>15</sup> ثم نستخدم هذه المكونات لاحتساب تصنيف عام. وبالنسبة إلى 82 من أصل 99 مشروعاً جديداً في عام 2020، صنفت المساهمة الإجمالية للبنك الأوروبي للاستثمار على أنها "كبيرة" أو "عالية". ويرد في الجدول أدناه تفاصيل إضافية لمتوسط تصنيفات مساهمات البنك الأوروبي للاستثمار ومؤشراته بحسب نوع الأداة.

## المساهمة المالية: الاستجابة للاحتياجات التمويلية

تشمل "المساهمة المالية" تقديم التمويل بالعملة المحلية، ودمج القروض مع المنح وإصدار قروض ذات أجل استحقاق طويل بالمقارنة مع عمر الأصول أو آجال الاستحقاق المتاحة في الأسواق المحلية. وفي حين أن قدرة البنك الأوروبي للاستثمار على توفير التمويل بالعملة المحلية تم تصنيفها على أنها الميزة الأكثر أهمية للتمويل البالغ الصغر في عام 2019، فقد تم تصنيف مساهمة البنك بشكل عام على أنها "عالية" في جميع أنواع الأدوات. وعكس هذا التصنيف مدى تجاوز آجال استحقاق القروض ما كان متاحاً في الأسواق المحلية، وقدرة البنك الأوروبي للاستثمار على توفير آجال استحقاق تتناسب مع العمر الاقتصادي للمشاريع.

## التمويل المالي: التأثير التحفيزي للبنك الأوروبي للاستثمار

إن البنك الأوروبي للاستثمار قادر على تعزيز معايير أعلى أو دعم المروجين في تبني نماذج تمويل أكثر ابتكاراً، وبالتالي المساعدة في استقطاب مصادر تمويل أخرى للمشاريع الجديرة بالاهتمام. فمثلاً، بالنسبة إلى مرفق تخصيص كميات كبيرة من لقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) (كوفاكس COVAX)، أقام البنك منشأة بناءً على طلب المفوضية الأوروبية في إطار جهود فريق أوروبا الرامية إلى مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ولدعم تدفق المنح العامة إلى مرفق كوفاكس، ساهم البنك من خلال تجربته بابتكار أداة تمويل هي الأولى من نوعها لتحويل الضمانة المقدمة من المفوضية الأوروبية إلى نقود.

يساعد البنك الأوروبي للاستثمار على رفع مستوى المعايير من خلال اشتراط تلبية معايير الاتحاد الأوروبي في مجالات مثل المشتريات والآثار الاجتماعية وحماية البيئة، وغالباً ما يقدم الدعم الفني للمساعدة على تحقيق هذا الهدف. فالقرض الإطاري للبنية التحتية للنقل الحضري، مثلاً، سيسهل برنامج تحسين أنظمة الترام والمترو في مدينتي الإسكندرية والقاهرة المصيريتين. والبنك الأوروبي للاستثمار هو الممول الرئيسي ومزود المساعدة الفنية، في شراكة تمويلية مع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية. تم تصميم البرنامج لتوفير المرونة المطلوبة بشدة للمروج، مع خلق فرصة للحوار داخل القطاع. وستساهم مشاركة البنك الأوروبي للاستثمار والمؤسسات المالية الدولية الأخرى في ضمان استيفاء المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والمشتريات العالية.

15 بدءاً من العام 2021، بموجب إطار عمل الإضافات وقياس الأثر (AIM) الجديد، سيتم التبليغ عن هذه التصنيفات في إطار "المساهمة المالية" و"المساهمة غير المالية".

## المشورة: تقديم المساعدة التقنية والدعم

غالبًا ما تساعد المشورة التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار المروجين على تحسين الجوانب التقنية لتصميم المشروع، أو هيكله المشاريع وأدوات التمويل بشكل فعال، أو تعزيز قيمة استثماراتهم وفعاليتها على المدى الطويل. في أوكرانيا، مثلًا، عمل البنك الأوروبي للاستثمار لمدة عامين للمساعدة في إعداد برنامج كفاءة استخدام الطاقة في المباني العامة. إلى جانب الحصول على منحة للمساعدة التقنية، يستفيد المشروع من خبرة البنك الأوروبي للاستثمار في قطاع كفاءة الطاقة ودعم أحد المهندسين التابعين للبنك الأوروبي للاستثمار في تنفيذ المشروع. وسيسمح مشروع المدارس المتصلة في صربيا بتحسين الاتصالات الرقمية وشبكات الواي-فاي (Wi-Fi) ومعدات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بقاعات التدريس في المدارس. وستوفر حزمة المساعدة التقنية التدريب لـ 50,000 معلم لتدريس المهارات الرقمية، كما تتضمن التنفيذ الفعال للمشروع.

## مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار التقنية والمالية في المشاريع - متوسط القيم لأنواع الأدوات المختلفة

صناديق الأسهم	خطوط ائتمانية للتمويل البالغ الصغر	خطوط ائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات المتوسطة رأس المال	القروض المباشرة والإطارية	
10	7	36	45	عدد المشاريع
3.4	3.4	2.7	3.1	مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار - التصنيف العام
3.5	3.4	3.1	3.4	التصنيف العام
0.0	0.0	3.6	3.6	الدعم المالي (%)
1.0	1.0	1.5	2.4	الدعم المالي (التصنيف)
2.8	3.1	1.7	1.3	العملة المحلية (التصنيف)
108	155	133	146	تمديد أجل استحقاق القرض (%)
3.8	3.3	3.5	3.5	تمديد أجل استحقاق القرض (التصنيف)
93	100	98	93	التطابق مع الحياة للاقتصادية (%)
3.7	4.0	3.9	3.8	التطابق مع الحياة للاقتصادية (التصنيف)
3.4	2.7	2.3	2.5	التصنيف العام
3.0	2.4	1.8	1.6	تمويل مبتكر
3.3	2.1	2.3	1.8	استقطاب ممولي القطاع الخاص
3.1	2.0	n/a	2.5	العمل مع شركاء من القطاع العام
3.1	2.7	2.6	3.4	رفع المعايير
2.6	3.0	2.0	2.8	التصنيف العام
2.8	1.0	1.6	2.4	المشورة والهيكل المالية
1.8	4.0	2.2	2.9	المساهمة والمشورة التقنية

ملاحظة: تصنيفات مساهمات البنك الأوروبي للاستثمار للمشاريع الفردية: 4 = عالية؛ 3 = كبيرة؛ 2 = معتدلة؛ 1 = منخفضة. يعرض الجدول متوسط التصنيفات أو النسب المئوية البسيطة في المشاريع. تشمل "صناديق الأسهم" ثلاث أدوات استثمار في التمويل البالغ الأصغر. ولا تشمل مشروع البنية التحتية القائم فقط على المنح (الشراكة بين القطاعين العام والخاص المعنية بالطاقة الكهربائية ونقلها على المستوى الإقليمي روزيبي 3 (Ruzizi III Regional Hydropower & Transmission PPP)).

# تمرين البصمة الكربونية

يقدّر تمرين البصمة الكربونية الخاص بالبنك الأوروبي للاستثمار انبعاثات غازات الدفيئة من المشاريع ويبلغ عنها (ليس فقط مشاريع العمل المناخي) عند تجاوز أي من العتبتين التاليتين أو كليهما:

- **الانبعاثات المطلقة** (الانبعاثات الفعلية من المشروع) تتجاوز 20,000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة
- **الانبعاثات النسبية** (زيادة الانبعاثات المقدرة أو تخفيفها بالمقارنة مع البديل المتوقع) تتجاوز 20,000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة.

تشير الانبعاثات المطلقة إلى الانبعاثات المباشرة للمشروع بذاته (انبعاثات النطاق 1) بالإضافة إلى الانبعاثات الناتجة عن توليد مصدر الطاقة المستخدم في المشروع (انبعاثات النطاق 2). لا يتم عادةً تضمين انبعاثات النطاق 3 (الانبعاثات غير المباشرة الأخرى) في بيانات المشروع، باستثناء روابط البنية التحتية المادية، مثل الطرق وسكك الحديد والمطرو. ويتم تقدير الانبعاثات النسبية من خلال مقارنة الانبعاثات المطلقة مع تلك الناتجة عن الوضع الراهن.

في حين أن الانبعاثات النسبية مهمة لمقارنة التقنيات والمشاريع، تكمن الانبعاثات المطلقة من كل مشروع في صميم نهج البصمة المتبع من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، بما أنها هي التي ستعكس في النهاية على أثرنا المناخي. وتُقيّم بيانات غازات الدفيئة على مستوى المشروع الفردي في مرحلة تقييم المشروع ويُبلغ عنها في أوراق البيانات البيئية والاجتماعية للبنك. ولأغراض إعداد التقارير السنوية المجمعة، تحتسب انبعاثات المشروع بشكل متناسب مع حجم تمويل البنك الأوروبي للاستثمار لكل مشروع في ذلك العام، لتجنب احتمال ازدواجية الحساب مع البيانات المبلغ عنها من قبل المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

تضمن تمرين عام 2020 17 مشروعًا خارج الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك العقود الموقعة والمخصصات الكبيرة المعتمدة خلال العام) تمثل 2.1 مليار يورو من قروض البنك الأوروبي للاستثمار. ويقدر التمرين انبعاثات غازات الدفيئة من تمويل هذه المشاريع الاستثمارية بـ 0.3 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة، وعزل الكربون من مشاريع الحراجة بـ 0.3 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة. وتبلغ الوفورات المقدرة من تمويل هذه المشاريع الاستثمارية بـ 0.5 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة.

بدء تنفيذ تمرين البصمة الكربونية في المزيد من المشاريع منذ بداية العام 2019، بفضل مراجعة عتبات التقييم تنفيذًا لاستراتيجية المناخ الخاصة بنا. وتم وصف التغيير في منهجيات البصمة الكربونية لمشاريع البنك الأوروبي للاستثمار، المنشورة في كانون الأول/ديسمبر 2018.<sup>16</sup>



# نماذج أثر الاقتصاد الكلي

تعد النماذج الاقتصادية إضافة مهمة إلى نظامنا الموحد لقياس المخرجات والنتائج التي نستخدمها لكل مشروع. يمكن أن تساعد على فهم حجم آثار الاقتصاد الكلي الأوسع وغير المباشرة للاستثمارات التي ندعمها.

على سبيل المثال، سيكون لمشروع يقضي بإنشاء خط مترو تأثيرات مباشرة من حيث خدمات النقل المقدمة وعدد الأشخاص العاملين في بنائه. ولكن سيكون له أيضًا عدد من التأثيرات غير المباشرة التي يصعب تتبعها وقياسها على مستوى المشروع. وهي تشمل:

- التأثيرات غير المباشرة على التوظيف في مجمل سلسلة التوريد، مثلًا مع زيادة الطلب على منتجات مثل الخرسانة والفولاذ المستخدم في البناء، أو على تصنيع عربات المترو. وتدعم تلبية هذا الطلب التوظيف الإضافي.
- الطلب والوظائف الإضافية التي يتم خلقها من خلال زيادة المداخل. فكل من التوظيف المباشر في تنفيذ المشروع والتوظيف المدعوم بشكل غير مباشر على طول سلسلة التوريد يؤمنان للعمال المزيد من الدخل للإنفاق، ما يؤثر على الطلب والتوظيف.
- الآثار غير المباشرة على الإنتاجية والقدرة التنافسية. قد يؤدي تقليل الازدحام وأوقات التنقل إلى تحسين الكفاءة في مجموعة من القطاعات، ويكون له المزيد من الآثار الاقتصادية.

تتوفر طرق مختلفة لوضع نماذج للآثار الاقتصادية غير المباشرة. ولكن بالنسبة إلى عدة دول نامية، يشكل توافر البيانات عائقًا كبيرًا، لذلك يستخدم البنك الأوروبي للاستثمار نموذج RHMOLLO-EIB (الذي تم إعداده مع مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية) فقط للعمليات داخل الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة إلى العمليات خارج الاتحاد الأوروبي، فيساهم البنك الأوروبي للاستثمار في العمل المستمر لبناء وتحسين نماذج الاقتصاد الكلي المناسبة للسياسات في الدول النامية. من وجهة نظرنا، يشكل نموذج الأثر المشترك أفضل نموذج متاح حاليًا.<sup>17</sup>

لقد استخدمنا نموذج الأثر المشترك لدراسة الأثر غير المباشر المحتمل على التوظيف الناتج عن الاستثمارات المدعومة من البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي. يقدر النموذج أن الاستثمارات المدعومة من البنك الأوروبي للاستثمار خارج الاتحاد الأوروبي عام 2020 ستدعم حوالي 590,000 وظيفة غير مباشرة على طول سلسلة التوريد (مثل توفير المواد والمعدات المستخدمة في المشروع). ويقدر النموذج أنه يرجح استحداث 380,000 وظيفة أخرى من خلال الدخل الإضافي الذي يتم توليده عبر مجمل سلسلة التوريد. حاليًا، إن التأثير الهيكلي الوحيد الذي يدرسه النموذج هو أثر زيادة إمدادات الكهرباء، التي يُقدّر أنها تدعم 6,000 وظيفة أخرى.

كنتيجة لتمارين وضع النماذج، يجب التعامل مع هذه النتائج بدرجة من الحذر. فهي تعكس محفظة المشاريع الإجمالية للبنك الأوروبي للاستثمار، ويمكن أن تختلف النتائج بين الدول والقطاعات الفردية بشكل كبير.

## أثر التوظيف غير المباشر للإقراض لعام 2020: نتائج نموذج الأثر المشترك



17 تم إعداد نموذج الأثر المشترك في جهد تعاوني من قبل شركة الاستشارات الهولندية Steward Redqueen، وشركة Proparco الفرنسية، ومجموعة CDC في المملكة المتحدة، وبنك التنمية الأفريقي، وشركة الاستثمار البلجيكية للدول النامية، وشركة FinDev الكندية، وشركة Financierings-Maatschappij voor Ontwikkelingslanden (FMO) الهولندية.

# نتائج المشاريع المنجزة

ن درس نتائج المشاريع عند اكتمالها للتحقق من دقة التقييم الذي أجريناه في مرحلة التقييم ولاستخلاص الدروس ذات الصلة لتقييم المشاريع في المستقبل وتصميمها. وتطبق عملية إعادة التقييم الكاملة هذه على المشاريع التي تم تقييمها في الأساس منذ العام 2012.<sup>18</sup> ويقدم هذا القسم ملخصاً عن مؤشرات المخرجات والنتائج الرئيسية لهذه المشاريع التي اكتملت عام 2020.

## خطوط ائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات المتوسطة رأس المال

تم الانتهاء عام 2020 من حوالي 20 عملية في القطاع المالي خارج الاتحاد الأوروبي، تم تقييمها في الأساس بموجب "إطار عمل قياس النتائج" في السنوات السابقة.<sup>19</sup> وتتألف هذه العمليات من خطوط ائتمانية، تشمل خمسة في تركيا، واثنين في مصر، واثنين في رومانيا، وعمليات فردية في الأرجنتين وأرمينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وولايات ميكرونيزيا الموحدة والجزيل الأسود ومقدونيا الشمالية وباراغواي وصربيا وجنوب أفريقيا وتونس وزامبيا.

## النتائج المحققة لـ 20 خطاً ائتمانياً مكتملاً

النتائج المحققة	جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	البالغة الصغر	الصغيرة	المتوسطة	الشركات المتوسطة رأس المال	غيرها	الكل
القروض الإجمالية (مليون يورو)	1,912	390	616	905	535	4	2,450
القروض الإجمالية (العدد)	5,598	2,014	2,229	1,355	273	2	5,873
متوسط حجم القرض (ألف يورو)	341	194	276	668	1,958	2,000	417
متوسط حجم الاستثمار (ألف يورو)	580	439	455	995	3,151	8,250	702
متوسط مدة القرض (سنوات)	5.2	6.3	5.2	4.8	4.5	4.8	5.1
الوظائف التي تمت المحافظة عليها	176 115	7 477	42 001	126 637	160 276	3 085	339 476

قد يكون من الصعب تقدير نتائج الخطوط الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات المتوسطة رأس المال مسبقاً بما أنها تتوقف على نجاح الوسيط في العثور على عملاء في بيئات متغيرة وغير متوقعة. بالنسبة إلى العمليات التي اكتملت عام 2020، كان المبلغ الإجمالي الذي تم صرفه للمستفيدين النهائيين أقل من المبلغ المعتمد لهذه العمليات (3.027 مليارات يورو) لأنه تم إلغاء بعض الأحجام بعد التوقيع أو لم يتم طلبها. وتم تقديم قرض واحد بالعملة المحلية في تركيا. ونظراً للانخفاض الكبير في سعر صرف الليرة التركية خلال العملية، كان إقراض المستفيدين النهائيين أدنى بحوالي 50 مليوناً عند احتسابه باليورو.

بصورة إجمالية، تطلبت الاستثمارات المدعومة رأس مال أكبر مما بينته التجارب السابقة. وقد أدى ذلك إلى متوسط أكبر لحجم القرض وعدد قروض أقل بشكل عام، بالرغم من أن التركيز بقي منصباً على الشركات البالغة الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتم تخصيص حوالي 95% من القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع تخصيص 72% للشركات البالغة الصغر (أقل من عشرة موظفين) والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكانت مدد القروض (أجل الاستحقاق) المقدمة إلى المستفيدين النهائيين أقل بقليل مما كان متوقعاً. ويعكس ذلك إقراضاً كبيراً للمؤسسات البالغة الصغر في مصر التي تعرض عليها عادةً مدة قرض أقصر. وبالرغم من انخفاض عدد القروض، كانت الوظائف المدعومة، في الواقع، مشابهة جداً من حيث العدد للتقديرات في مرحلة التقييم.

18 تم اعتماد "إطار عمل قياس النتائج" التابع للبنك الأوروبي للاستثمار، الذي سبق "إطار عمل الإضافات وقياس الأثر" (AIM)، في العام 2012. 19 تعتبر العمليات مكتملة عندما يتم تخصيصها بالكامل. في بعض الحالات، عندما تمتد فترة التخصيص الرسمية إلى السنة التالية، لا يمكن استبعاد عمليات الإلغاء أو التغيير في بيانات التخصيص.

## النتائج المتوقعة لـ 20 خطأ ائتمانيًا مكتملاً

النتائج المتوقعة	جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	الشركات المتوسطة رأس المال	غيرها	الكل
القروض الإجمالية (مليون يورو)	1,874	614	15	2,503
القروض الإجمالية (العدد)	7,999	762	30	8,791
متوسط حجم القرض (ألف يورو)	234	806	500	285
متوسط حجم الاستثمار (ألف يورو)	513	2,151	1,000	657
متوسط مدة القرض (سنوات)	5.4	5.6	7.0	5.5
الوظائف التي تمت المحافظة عليها	126,017	219,040	700	345,758

### مشاريع البنى التحتية

من بين مشاريع البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي التي تم تقييمها منذ العام 2012، تم الانتهاء من 12 مشروعًا عام 2020. وهي تشمل عشرة مشاريع في قطاع الطاقة ومشروع نقل واحدًا ومشروع اتصالات واحدًا. ويتمثل أحد مشاريع الطاقة في تخصيص كبير (مشروع فرعي) بموجب قرض إيطالي ويتمثل مشروع آخر في استثمار في صندوق أسهم. بما أنه لم يتم تسجيل النتائج المتوقعة للمشروع الفرعي للقرض الإيطالي في التقييم، تُعرض النتائج المحققة لقطاع الطاقة مع إدراج واستبعاد هذا المشروع الفرعي، من أجل تسهيل المقارنة.

### نتائج مشاريع البنى التحتية المنجزة عام 2020

المتوقعة	المحققة (للمشاريع ذات بيانات النتائج المتوقعة)	المحققة (الكل)
<b>الطاقة (9 مشاريع)</b>		
قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة التقليدية (ميغاواط)	18	18
الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة التقليدية (جيغاواط ساعة/سنة)	67	113
قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (ميغاواط)	1,917	2,217
الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة (جيغاواط ساعة/سنة)	5,457	6,032
الأسر التي يمكن إمدادها بالطاقة المولدة من المشروع	980,663	1,715,619
متوسط تكلفة الكهرباء المولدة مع العوامل الخارجية البيئية (يورو/ميغاواط ساعة)	98	113
خطوط الكهرباء/الكابلات المصممة لدمج مصادر الطاقة المتجددة (كلم)	22	11
التوظيف أثناء البناء - الوظائف المؤقتة (شخص-سنوات)	7,633	32,340
التوظيف أثناء التشغيل - الوظائف الدائمة الجديدة	383	788
<b>الطاقة: GEEREF (صندوق الأسهم الرئيسي)</b>		
قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (ميغاواط)	400	1,200
الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة (جيغاواط ساعة/سنة)		3,448
الأسر التي يمكن إمدادها بالطاقة المولدة من المشروع		1,600,000
<b>النقل (مشروع واحد)</b>		
طول الطريق الذي تم بناؤه أو تحديثه (حارة × كلم)	142	142
المستفيدون (المركبات في اليوم (متوسط حركة المرور اليومية السنوية))	3,200	3,227
توفير الوقت (مليون ساعة/سنة)	24.8	45.2
التوفير في تكلفة تشغيل المركبات (مليون يورو/سنة)	0.5	0.8
الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق التي تم إنقاذها (حياة/سنة)	13	4
التوظيف أثناء البناء - الوظائف المؤقتة (شخص-سنوات)	15,000	19,400
التوظيف أثناء التشغيل - الوظائف الدائمة الجديدة	200	124

المحقة (الكل)	المحقة (للمشاريع ذات بيانات النتائج المتوقعة)	المتوقعة	
<b>الاتصالات (مشروع واحد)</b>			
83,562		83,400	منازل إضافية مزودة بكابل الألياف الضوئية ذي النطاق العريض
83,676		45,333	منازل إضافية متصلة بالنطاق العريض
25,874		26,947	المشتركون الناشطون الإضافيون
42.7		159	الإيرادات المالية المحققة (مليون يورو)
297		247	التوظيف أثناء البناء - الوظائف المؤقتة (شخص-سنوات)
55		137	التوظيف أثناء التشغيل - الوظائف الدائمة الجديدة

ركزت جميع مشاريع قطاع **الطاقة** على توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (بالرغم من أن محطتين للطاقة الشمسية الحرارية مدعومتين تستخدمان أيضًا الغاز الطبيعي باعتباره مصدرًا احتياطيًا للطاقة). تم تجميع نتائج تسعة منها في الجدول أعلاه. فهي معًا تنتج أصلًا ما يكفي من الكهرباء لتزويد 1.7 مليون أسرة. ومن بين هذه المشاريع مشروع لافت يقوم على إعادة بناء محطة ماونت كوفي للطاقة الكهرومائية في ليبيريا، الذي زاد بشكل كبير من قدرة التوليد في دولة دُمرت فيها معظم البنية التحتية القائمة للطاقة خلال الحرب الأهلية. بالرغم من بعض التجاوزات في التكلفة والوقت بسبب وباء الإيبولا، تشير التقديرات إلى أن المحطة ستوفر على البلاد 37 مليون يورو سنويًا بفضل تخفيض واردات زيت الوقود.

تمت معالجة الاستثمار في صندوق GEEREF (الصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة) الرئيسي بشكل منفصل، بما أن المستوى العالي للرافعة المالية يعني أنه من الصعب مقارنة النتائج. تم استثمار الأموال المدعومة من صندوق GEEREF في 160 مشروعًا ينتج أصلًا ما يكفي من الكهرباء الخضراء لـ 1.6 مليون أسرة.

نجح مشروع **النقل** الوحيد، طريق الجديدة - آسفي في المغرب، في توفير حوالي 45 مليون ساعة في أوقات التنقل سنويًا، مع توفير 0.8 مليون يورو في تكاليف تشغيل المركبات.

في قطاع **الاتصالات**، نجح مشروع في أنغولا في توصيل 84,000 منزل بالنطاق العريض. وقد أدى ذلك إلى 26,000 اشتراك ناشط إضافي بحلول نهاية المشروع، بالرغم من الأزمة المالية في البلاد التي أثرت سلبيًا في الإيرادات المحققة حتى الآن.

دعمت هذه المشاريع ككل بشكل مباشر توظيف أكثر من 52,000 شخص/السنوات خلال مرحلة البناء و967 وظيفة بدوام كامل مرتبطة بتشغيل البنية التحتية أو المرافق التي تم بناؤها.

حيث كان من الممكن تقدير النتائج المتوقعة في مرحلة التقييم، كانت معظم هذه التقديرات دقيقة بشكل معقول. بالنسبة إلى العديد من مشاريع الطاقة، كانت الطاقة المولدة في السنة الأولى من التشغيل أقل إلى حد ما مما كان متوقعًا، بالرغم من أن طاقة التوليد تطابقت مع التوقعات. ويُعد ذلك شائعًا في مشاريع الطاقة بسبب زيادة الإنتاج في بداية العمليات أو، في بعض الحالات، القيود على الطلب في النظام الوطني، ما له تداعيات على التكلفة الاقتصادية المحتسبة للطاقة المنتجة في السنة الأولى. وتتمثل مشكلة أخرى ناشئة عن البيانات في أن التقديرات الأولية للوظائف التي تم استحداثها أثناء البناء كانت في الكثير من الأحيان متحفظة للغاية بالنسبة إلى أرقام التوظيف الفعلية التي قدمها مروجو المشاريع عند اكتمال هذه الأخيرة.

# دراسات الأثر المتعمقة

توفر دراسات الأثر نظرة أعمق إلى الأثر التنموي للمشاريع وأدوات أو منتجات التمويل المختارة. فهي تتخطى إطار عمل النتائج الذي يجمع البيانات لجميع المشاريع، وتعطينا فكرة أوضح عن كيفية تأثير مخرجات ونتائج المشروع/الأداة على المستفيدين النهائيين، وبشكل أوسع، على الأشخاص وكوكب الأرض.

غالبًا ما يتعاون قسم الاقتصاد في البنك الأوروبي للاستثمار مع باحثين خارجيين - من أكاديميين بارزين إلى شركات الاستشارات البحثية - لإجراء هذه الدراسات. هذه هي المقاربة المتبعة في التعاون بين البنك الأوروبي للاستثمار وشبكة التنمية العالمية (GDN).<sup>20</sup> يقوم هذا البرنامج على تدريب ودعم الباحثين الشباب من دول أفريقيا والكاروبي والمحيط الهادئ في إجراء تقييمات الأثر لمشاريع مختارة في تلك المناطق. ويعمل هؤلاء الباحثون تحت إشراف مستشارين خبراء من البنك الأوروبي للاستثمار والمؤسسات الرائدة بما في ذلك كلية باريس للاقتصاد والبنك الدولي والمبادرة الدولية لتقييم الأثر. وفي العام 2020، نشرنا دراسات من الدورة الثانية لهذا البرنامج.<sup>21</sup>

## دراسات الأثر من الدورة الثانية لبرنامج البنك الأوروبي للاستثمار وشبكة التنمية العالمية

أظهر برنامج البنك الأوروبي للاستثمار وشبكة التنمية العالمية كيف يمكن الاستعانة بخبرة تقييم الأثر لتعزيز عملية تقييم ما حققه البنك الأوروبي للاستثمار وعملاؤه. باستخدام تقنيات دقيقة لتقييم الأثر، مكن البرنامج شركات القطاع الخاص وكذلك البنك الأوروبي للاستثمار من إلقاء نظرة فاحصة على الآثار الاجتماعية لأنشطتها، وأظهر كيف يمكن تطبيق هذه المنهجيات بشكل مفيد على استثمارات القطاع الخاص. فضلًا عن ذلك، أظهر أن الاستعانة بالباحثين المحليين يزيد بشكل كبير من فرص قبول الدراسات وتقديرها من قبل أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى نطاق عمل البنك الأوروبي للاستثمار مع الشبكات والمنظمات المحلية في المستقبل. حتى عندما يصعب التأكد من السبب والنتيجة، تقدم دراسات الأثر المصغر هذه رؤى حول المستفيدين النهائيين من دعم البنك الأوروبي للاستثمار والتغييرات التي يواجهونها.

## دراسة أثر التمويل البالغ الصغر على الحد من الفقر

في دراسة أجريت مع شركة باوباب، وهي مؤسسة للتمويل البالغ الصغر تعمل مع حوالي 22,000 عميلة من النساء في المناطق الريفية في شمال غانا، أجرى الباحثون مقابلات مع 411 من عمليات باوباب و541 امرأة أخرى لم يقترضن قط من مؤسسة رسمية من قبل. وأشارت التحليلات الإحصائية إلى أن باوباب نجحت في الوصول إلى النساء تحت خط الفقر ونجحت في الحد من الفقر لدى عميلاتها. ونظرت الدراسة أيضًا في تدابير التمكين للاقتصادي مثل دور المرأة في صنع القرار في الأعمال التجارية والمنزل، ولاحظت تحسنًا في قدرة عميلاتها على التحكم بشؤونهن الخاصة. وفي مجموعات التركيز، أفادت العميليات أيضًا أن الوصول إلى التمويل البالغ الصغر يقلل من الاعتماد المالي على الرجال ومن احتمال نشوب خلافات وعنف منزلي.

<https://www.eib.org/en/publications-research/economics/impact/eib-gdn/index.htm> 20  
<https://www.eib.org/en/publications/the-impact-of-private-sector-projects-in-africa-cycle-2.htm> 21

## كيفية توسيع نطاق خدمة الرعاية المقدمة من القابلات

تشكل الرعاية المقدمة من القابلات من خلال NEST، وهي مؤسسة صغيرة في السنغال، خيارًا عالي الجودة ولكن معقول التكلفة لحالات الحمل المنخفضة المخاطر والولادات غير المعقدة. ولكن التصورات السلبية لهذه الخدمات قد حدت من استيعابها. باستخدام نهج التجربة العشوائية، اختبر الباحثون أثر الطرق المختلفة لنقل المعلومات حول الخدمات المقدمة من القابلات، بما في ذلك جلسات التصوير المبنية على القصص والسيناريوهات. ووجدوا أن حملة إعلامية أكثر ابتكارًا يمكن أن تنجح في تشجيع النساء على التفكير في إمكانية الاستعانة بالخدمة المقدمة من قابلة وتساهم في توسيع أثر NEST لدى الفئات المنخفضة الدخل. وتدرس الشركة كيفية تطوير هذه النتائج.

## توسيع الفرص المتاحة للفنانين الشباب

SOKO هي علامة تجارية للمجوهرات ملتزمة بآداب المهنة تعمل مع الحرفيين في حي كيبيرا في نيروبي، وهو أحد أكبر الأحياء الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتوفر SOKO منصة تربط الحرفيين بسلاسل القيمة العالمية، باستخدام التقنيات الجديدة ومنصات التواصل الاجتماعي. وخلصت الدراسة إلى أن SOKO تتيح فرصًا للحرفيين الشباب، الذين لم يحصل الكثير منهم سوى على تعليم رسمي محدود، بالرغم من أن النساء يواجهن على ما يبدو صعوبة في الوصول إلى الفرص في قطاع الحرف اليدوية. وبيّن التحليل المقارن أن SOKO عززت سبل العيش، بالرغم من صعوبة إثبات العلاقة السببية بشكل قاطع. وأظهرت الدراسة أيضًا أن SOKO قد حسنت معرفة الحرفيين بممارسات المخاطر البيئية والمهنية وعززت قدرتهم على تحقيق إيرادات من مصادر أخرى غير SOKO.

# حجم الإقراض

ما لم يُنص على خلاف ذلك، تنطبق أحجام الإقراض الواردة في هذا التقرير على جميع العقود الموقعة في العام 2020 للمشاريع خارج الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه العقود تلك الموقعة للمشاريع الجديدة التي تم توقيع عقد التمويل الأول لها في العام 2020. وهي تشمل أيضًا عددًا أقل من عقود المتابعة الموقعة في إطار مشاريع قديمة تم تفصيلها في التقارير السابقة (لأنه تم توقيع عقود تمويل سابقة لهذه المشاريع في السنوات السابقة). ويتمشى ذلك مع التقارير القياسية للبنك الأوروبي للاستثمار عن حجم الإقراض.

يستخدم نطاق مختلف قليلًا للإبلاغ عن نتائج المشاريع في قسم "الأثر بالتفصيل". لتجنب ازدواجية الحساب، نبغ فقط عن نتائج المشاريع الجديدة (عقد التمويل الأول الموقع عام 2020)، وليس عن نتائج عقود المتابعة التي تم الإبلاغ عن نتائجها المتوقعة مسبقًا. في القسم المعنون "النتائج المتوقعة للإقراض الجديد"، نقدم أيضًا تفصيلًا لأحجام الإقراض بحسب القطاع ونوع الأداة للمشاريع الجديدة فقط. هنا، نقوم بالإبلاغ عن الالتزام الكامل للبنك الأوروبي للاستثمار (الإقراض المعتمد). ويغطي ذلك كلاً من المبلغ "الموقع" عام 2020 وأي رصيد معتمد محتمل سيتم توقيعه بموجب العقود المستقبلية. ويقدم الجدول أدناه تفصيلًا لأحجام الإقراض لعام 2020 لكل من المشاريع الجديدة والمشاريع القديمة.

## أحجام الإقراض الإجمالية لعام 2020 (مليون يورو)

العقود الإجمالية الموقعة	المشاريع القديمة (الموقعة أولاً قبل العام 2020)	المشاريع الجديدة (الموقعة أولاً عام 2020)				التكلفة الإجمالية للمشروع	
		الحجم الواجب توقيعه	العقود الموقعة عام 2020	التمويل المعتمد	التكلفة الإجمالية للمشروع		
2,245	133	107	2,112	2,219	7,082	دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ	
1,469	26	337	1,443	1,780	3,554	آسيا وأمريكا اللاتينية	
1,213	88	0	1,125	1,125	1,797	الجوار الشرقي	
873	53	42	820	862	1,339	دول ما قبل الانضمام	
3,459	78	1,149	3,380	4,529	14,201	الجوار الجنوبي	
5,040	229	887	4,812	5,698		تطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية	
4,218	149	748	4,069	4,817		تنمية القطاع الخاص المحلي	
2,811	27	865	2,785	3,650		التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه	
1,228	113	1	1,115	1,116		التكامل الإقليمي	
<b>9,258</b>	<b>378</b>	<b>1,635</b>	<b>8,880</b>	<b>10,515</b>	<b>27,973</b>	<b>المجموع</b>	

ملاحظة: أدرج مشروعان في جمهورية جنوب أفريقيا ضمن فئة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، وأدرجت آسيا الوسطى ضمن فئة آسيا وأمريكا اللاتينية. يمكن أن يدعم الإقراض المخصص لمشروع معين أكثر من هدف واحد.

# الكلمة الختامية

ل الأمور متشابكة ببعضها بعضًا. في ظل الجائحة، نواجه أزمة قصيرة الأجل، ولكن لا يمكننا للحظة تجاهل التهديد الطويل الأمد الناجم عن تغيّر المناخ. ويتجاوز حل هذه القضايا العالمية قدرة حتى أقوى دولة أو منطقة، لا بد من أن نعمل على المستوى العالمي. وعلينا، إذا صح القول، أن نتشاك أكثر فأكثر مع بعضنا البعض. فدبلوماسيتنا وقيمنا وابتكاراتنا واستثماراتنا يجب أن تهدف إلى حل مشكلات الجميع في العالم، وإلا فلن نصلح أي مشكلة على الإطلاق.

يساهم العمل التنموي على غرار ذلك الذي اطلعتم عليه في هذا التقرير في توفير الإجابة.

يتبنى البنك الأوروبي للاستثمار سياسة الاتحاد الأوروبي ويطبقها على الاقتصاد الحقيقي، أينما نعمل. خارج الاتحاد الأوروبي، وقمنا باستثمارات بقيمة 10 مليارات يورو عام 2020، نصفها في أفريقيا. وقمنا بتسريع الصرف وعززنا مساعداتنا للمشاريع القائمة. بدءًا من التمويل البالغ الصغر إلى الفروض العامة الكبرى، ركزنا على الاستجابة السريعة لجائحة كورونا (كوفيد-19) من دون أن ننسى أننا نؤمن بالانتعاش الأخضر الذي يعيد توجيه الاقتصادات ويهيئ الدول النامية لمستقبل مستدام ومرن.

أبدينا التزامًا قويًا لفريق أوروبا مع المفوضية الأوروبية بشأن كوفاكس، ودعمنا مجموعة من الاستثمارات الأخرى في مجال الصحة. فقد أصبحت الشراكات مثل فريق أوروبا في غاية الأهمية من أجل توفير إجراءات سريعة وحاسمة عبر مجموعة من المنظمات وحتى القارات. أما النتيجة فهي زيادة الفعالية والأثر على الأرض، وأيضًا تحسين حياة الأشخاص وإنقاذ الأرواح. بما أن الجائحة أثرتنا واقع على الجميع، ندرك في مشاريعنا أنه لا يمكننا إنتاج لقاحات للدول الصناعية فقط. نعم، صحتنا متشابكة أيضًا. ففي أفريقيا، غالبًا ما تشكل أمراض أخرى تهديدًا أكبر من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) فعليًا. وقد أطلقنا مع مؤسسة kENUP، مشروعًا لتوسيع نطاق الإنتاج المحلي لمكونات الأدوية في أفريقيا.

أبعد من الجائحة، نشهد استمرار أزمة المناخ وأثرها على الدول النامية، مثل الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، المهددة بشدة بارتفاع مستويات البحار. وبالرغم من أن أفريقيا هي المنطقة الأقل مساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة، فإنها تتأثر بشدة بتغيّر المناخ. ويتطلب النمو السكاني والتقدم الاقتصادي اللذان تشهدهما زيادة سريعة في إمدادات الكهرباء، على أن تشكل مصادر الطاقة المستدامة وتدابير كفاءة الطاقة أساسًا للازدهار على المدى الطويل. لذلك، يُعد التعاون بين أفريقيا وأوروبا في غاية الأهمية. فأوروبا رائدة عالميًا في قطاع الطاقة المتجددة، ما يخول أصحاب المصلحة الأوروبيون التعاون مع أفريقيا في سعيها للانتقال من الوقود الحفري إلى أهداف اتفاق باريس للمناخ. ويمكن أن تساعد استثماراتنا الهادفة التحول الأخضر وتساهم في التنمية الاجتماعية. فهي تعزز القدرة على التكيف لدى الأشخاص والمناطق الأكثر عرضة لمخاطر تغيّر المناخ.

نهدف إلى بذل المزيد من الجهود بشأن التنوع البيولوجي والتكيف في الدول النامية، وإزالة الكربون من الشبكة من خلال مشاريع تربط الطاقة المتجددة في أغلب الأحيان بتوسيع الصناعات الرقمية، مثل عملنا مع شركة Orange في غينيا، حيث تُستبدل مولدات الديزل لأبراج الهوائيات المحمولة بألواح شمسية. وسنواصل حشد الاستثمار لرأئدات الأعمال. فقد حققت مبادرتنا ShelInvest نجاحًا كبيرًا في دعم التمويل البالغ الصغر للمرأة ولمشاركتها في سلسلة القيمة الزراعية. نحن نضفي منظورًا جنسائيًا على المشاريع التي لم تأخذ، فيما مضى، النساء بعين الاعتبار، مثل استثماراتنا في النقل الحضري في الهند. ونضمن وجود سائقات وسيارات مخصصة للنساء فقط تسمح لهنّ بالتنقل في البلاد وهنّ يشعرن بالأمان.





”يتبنى البنك الأوروبي للاستثمار سياسة الاتحاد الأوروبي ويطبقها على الاقتصاد الحقيقي، أينما نعمل.“

لدينا مجموعة من الأدوات من ضمانات القروض والأسهم المباشرة إلى القروض الرئيسية، فضلاً عن المساعدة التقنية في إعداد المشاريع. ونستثمر أيضًا في الصناديق التي تساعد الشركات الصغيرة في أفريقيا، وغيرها من الشركات التي تؤسس مشاريع مبتكرة للطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم النامي. وفي كل قطاع، لدينا مجموعة أدوات متنوعة، لأن الجميع متشابكون، إلا أنهم مختلفون. ونهجنا دقيق بما يكفي للتعامل مع هذا الواقع.

تشمل الأهداف المناخية التي وضعناها لأنفسنا العام الماضي الدول النامية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ مما نهدف إلى تحقيقه. إن الأمن المنبثق عن تغيير المناخ هو مثل جميع أهدافنا الأخرى، من الازدهار الاقتصادي إلى الصحة الأفضل والمجتمعات الأكثر شمولاً، طالما أن أي جزء من العالم يفتقر إليه، فإن جودة حياتنا كلها تتراجع. في البنك الأوروبي للاستثمار، نحن طموحون لأوروبا وللعالم بأسره.

**أمبرواز فايول (Ambroise Fayolle) وتوماس أوستروس (Thomas Östros)**  
نائب الرئيس للتنمية

لمعرفة المزيد عن البنك الأوروبي للاستثمار والتنمية

[www.eib.org/development](http://www.eib.org/development)

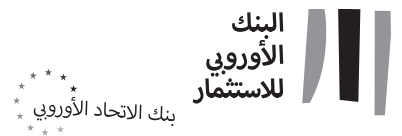


# حلول عالمية، شراكات دولية

تقرير التنمية الصادر عن البنك الأوروبي  
للاستثمار لعام 2021



إن البنك الأوروبي للاستثمار هو بنك الاتحاد الأوروبي، المملوك من قبل 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. بالرغم من أننا نقوم بالجزء الأكبر من عملنا داخل الاتحاد الأوروبي، فإننا نستثمر كل عام حوالي 10 مليارات يورو خارج حدودنا. وهذا يجعلنا إحدى أبرز مؤسسات التنمية في العالم. ونبلغ دومًا عن هذه الاستثمارات العالمية في منشورات متعددة، ولكن هذا العام قررنا نشر تقرير التنمية الصادر عن البنك الأوروبي للاستثمار للمرة الأولى لتلخيص كل ما نقوم به خارج الاتحاد الأوروبي. ونعرض عليكم في هذا التقرير، ضمن تنسيق مقروء ومفصل، قصة عملنا في جميع أنحاء العالم، من جيران أوروبا المباشرين إلى الدول الهشة والدول الأقل نموًا. إنه سجل عن الأثر والفعالية في مناطق لا تخدمها أي مؤسسة تنموية أخرى على مستوى أوروبا.



print: ISBN 978-92-861-5009-8  
html: ISBN 978-92-861-5011-1  
pdf: ISBN 978-92-861-5010-4

AR 08/2021